بناء الجملة العربية

(مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها)

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٣/١٢٢٩)

٤١٥
السيد، سمية محمد
بناء الجملة العربية: مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها/سمية محمد السيد._ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ .
(٢٣٤) ص
ر.أ: (٢٠١٤/٣/١٢٢٩).
الواصفات: /قواعد اللغة // اللغة العربية/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-77-309-0 ردمك



دار المأمون للنشر والتوزيع
العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧
ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail : daralmamoun2005@hotmail.com

بناء الجملة العربية

(مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها)

الدكتورة

سمية محمد السيد



دار المأمون للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[البقرة: ٢٨٢]

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

إلى من أوصاني بهما ربي..... وأحبهما قلبي......

إلى شمسي وقمري...... أمي وأبي

إجلالاً ...... وإكباراً........

إلى جميع من غمروني بكرمهم وتعاونهم.........

تقديراً .... وعرفاناً ....

تمجيداً ...... وتخليداً ....

إلى كل من له فضل في وصولي إلى هذه المرحلة من التعليم

شكراً ...... وعرفاناً ....

إلى زوجي الحبيب......

شكر وتقدير

أتوجه بخالص شكري وتقديري لأساتذتي الأفاضل ومعلمي في جامعة الجزيرة من عمادة كلية الدراسات العليا ورئاسة القسم والهيئة التدريسية، وأخص بالشكر والامتنان والتقدير، أساتذي المشرف الأستاذ الدكتور/علي عبد الله النعيم، الذي كان له فضل الإشراف على رسالتي هذه، وتسديد بحثي وتصويبه، وإرشادي إلى المنهج العلمي والأسلوب الناجح وطريقة البحث الجاد المثمر في ترتيبه وتنسيقه.

كما أتوجه بالشكر إلى تلك الأيادي البيضاء التي ساعدتني وذللت الصعاب أمامي، وإلى أساتذتي جميعاً الذين كان لإرشاداتهم القيمة الأثر المهم في إخراج هذا البحث.

والله ولي التوفيق وهو يهدي إلى سواء السبيل.....

تقديم وعرض

أ. د عودة خليل أبو عودة
جامعة العلوم الإسلاميّة العالمية
عمان - الأردن

شغل بناء الجملة العربية المختصين بالنحو واللغة قديماً وحديثاً، يبحثون في تركيب الجملة ونظامها، وأحكام هذا التركيب، وما يمليه عليهم النظر الدقيق في معاني الجملة ودلالاتها من تساؤلات عن الأسباب التي دعت القائل أن يقول هذا القول دون غيره، وبهذا الأسلوب دون سواه، وماذا لو اختار الكاتب أو القائل تركيباً آخر، فهل تتغير الدلالة، وكيف، ولم؟ إن أسرار التركيب في بناء الجملة العربية لا تكاد تنتهي، بل هي ستستمر ما دامت الأيام والسنون. ولعل هذا هو ما يفسر غزارة المؤلفات والدراسات التي أنتجت في هذا الميدان. فمنذ القرن الثاني الهجري أطل علينا الخليل بن أحمد الفراهيدي بعلمه وآرائه اللغوية، التي فَسّرَ بها تركيب كلام العرب وأسراره، هذا العلم الذي جمعه من بعده تلميذه في (الكتاب) الذي أرسله في الدنيا من بعده، فَشَغَلَ به الأولين والآخرين، ولا يزالون فيه ناظرين، محللين، حتى عدَّ هذا الكتاب، ربما أكثر كتاب اهتم به الناس بعد انشغالهم الذي لا ينقطع بكتاب الله عز وجل.

ومن هنا تجد في الدراسات اللغوية القديمة مصادر كبرى في شؤون اللغة بشكل عام، وبعضها اختصّ بالبحث في نظام التركيب، ونظام الجملة العربية بشكل خاص، ومما يحضرني في هذا المقام:

- معاني القرآن للفراء.
- المقتضب للمبرد.
- مجالس ثعلب.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
- الجمل للزجاجي.

- مجالس العلماء للزجاجي.
- الخصائص لابن جني.
- سر صناعة الإعراب لابن جني.
- الصاحبي لابن فارس.
- مقاييس اللغة لابن فارس.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، وشرح الكشاف له أيضاً.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري.
- الدر المصون للسمين الحلبي.
- مغني اللبيب لابن هشام، وشرح شذور الذهب له أيضاً.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي.

هذا فيض من غيض، ولو توفر باحث على كتابة المصادر الخاصة بالتركيب اللغوي، ونظام الجملة العربية- فقط – لعدّ المئات من المصادر، ولكنها إشارة إلى ما شغل النحاة الأوائل في هذا الموضوع.

ولقد تلقف الباحثون المعاصرون هذا الموضوع بعيون بصيرة، ومناهج جديدة، وأساليب متطورة، أفادوا فيها كثيراً ممّا قدمه علماء اللغة من أهل الغرب، وإن لديهم دراساتٍ جديدةً متطورةً، كثيرٌ منها يتصل بالدراسات العربية القديمة بسبب، بل بأسباب، وكثير منها كذلك يستقل بمناهجه الجديدة، وفلسفاته اللغوية المستمدة من طبائع لغاتهم وأحكامها.

ولكن اللغات تتشابه في أصول تشكيلها، وتتشابه لدى (الإنسان) الذي جعله الله عز وجل (سميعاً بصيراً) وزوّده بها، ولذلك تتلاقى كثير من الدراسات العربيّة والغربيّة في تفسير بعض التراكيب اللغوية، وبعض الأحكام في أثناء الدراسات المختصة عن الصوت والنصّ والدلالة والمعنى.

ومما يحضرني من هذه المراجع الحديثة:

- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.
- مناهج البحث في اللغة لتمام حسان.
- تركيب الجملة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، لعباس حسن، وهذا كتاب ثمين.
- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية- المنصف عاشور.
- الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً- فتحي عبد الفتاح الدجني.
- طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية – جعفر دك الباب.
- النظرية اللغوية العربية الحديثة- جعفر دك الباب.
- البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة- عبد القادر الفاسي الفهري.
- تجديد النحو العربي- عفيف دمشقية.
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج – عبده الراجحي.
- الفعل: زمانه وأبنيته- إبراهيم السامرائي.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها- فاضل صالح السامرائي.
- النحو الجديد- عبد المتعال الصعيدي.
- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر- أحمد مختار عمر.
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين- عودة أبو عودة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا العنوان (بناء الجملة في كذا وكذا) استهوى عشرات من الباحثين، فقد وجدتُ عدداً كبيراً من رسائل البحث في الدراسات

العليا تحدثت عن بناء الجملة عند فلان من الشعراء، أذكر منهم الحطيئة، وعدد كثير من الباحثين جعل موضوعه عن (النظم في سورة كذا) وأذكر منها: النظم في سور: البقرة، والرعد، ويوسف، وفصلت، والحديد، والروم، والمائدة، وغيرها، كل في رسالة خاصة.

- دراسات في النحو العربي، حسن عون.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل- فخر الدين قباوة.
- المصطلح النحوي: نشأته وتطوره- عوض القوزي.
- العلة النحوية: نشأتها وتطورها- مازن المبارك.
- نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة.

ترى بأي قلب وقفت هذه السيّدة الباحثة على شاطئ هذا البحر المحيط، لأول وهلة: لا شك أنها أدركت منذ البداية أنه لا يمكن لها، ولا لأي باحث أن يتحدث عن الجملة العربية وما يتصل بها من قواعد وأحكام في بحث واحد، فكانت حصيفة الرأي، رابطة الجأش عندما اختارت موضوعاً واحداً من هذا البحر الزاخر، لتقول فيه رأيها وتكتب فيه بحثها. اختارت بكل يقين: (بناء الجملة العربية: مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها).

حسمت السيدة سمية السيد أمرها- إذاً – واختارت (مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها). وكان ذلك لسببين كما يفهم من كلام السيدة الباحثة في مقدمة كتابها:

أولهما: أن الجملة هي وحدة الكلام الرئيسية، وموضوع الدرس النحوي، وأن الجملة بهذا الاعتبار لم تحظ بدراسات مستقلة، من قبل.

وثانيهما: أن البحث في الجملة من حيث: بناؤها وطريقة تأليفها وعلاقة الألفاظ بعضها ببعض من أهم مباحث الدراسة اللغوية في البحث اللغوي الحديث.

تقول الباحثة في هذا المعنى: «ويأتي اختياري لهذا البحث (الموضوع) محاولة لدراسة الجملة العربيّة دراسة مستقلة، محاولة الاستفادة من الآراء النحوية المتعددة التي سارت في اتجاهات مختلفة، لم يخلُ أي منها من اختلاف في وجهات النظر، وتعسف في قسر (فهم) الأحكام أحياناً.

لذا سارت الباحثة في البداية على رسم خطة البحث وتحديد خطوط المنهج الذي سارت عليه؛ فإن الدراسات المعاصرة تضع منذ البداية، الأسئلة التي تريد أن تجيب عنها في هذا البحث، وتضع الأهداف التي ترسمها لتمهيد الطريق إليها، ولمحاولة تحقيق هذه الأهداف قدر الإمكان، لتسهم في مسيرة اللغة، وتُسَجّلُ جُهداً تراه واجباً عليها في مسيرة اللغة العربية.

تقول السيدة سمية السيد في مقدمة كتابها هذا «فإنني لعلى يقين بأن دراستي هذه، وإن كانت محاولة للإتيان بتفسير جديد؛ فإن شأنها شأن غيرها من الدراسات ليست أكثر من محاولة من مخلص للعربية ومعجب بها، آملة أن تكون محاولتي هذه على الطريق، وأن أكون قد وفقت في الجمع بين أمرين مهمين في الدراسة اللغوية، هما الأصالة والتجديد».

بدأت الباحثة كتابها هذا بتمهيد خصصته لموضوعين أساسيين يُعَدّان كالقاعدة لأي درس نحوي، وبخاصة إذا كان عن الجملة، هما: التعليل والعامل النحوي. ولو شئت لقلت إنهما موضوع واحد؛ فكلاهما سبب للآخر، ولا يكون إلا به. وقد شغلت هذه المسألة النحاة قديماً وحديثاً، وما زالت، ولعل الباحثة أرادت بإيجاز القول فيها أن تُؤسس لظاهرة شغلت النحو العربيّ كله، وأحدثت من الدراسات والبحوث ما لا حصر له، وكان لها أثر كبير في توجيه النحاة وأحكامهم، وفي نشوء ظاهرة الخلاف النحوي التي ما زلنا نشهدها حتى اليوم. تقول الباحثة «فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة لا بد لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها. وأخذ كل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب مقدرته على البرهان وتوضيح الأدلة، فتطورت العلة واتسعت أبعادها... وبذلك انفتح باب العلل أمام النحاة، فإن عجزوا عن إيجاد علة ظاهرة من ظواهر اللغة كانت لديهم علتهم التي لا تخونهم وهي السماع، حتى قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وإن عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع».

ثم كان الفصل الأول في هذه الدراسة، وكان هذا الفصل في (الجملة)، وناقشت السيدة سمية السيد قضاياه في ستة مباحث، وفي معظم هذه المباحث كنت ترى الآراء والأحكام السابقة عند النحاة مع إشارات واضحة إلى الدراسات المعاصرة في هذا الموضوع. فللسابقين من النحاة آراؤهم في مفهوم الجملة وأقسامها. وللمعاصرين آراؤهم في حدود الجملة ودلالاتها، ولهم جميعاً

آراء متباينة عن اللغة والكلام، وإن الباحثة وهي تناقش هذه المسألة تجعل من دراستها هذه دراسة حديثة، لا تأخذ من الآراء إلا ما أحكمته التجربة، وفصّله النحاة قديماً وحديثاً بالدراسة والبحث، وأسهم في الدلالة على المعنى. وهذا هو الهدف الأول لأي تركيب لغوي. تقول الباحثة: «أما اللغويون المتحدثون، فهم وإن اختلفت طرائق تعبيرهم في تعريف الجملة؛ فهم يتفقون على أن الجملة هي أقصر صورة من الكلام تدل على معنى مستقل بنفسه. أو بمعنى آخر: هي الصورة اللفظية للفكرة، وما دامت كذلك فيجب أن تدل على معنى عام، بخلاف الكلام الذي لا يشترك فيه الإفادة، فكل ما يتلفظ به الإنسان سواء أكان مفيداً أو غير مفيد يعد كلاماً. وهم بهذا يختلفون في نظرتهم للجملة عن النحاة القدماء، لأن كثيراً من التراكيب اللغوية، كتراكيب الشرط والجزاء والصلة، على هذا الأساس، لا يمكن اعتبارها جملاً لأنها ليست مستقلة بنفسها ولا تدل على معنى تام.

وفي هذا الفصل الأول أيضاً.

ناقشت مفهوم (الجملة الصغرى) و(الجملة الكبرى) وهو أحد الموضوعات التي تهتم بها كبرى المدارس اللسانية المعاصرة، كالمدرسة التوليدية التحويلية. وليت الباحثة أفاضت قليلاً في هذه المسألة حتى تكون موازية لكثير من المسائل التي تناولتها بالدراسة والتحليل.

وفي الفصل الثاني اهتمت الباحثة (بالفعل).

وقد ناقشت شؤونه في ثمانية مباحث، وما أظن إلا أنها قد استوعبت معظم المسائل التي لا بد أن تثار في موضوع (الفعل) في دراسة خصصت أساساً لشؤون الجملة الفعلية. ناقشت الباحثة في هذا الفصل قضايا دقيقة، مثل: ضوابط الفعل، ونعم وبئس وكل ما يتعلق بهما من أحكام. (وصيغتا التعجب: ما أفعل، وأفعل بـ)، والأفعال: خلا وعدا وحاشا وأحوالها المتعددة.

والفصل الثالث كان للفاعل.

وقد وضحت الباحثة مسائله في خمسة مباحث. منها مسألة حذف الفاعل، وهي مسألة دقيقة تتفرع عنها أحكام كثيرة. وقد أشرت إلى هذه المسألة وحدها في هذا الفصل لأن الأمر الشائع عند النحاة أن الفاعل عمدة لا يحذف من جملته في كل الأحوال. فما الذي قاله النحاة في ذلك، وما الذي قالته الباحثة في هذه

المسألة؟؟

والفصل الرابع - وهو الفصل الأخير - تخصص في شؤون المفعول به.

وهو فصل غني بموضوعاته، وهو يعد من مكملات الجملة العربية وفق قواعد الإسناد. ولكن الدراسات اللغوية الحديثة ترفض أن تسلم بهذا الحكم، وتعد بعض ما كان يعد من مكملات الجملة العربية ركناً أساسياً في الإسناد إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق المعنى المستفاد من الجملة. فإذا سألنا مثلاً: كيف جاء زيد؟ وجاءنا الجواب: جاء زيد، هكذا دون إضافة شيء إلى الجملة فإن المعنى لم يتحقق على الرغم من أن الإسناد قد تمّ. ولهذا لا بد من أن يكون الجواب: جاء زيد مسرعاً (مثلاً) وهنا تم المعنى بإضافة الحال، وهو (فضلة تضاف إلى الجملة لبيان هيئة صاحبه عند حدوث الفعل كما يعرّفه النحاة السابقون). وعلى هذا فإن الحال ليست فضلة كما ظل يَسِمُها النحاة من زمان.

وفي هذا الفصل الرابع - أيضاً - ناقشت السيدة سمية السيد في كتابها هذا ما يسميه النحاة الملحقات بالمفعول به، وهي أبواب: الاختصاص والإغراء والتحذير والمفعول معه، والمنصوب على المدح والذم والنداء. وهي أبواب كثيرة التفاصيل، ومتعددة الأحكام.

وإن هذه الأبواب التي تعد ملحقات بالمفعول به، قد أخذت جهداً كبيراً في الدراسات المعاصرة، وإن كثيراً من الباحثين اهتموا بالفتحة، على أنها علامة المفعولية، ولهم في ذلك دراسات جديدة قيمة. وإن هذه الباحثة، وهي تعرض لهذه الدراسات أو ما قدمته من أفكار في كتابها هذا، الجدير بالاحترام، لَتُواكب آخر ما وصلت إليه الدراسات اللغوية المعاصرة.

ولكن الباحثة توقفت عند باب النداء، وقالت إن النحاة قد خلطوا «في أسلوب النداء بين نوعين من الجمل: الجمل الإسنادية والجمل غير الإسنادية، لأن أسلوب النداء من الأساليب الخاصة التي لا يمكن اعتبارها من قبيل الجمل الإسنادية... إضافة إلى أن أسلوب النداء من الأساليب الإنشائية التي لا يجوز تصديق قائلها وتكذيبه... إن القول بأن التقدير في النداء (بأدعو أو أنادي) ثم حذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، لا يستقيم» إن هذه المسألة التي ناقشتها الباحثة في هذا التعليق يذهب بها إلى قضية كبيرة، ولعل هذا البحث الذي تقدمه الآن قد حقق أهدافه. ولكن هذه المسألة اللغوية المهمة يجب أن تظل قائمة أمام أنظار الباحثين، ولعل هذه

المسألة- عينها- تكون مثلاً واضحاً لمراجعة مفهوم الإسناد في الجملة العربيّة. وأنا أؤكد هذه الحقيقة، وبخاصة بعد أن ناقشت في هذين الشهرين – (٤ – ٥)- من عام ٢٠١٣ ثلاث رسائل لمنح درجة الدكتوراه، تناول أصحابها من جوانب مختلفة، تلك الشواهد التي عدها النحاة خارج دوائر الإسناد، وهي شديدة الصلة بالمعنى. وهي تناقش ما شاع في الدراسات النحوية العربية بعنوان (شاذ لا يقاس عليه)، وهو الموضوع الذي انتشر الآن في الدراسات اللغوية الغربية تحت عنوان (المتبقي) ويَعْنُون به تلك التعليقات والتراكيب الخارجة عن نظام التركيب الأساسي للجملة ولكنها تعد أساساً في تبيان المعنى.

وهذه المسألة نفسها – مسألة النداء- شاهد على ضرورة مراجعة ما يسمى في الدراسات اللغوية: الإعراب التقديري. وأرجو أن يقوم باحثٌ باحث لدراسة هذا الموضوع الكبير ويقدم فيه القول الفصل. ولقد أحسنت السيدة سمية السيد إذ جعلت في خاتمة الرسالة إشارة إلى هذا المعنى، عندما قالت في رقم (٧) من بنود الخاتمة: «توصلت الدراسة إلى أن الجملة التي يحذف منها الفعل، ويشترط النحاة تقديره فيها، يمكن تخريجها دون تقدير الفعل، وإن تقدير الفعل قد يخرج بالتركيب عن معناه الأصلي الذي وضع له».

إن فهرس المصادر والمراجع تجاوز مئة مصدر ومرجع، وكلها مصادر وثيقة الصلة بالموضوع، وهي في ذاتها مكتبة غنية تقدم للقارئ فكرة جيدة عن المصادر التي تعينه عند البحث في موضوع الجملة العربيّة.

وبعدُ، فهذا هو كتاب: (بناء الجملة العربيّة: مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها). اجتهدت السيدة سمية السيد أن تقدمه للقراء، بعرض مركّز، أوجزت فيه القول في موضوعات كبيرة، لو أطلقت لقلمها العنان في تفصيلها لزاد حجم الكتاب إلى ضعف ما هو عليه؛ ولكن خير الكلام ما قل لفظه وعمّ خيره، وهذا الكتاب من الكتب التي يحرص المرء على قراءتها والإفادة منها، وإن أردت أن أوجز التعليق عنه، فإنه كتاب من سلسلة الكتب التي لا بد أن تقرأ.

والله من وراء القصد، وهو – سبحانه- يهدي إلى سواء السبيل.

أ.د. عودة خليل أبو عودة

- جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- عضو مجمع اللغة العربية الأردني.

ومجمع اللغة العربية في القاهرة.

المقدمة

تعرف اللغة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية ثقافية مكتسبة وجدت للتواصل والتفاهم بين بني البشر؛ وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن فكره وحاجاته وأغراضه. والأصوات اللغوية وسيلتها لتحقيق هذه الغاية. إذ تنتظم الأصوات بعضها ببعض لتشكل وحدات أو عناصر كبرى هي المفردات أو الوحدات الصرفية من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وترتبط هذه الوحدات معاً بنظام دقيق لتشكل جملاً تكون بدورها صوراً لفظية للفكرة، أو أجزاءً من الكلام المفيد ذي المعنى المعبر وهو الغرض الأساسي من اللغة.

ولما كانت الجملة هي وحدة الكلام الرئيسة، وموضوع الدرس النحوي؛ لأن النحو إنما يُعنى بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة؛ فإنها لم تحظ بدراسة مستقلة[1]، مع الزمن الطويل الذي مرّ على الدرس النحوي، بل لم يعرض لها النحاة إلا حين يعرضون للبحث في موضوع آخر؛ لأنهم قصروا دراساتهم على الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلمات ومحاولة تبريرها وشرح عللها وأسبابها، وبيان العامل فيها، ويُعدّ البحث في الجمل من حيث بناؤها وطريقة تأليفها وعلاقة الكلمات بعضها ببعض هي أهم مباحث الدراسة اللغوية في نظر اللغوي الحديث.

ويأتي اختياري لهذا البحث محاولة لدراسة الجملة الفعلية العربية دراسة مستقلة محاولة الاستفادة من الآراء النحوية المختلفة، التي سارت في اتجاهات مختلفة لم يخلُ أيٌ منها من اختلاف في وجهات النظر وتعسف في قسر الأحكام أحياناً.

ومن هنا فسيكون البحث الذي أسعى إليه حاوياً لكثيرٍ من الأصول النحوية البصرية، والكوفية، متبعة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بالرجوع إلى هذه الأصول في مظانها، بعد الرجوع إلى المصادر التي بنى عليها النحاة دراستهم، وفي مقدمة ذلك القرآن الكريم.

(١) صحيح أن النحويين قد تعرضوا لدراسة قضايا تركيبية مختلفة مثل: الرتبة والمطابقة وغيرها، غير أن هذه الدراسات لم تكن مستقلة.

بالإضافة إلى مصادر ومراجع متنوعة في النحو منها كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل العقيلي، ومغني اللبيب لابن هشام...... إلخ.

وكذلك استعنت ببعض كتب الدراسات اللغوية الحديثة مثل كتاب تجديد النحو العربي لعفيف دمشقية، وكتاب تطور الدرس النحوي لحسن عون، وكتاب البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر وغيره. محاولة الإفادة ما استطعت من النظريات اللغوية الحديثة، إذ إنّ من الضروري إيجاد توافق بين منهج الدراسة اللغوية عندنا، وما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق.

وتعود صلتي بهذا البحث إلى صيف عام ١٩٩٨م، حيث كنت قد ناقشت موضوع البحث مع أستاذي ومشرفي على رسالة الماجستير الدكتور/عبد الحميد المعصراوي، فأعجب به وشجعني على مواصلة البحث فيه، غير أنني قد عممت هذا البحث من جهة وخصصته من جهة أخرى، فقد قصرت البحث فيه على الجملة الفعلية دون الاسمية، كما أنني عممتها لتشمل الجملة الفعلية بشكل عام، لئلا يظل البحث مقتصراً على دراسة الجملة على نص بعينه، ومن هنا جاء العنوان الجديد «بناء الجملة العربية: مفهوم الجملة الفعلية وأحكامها» لإعطاء البحث مزيداً من العمق والشمولية.

وتقع هذه الدراسة في أربعة فصول وتمهيد، تناولت في التمهيد الأسس المنهجية التي أقام عليها النحاة دراستهم، مع مقارنتها بمثيلاتها في علم اللغة والحديث، وأهم هذه الأسس هي نظرية التعليل، والعامل النحوي، والاهتمام بالحركة الإعرابية ومحاولة تبريرها مع إلقاء بعض الضوء على الدراسات اللغوية الحديثة، تاريخاً وتطوراً وبخاصة نظرية تشومسكي في النحو التحويلي.

وتناول الفصل الأول الجملة والفرق بينها وبين الكلام عند النحاة والمحدثين، وعناصر الجملة الرئيسة من مسند ومسند إليه وعلاقة الإسناد وانقسام الجملة العربية إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، والأسس التي بُني عليها هذا التقسيم، وحشد آراء المحدثين. ثم تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى.

أما الفصل الثاني فيتناول الفعل وتعريفه، وعلاقته بالزمن وتحديد ضوابط الفعل المعنوية واللفظية، وإجراء هذه الضوابط على بعض المفردات

التي ذهب بعض النحاة إلى فعليتها كنعم وبئس وحبذا ولا حبذا وصيغتي التعجب، وخلا وعدا وحاشا لإخراجها من هذه الدائرة واعتبارها خوالف[١]، ومن ثمَّ إخراج هذه الأساليب من الجملة الفعلية، والنظر إليها على أنها من قبيل الأساليب الإنشائية الثابتة.

وفي الفصل الثالث تناولت الفاعل، والفرق بينه وبين المبتدأ، وخلصت إلى أنّ ثمة فروقاً وظيفية بين المبتدأ والفاعل، وهي فروق أشار إليها النحاة، إضافة إلى الفروق المعنوية، ثم مطابقة الفعل للفاعل من حيث الجنس، والعدد، وما يعرف بلغة (أكلوني البراغيث) وبناء الفعل للمجهول ونائب الفاعل، ووقوع الفاعل ونائبه جملة أو مصدراً مؤولاً.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد تناولت فيه المفعول به، تعريفه وموقعه، وتقديمه، وتأخيره، وحالات هذا التأخير، وحذفه، والجمل غير الإسنادية، والقيمة الدلالية للفتحة، لتطبيق ذلك على أساليب الإغراء والاختصاص والتحذير والمنصوب على المدح والذم والمفعول معه والنداء.

ثم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

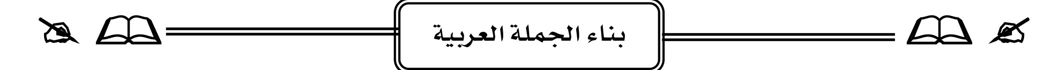
وبعد،

فإنني لعلى يقين بأن دراستي هذه وإن كانت محاولة للإتيان بتفسير جديد، فإنّ شأنها شأن غيرها من الدراسات، ليست أكثر من محاولة من مخلص للعربية ومعجب بها، آملة أن تكون محاولتي هذه رغم ضيق الوقت وكثرة المشاغل وقلة المصادر، أن تكون على الطريق السليم، وأن أكون قد وفقت في الجمع بين أمرين مهمين في الدراسة اللغوية هما الأصالة والتجديد.

ولا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور/علي عبد الله

---

(١) خوالف: هي كلمة تخلف الاسم وتنوب عنه وتخلف الفعل وتنوب عنه وتقبل بعض ضوابطهما.





الجملة الفعلية

مفهومها وأحكامها في النحو العربي



التمهيد

ليس بين أيدينا من المؤلفات النحوية السابقة على كتاب سيبويه ما يوضح طبيعة المنهج الذي سلكه النحاة قبله سوى إشارات يسيرة، نقلت لنا من كتابي (الإكمال والجامع) لعيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ)[١] تشير إلى يسر منهج الكتابين وسهولة أسلوبهما وخلوّهما من كل تعقيد، يقول الخليل بن أحمد – رحمه الله- مشيراً إلى ذلك[٢]:

بَطُلَ النحو جميعاً كلُّه	غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع	فَهُمَا للناس شمس وقمر
وهما بابان صارا حكمة	وأَرَاحَا من قياس ونظر

وبإمعان النظر في هذين البيتين يمكن أن يُستشف منهما أن ما أصاب الدراسة النحوية من تأثر بالفلسفة والمنطق قد وقع في الفترة التي تلت الكتابين، الأمر الذي يُمكننا معه أن نعد كتاب سيبويه- على الرغم مما للمنطق من أثر فيه- مرحلة وسطى بين بداية التأثر وتغلغه في الدراسة النحوية.

«وقد بدأ الدرس النحوي بالنضج منذ نهاية القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث في البصرة التي كانت منشأ عدد من العلوم يتصل معظمها بالدين كالفقه وعلم الكلام والحديث»[٣].

ورافقت هذه العلوم نهضة فكرية قادت المشتغلين بها إلى تحكيم العقل

---

(١) عيسى بن عمر العلامة إمام النحو أبو عمر الثقفي البصري وكان صاحب فصاحة وتقعر وتشدق في خطابه وكان صديقاً لأبي عمرو بن العلاء وقد أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن أبي إسحاق وابن كثير المكي وصنف في النحو كتابي الإكمال والجامع.

(٢) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن/طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٣م ص ٤٢. وانظر: أبو الطيب اللغوي/مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٤م. ط٢ص٤٦، ٤٧. القفطي/أنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٧٥.

(٣) دمشقية، عفيف/تجديد النحو العربي، ط١- معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦م، ص ١٥٨.

والمنطق الذي يقدم التقسيم العقلي المنطقي للعلوم ويشرح مصطلحاتها وحدودها، والاحتجاج به في شرح القضايا وتوضيح الأسباب[1].

وكان لنشوء النحو في كنف هذه العلوم جميعاً أثر في فقده عنصر الوحدة وهو أهم العناصر التي يتحقق بها اتساق نتائج أي بحث علمي؛ لأن المنهج الذي اتبعه النحاة كان مزيجاً غريباً من مناهج شتى، أو لنقل إنه ركام هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينهما غير عقول خصبة وعت معارف عصورها، وتأثرت بالعديد من ألوانها مما ساعد على تنمية شخصية الباحث بدلاً من بلورة مادة البحث»[2].

وكان لانتشار المعارف الفلسفية، أيضاً، وانبهار الناس بها ومحاولة الباحثين أن يظهروا بمظهر العارفين بالفلسفة الإغريقية وتطبيق حدودها، كان لهذا كله أثر في تعميق تلك الدراسات.

وربما كان عجز النحاة عن مجاراة كتاب سيبويه، واليأس من الإتيان بجديد في النحو عاملاً آخر في ذلك، ويكفي دليلاً على ما كان لعمل سيبويه من إعجاز، إطلاقهم عليه اسم (قرآن النحو)[3]. ونقلت خديجة الحديثي عن السيرافي قوله: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[4]. وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: (هل ركبت البحر؟) تعظيماً له واستصعاباً.

وقد تحولت الدراسات النحوية بعد كتاب سيبويه الذي أطلق عليه اسم (قرآن النحو) لأهميته، إلى مجرد شروح وتفاسير واختصارات له وتعليقات عليه وجمع لشواهده وشرحها[5]، وأخذ النحاة يبذلون جهداً ذهنياً جباراً في الاستنباط والتفريع والتقسيم، وتوليد الفكرة وتحليلها، يجدون في ذلك متنفساً وترويضاً لأذهانهم بعد أن ضُيق عليهم أمام المادة النحوية، فصار الدرس النحوي عسيراً على المتعلمين. ومن أوضح الأمثلة على ما أذهب إليه، هذا المثال الذي يأتي أنموذجاً صارخاً للتعقيد والتكلف اللذين لا يحملان غرضاً

---

(١) المخزومي، مهدي/الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام- بغداد ١٩٧٤م، ص٧٧.
(٢) أبو المكارم، علي/ تقويم الفكر النحوي- دار الثقافة- بيروت، ص٢١٣.
(٣) عون، حسن/تطور الدرس النحوي- معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة ١٩٧٠م، ص٦٠.
(٤) الحديثي، خديجة/سيبويه حياته وكتابه- وزارة الإعلام – بغداد١٩٧٥م، ص٦٦- ٧٤.
(٥) عمر، أحمد مختار/البحث اللغوي عند العرب- دار المعارف- القاهرة ١٩٧١م- ص٩٥.

تعليمياً من ورائهما وهو قوله: «ضربُ الضارب الشاتم القاتل محبك وآدّك قاصدُك معجباً خالداً في داره يوم عيد»[1].

ويعود ذلك غالباً، في رأيي لعاملين اثنين، تندرج تحتهما عوامل أخرى كثيرة، هما ظاهرة التعليل، ونظرية العامل النحوي، وسأناقشها هنا في شيء من الإيجاز.

١ - التعليل:

العلة لغة: السبب، وفي المعجم «هذه علته أي سببه، وهذا علة هذا، أي سبب له، وفي حديث عائشة، كان عبد الرحمن يضربني بعلة الراحلة أي بسببها»[2]، وهي اسم لما يتغير الشيء بحصوله، مأخوذ من العلة وهي المرض؛ لأن ذات المريض تتأثر به، «وسمّي المعنى الذي شُرع الحكم له بالعلة»[3]. «وقد يراد بالعلة المؤثر، وما يتوقف عليه الشيء أو ما يكون باعثاً عليه»[4].

أما العلة اصطلاحاً، فيراد بها تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه؛ ولا يقف الأمر عند الحقائق اللغوية فحسب، بل يتجاوزها إلى المحاكمة الذهنية للمسائل اللغوية.

لكن وجود التعليل دون أن يكون ثمة أدلة تؤيده، لا يكفي دليلاً قاطعاً على هذا التأثر؛ لأن النحو ربما كان قد تأثر بالدراسات الإسلامية كالحديث وعلم الكلام والفقه، التي رافقتها جميعاً يقظة فكرية قادت المشتغلين بها إلى تحكيم العقل والاحتجاج به في شرح القضايا المعضلة وبيان أسبابها إضافة إلى ما أصاب العقل العربي من رقي، ولاسيما بعد اتساع حلقات التعليم، وما يستتبع ذلك من حاجة إلى الإقناع بالحجج والبراهين العقلية، وبخاصة بعد أن غدت

---

(١) السيوطي/الأشباه والنظائر- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٥م، جـ٣، ص١٣٥ وما بعدها.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة (علل).

(٣) شلبي، محمد مصطفى/أصول الفقه الإسلامي- دار النهضة العربية- بيروت ١٩٧٨م، ص٢٢٠.

(٤) الكفوي/ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، ط١- مؤسسة الرسالة/بيروت ١٩٩٢م، ص٦٢١.

تلك الحلقات محافل للمناظرة العلمية إلى جانب كونها أندية للمحاضرة ونشر العلم والثقافة[1].

وبدأ التعليل في النحو عفوياً يتخذه المعلم وسيلة لإفهام الطالب وتمكينه من لغته، وكان تعليلاً لغوياً أكثر منه منطقياً. فقد اعتمد الخليل في تعليله على حسه اللغوي وما نطقت به العرب في بيان العلة، ولم تكن علله موجبة، ولولا ذلك لما كان هناك وجه لتعدد العلل في تعليل الأمر الواحد[2]. فقد قال الخليل بن أحمد – رحمه الله- متواضعاً «فإن سنح لغيري علة ما من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها»[3]، على أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد وإنما تحول التعليل إلى صناعة فكرية، وسيطر على الجو العام للدرس النحوي، وراح ينمو ويتسع حتى غدت دراسة النحو دراسة عقلية بحتة نابعة من العقل البشري الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها، ومن ثم طموحه إلى تفسيرها وإخضاعها لأحكام منطقية[4].

فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها. وأخذ كل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب مقدرته على البرهان وتوضيح الأدلة، فتطورت العلة واتسعت أبعادها، من تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب إلى قياسية وجدلية ونظرية[5]. وبذلك انفتح باب العلل أمام النحاة، فإن عجزوا عن إيجاد علة لظاهرة ما من ظواهر اللغة، كانت لديهم علتهم التي لا تخونهم وهي السماع، حتى قال بعضهم: «إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه، قال: هذا مسموع»[6].

وقد نمت هذه الظاهرة وتطورت منذ نشوء النحو، وربما لا يبلغ بي

(١) المبارك، مازن/النحو العربي: العلة النحوية، ص ١١٦.
(٢) دمشقية/تجديد النحو العربي، ص ١٥٩.
(٣) الزجاجي/الإيضاح في علل النحو- تحقيق مازن المبارك، ط٣ دار النفائس، بيروت ١٩٧٩م، ص٦٦.
(٤) عفيف دمشقية/تجديد النحو العربي، ص ١٥٩.
(٥) الزجاجي/الإيضاح في علل النحو، ص٦٤ وما بعدها.
(٦) السيوطي/الاقتراح في علم أصول النحو- ط١- تحقيق أحمد محمد قاسم- مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٤٧.

الشطط حداً بعيداً إذا زعمت أن التعليل كان قديماً قدم النحو نفسه، فقد روي أن«أول من مدّ القياس وشرح العلل عبد الله بن أبي إسحاق[١]، وكان معه أبو عمرو بن العلاء[٢]، وكان ابن أبي إسحاق أشد قياساً، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها»[٣].

وانصرف قوم إلى التأليف في هذا العلم. حتى بلغ عدد المصنفات عدداً يصعب حصره ومن أشهر المؤلفات التي كتبت في هذا العلم (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (٣٣٧هـ)، إضافة على عدد كبير من المؤلفات[٤].

ولم يقتصر البحث في العلل على هذه المؤلفات فحسب، وإنما تعداها ليدخل جميع كتب النحو أبوابها وفصولها. واستطاعت هذه العلل بما لها من إغراء أن تستحوذ على عقلية النحاة، وتستنفذ كثيراً من طاقاتهم وتتغلغل في المسائل النحوية، وتصير النمط المميز والطابع العام لثقافة العصر وإنتاجه[٥].

وأصبح الابتعاد عن العلل منقصة للنحوي يُذم بها، على علمه الواسع، كما كان الحال بالنسبة للكسائي، يقول أبو الطيب اللغوي: «ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل... وهو على ذلك أعلمُ الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون»[٦].

---

(١) عبد الله بن أبي إسحاق: المتوفى عام ١١٧هـ الموافق ٧٣٥م وهو أول من عرف من النحاة العرب، جمع موسوعة للنحو من لغة الأعراب، من تلاميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى عام ١٤٩هـ.

(٢) أبو عمرو بن العلاء البصري: من القراء السبع، اسمه زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث وكنيته أبو عمرو، ولد بمكة ونشأ بالبصرة وتوفي سنة ١٥٤هـ.

(٣) القفطي/جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢، جـ٢، ص١٠٥.

(٤) من أشهر هذه المؤلفات: علل النحو، لأبي عثمان المازني. والعلل في النحو لمحمد بن المستنير المستنير المعروف بقطرب، وشرح علل النحو لأحمد بن محمد المهلبي، والبرهان في علل النحو لابن عبدوس الكوفي، والمختار في علل النحو لابن كيسان. انظر: القفطي/إنباه الرواة/جـ٢ ص٣١٠/جـ٣ ص١٦٥، ٢١٩، والسيوطي/بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١- مطبعة البابي الحلبي وشركاه- القاهرة ١٩٦٤م، جـ١/ص٥٩، ٣٣٨، ٤٦٣، جـ٢/٤٣.

(٥) عون/تطور الدرس النحوي، ص٧١.

(٦) أبو الطيب اللغوي/مراتب النحويين، ص١٢ وما بعدها.

على أنه قد ظهرت بوادر للخروج على هذه النظرية، فاتهمها بعضهم بالضعف، فوقف المؤيدون يدافعون عنها، قال صاحب المستوفى فيما نقله السيوطي: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة. وإذا تأملتَ عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا مستسمح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق»[(١)].

ودافع ابن جني عن العلل دفاعاً صريحاً في قوله: «لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها. ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع، والإضافة، والنسب والتحقير، وما يطول شرحه»[(٢)] وذلك لأن «الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له، وانطواءً على صحة الوضع فيه»[(٣)].

أما ابن مضاء فقد قطع على النحاة أن يعللوا أية ظاهرة لغوية تعليلاً علمياً[(٤)]؛ لأن ذلك لا يقع لهم؛ لأنها من عند الله[(٥)]، ولذلك كان الخوض في العلل والاجتهاد فيها، في رأيه حراماً، وكانت تأويلات النحاة وتقديراتهم لما ظنوه محذوفاً من الكلام ولاسيما ما كان في القرآن حراماً، لأن الرسول عليه السلام يقول: [مَن قالَ في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ][(٦)] ومقتضى هذا الخبر الخبر النهي، وما نُهي عنه فهو حرام، إلا أن يدل عليه دليل من الكتاب والسنة، ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ؛ لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات

---

(١) السيوطي/ الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١١٢.
(٢) ابن جني/أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج١ ص٦٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.
(٤) ابن مضاء القرطبي/الرد على النحاة، ص ١٥١ وما بعدها.
(٥) المخزومي/مدرسة الكوفة النحوية، ص ٢٦٧.
(٦) المباركفوري، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم/ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، تحقيق رائد بن صبري بن أبي عَلفة، بيت الأفكار الدولية، عمان، ج٢، رقم الحديث ٢٩٥٢، ص ٢١٧٨

عليها ومن أجلها»[١].

والواقع أن ما يؤخذ على النحاة ليس تعليل الظواهر اللغوية، وإنما الاندفاع إلى فلسفة النحو، فالظواهر اللغوية لا تستعصي على التعليل، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية هو الذي يؤخذ عليهم[٢].

فالتعليل الذي نقبله لا يعني شرح الغاية التي وراء الظاهرة اللغوية، وإنما يعني وصفها وذكر خواصها؛ لأن البحث العلمي الحديث يُعنى بالظواهر من حيث صفاتها فقط، ولا يجعل من مهمته البحث في الهدف والغاية؛ لأن البحث في غايات الظواهر يخرج من نطاق الممكن إلى غيبياتٍ لا تفيد موضوع البحث[٣].

٢ - العامل النحوي:

للعامل النحوي شأن كبير في الدراسة النحوية، فهو العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاث النحو[٤]، والعلاقة بينه وبين التعليل وثيقة، لأن كليهما ينبع من معين واحد، وهو العقل البشري، الذي يطمح لتفسير الظواهر وإخضاعها لأحكام منطقه، ويبدو أن العلل النحوية بصورتها البسيطة رافقت في الأساس نظرية العامل. بل إنهما قد امتزجا معاً حتى ليصعب التمييز بينهما[٥].

والعامل في اللغة، هو ما يقوم بالعمل، يقال عمل عملاً عن قصد أو امتهن مهنة، أو صنع صنعة، إذا فعل فعلاً فهو عامل، وهو في الاصطلاح ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب[٦] رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، فلا بد في أية ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة من وجود مؤثر يكسبها تلك الظاهرة، ظاهراً أو مقدراً. فليس هناك مرفوع إلا برافع ولا منصوب إلا بناصب ولا مجرور إلا بجار ولا مجزوم إلا بجازم، متأثرين بما

(١) ابن مضاء القرطبي/الرد على النحاة، ص ٩٢ وما بعدها.
(٢) المخزومي/مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٦٧.
(٣) عيد/ أصول النحو العربي، ص ١٦٦.
(٤) عيد/ أصول النحو العربي، ص ٢٣٥.
(٥) المخزومي/ مدرسة الكوفة النحوية، ص ٢٦٧.
(٦) انظر: الجرجاني، علي بن محمد/ التعريفات- الدار التونسية، تونس ١٩٧١م، ص٨٧، أبو البقاء الكفوي/الكليات- ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢م، ص ٦١٢.

تقرر في العقائد الدينية من أنه لا يكون محدث إلا بمحدِث، ولا متأثر إلا بمؤثر، فالله تعالى فاعل كل شيء وخالقه تعالى علواً كبيراً[1].

وينقسم العامل إلى قسمين:

١- **قياسي** وهو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا كقولنا: «غلام زيد» لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته نقيس عليه «ضربُ زيدِ وثوب بكر».

٢- **سماعي** وهو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوزه، كقولنا: إن الباء تجر ولا تجزم، وإن لم تجزم ولا تجر وغيرها[2].

والعوامل اللفظية هي الأسماء والأفعال والحروف، وهي تختلف في قوتها ودرجة عملها، فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لهما ومحمولان عليها ومشبهان بها[3]. لذلك فإننا نجد فعلاً غير عامل سواء بالفاعل وحده أم به وبالمفعول[4].

والأسماء أكثرها غير عامل وهو الأصل. ومنها عامل لشبهه بالفعل وأخذه من لفظه، أو نيابته عنه، أو غير ذلك، «أما الحروف فمنها ما يعمل ومنها لا يعمل، فالعامل نحو (إنْ) وغير العامل نحو: (هل) ويُسمى بالمهمل»[5]. وللفعل وللفعل عملان: الرفع والنصب، فالرفع تشترك كلها فيه، إذ لا بد للفعل من فاعل، فلا يجوز أن يخلو فعلٌ من مرفوع، والنصب لما كان للمفعول وما شبه به[6].

والقسم الآخر من العوامل هو العامل المعنوي، وهو الذي لا يكون للسان

---

(١) ابن بابشاذ/ شرح المقدمة المحسبة- تحقيق خالد عبد الكريم جمعة- ك١- المطبعة العصرية- الكويت ١٩٧٦م، ص ٣٤٤.

(٢) الجرجاني/التعريفات، ص ٧٨.

(٣) ابن الخشاب/ المرتجل- تحقيق ودراسة علي حيدر- دار الحكمة، دمشق ١٩٧٢م، ص ١١٦.

(٤) انظر: مصطفى إبراهيم/إحياء النحو- مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٣٧. ص٣٩.

(٥) ابن الخشاب/ المرتجل، ص١١٦.

(٦) المصدر السابق، الموضع نفسه.

فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرف بالقلب، وهو أقل من اللفظي قوة، كما أنه أقل منه وجوداً، قصره البصريون على موضعين هما رافع الابتداء، ورافع الفعل المضارع، أما الكوفيون فقد توسعوا في تطبيقه شيئاً ما، فمن العوامل المعنوية عندهم الإسناد والفاعلية والمفعولية والتجرد(١).

ويبدو أن نظرية العامل قديمة، وقد استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل بن أحمد، فنجد صداها عند أوائل النحويين كسيبويه الذي يرى أن الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم نتيجة لعمل العامل يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه لما يحدث فيه العامل»(٢). كما أنه يستخدمُ مشتقاتها أيضاً كأن يقول: «تعمل، إعمال، عمل... إلخ»(٣).

ونجد أصداء لها كذلك عند أوائل الكوفيين، كالفراء الذي يستعمل عبارات وتراكيب تؤكد اهتمامه بالعامل وما يحدثه من أثر في الكلمات، يقول: «ولم نجد العرب تُعمِل الظن والعلم بإضمار أن»(٤).

أما ابن مضاء فخلص إلى بلورة فهم جديد للعامل وهو ما يمكن تسميته بالعامل التوقيفي، «حيث يجعل من اللغة عملاً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم وينفي عنها طابعها الاجتماعي الذي هو أهم خصائصها»(٥)، فالمتكلم- مع أنه موجد هذه الحركة- ليس حراً في اختيار الحركة التي يريد، وإنما هو محكوم بقوانين عرفية تجبره على رفع ما حقه الرفع ونصب ما حقه النصب، وليس له إن أراد أن يكون كلامه مقبولاً في المجتمع اللغوي أنْ ينصب مرفوعاً ويرفع منصوباً.

أما المحدثون، فقد اختلفوا في نظرتهم إلى هذه النظرية، فدعا بعضهم إلى تركها والتخلي عنها، كالدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب (الرد على النحاة) وإبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ووقف آخرون في وجه هذه المحاولة كالأستاذ عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو) ومهدي المخزومي في كتابه

---

(١) انظر: المخزومي/ مدرسة الكوفة النحوية، من ص ٣٩٢- ٣٠٣.
(٢) سيبوية/الكتاب- تحقيق عبد السلام هارون- عالم الكتب، بيروت ١٩٧٥م، جـ١، ص١٣.
(٣) المصدر السابق، جـ١ ص٨٠.
(٤) الفراء/ معاني القرآن، ط٢- عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م، جـ٢/ص ٣١٢.
(٥) ابن مضاء القرطبي/الرد على النحاة ص ١٥٢.

(النحو الكوفي) الذي يرى أن من الغريب أن يتابع الدكتور شوقي ضيف ابن مضاء القرطبي في قوله بالعامل التوقيفي؛ لأن رأي ابن مضاء كان نتيجة لظروف خاصة، وعوامل دينية. كما يرى كذلك ضرورة الاستغناء عن العامل بمفهومه النحوي القديم، وهو ما أطلق عليه اسم العامل الفلسفي.

ويأتي اهتمام النحاة بالحركة الإعرابية إما لأنهم تجاهلوا المعنى فاهتموا في ما يمكن تسميته (نحو الإعراب)، وإما ظناً منهم أن هذه الحركة يمكن الاعتماد عليها وحدها في تحديد المعنى، مما أوقعهم ضحايا هذا الاهتمام؛ لأن المعنى قد يتضح بدونها في كثير من الأحيان، وذلك بالاعتماد على القرائن اللفظية والمعنوية.

«إضافة إلى ذلك فإن الحركة الإعرابية عاجزة بمفردها عن تحديد المعنى، ولا قيمة لها أحياناً أخرى دون النظر في ما يسمى بتضافر القرائن»[1]. ويعود ذلك إلى سببين، الأول: أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل مما يمكن وروده في السياق من كلمات، والثاني: أن الحركة الواحدة تدل على غير باب واحد، كالضمة التي هي حركة المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إن... إلخ.

ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس[2].

على أنّ الباحث المحدث (إبراهيم أنيس) قد أنكر أن يكون لهذه الحركة الإعرابية أثر في تحديد المعنى، وعدها صورة من صور التخلص من التقاء الساكنين، لأن الأصل في الكلمات أن يشكل أواخرها بالسكون، «وتحريك أواخرها لا يكون إلا لأسباب صوتية يدعو إليها وصل الكلام»[3].

وهذا الرأي في الواقع، ليس جديداً، بل هو قديم تعود نسبته إلى متقدمي النحاة فقد روى سيبويه أن الخليل – رحمه الله- قال: «الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقنّ الحرف ليوصلَ إلى التكلم به»[4].

---

(١) انظر: حسان/ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣١ وما بعدها.
(٢) انظر: أنيس، إبراهيم/من أسرار اللغة، ط٦- مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٦م، ص ٢٢٧ – ٢٥٣.
(٣) انظر: أنيس، إبراهيم/من أسرار اللغة، ص ٢٥٣.
(٤) سيبويه/الكتاب/ جـ٤ ص٢٤١ وما بعدها.

فالإعراب في رأيهم، ما هو إلا عمل آلي يدعو إليه النطق المتصل في الكلام، دون أن يكون وراءه معنى أو نظام، مما جهد النحاة في تتبعه والتأليف فيه، حتى دخلوا متاهاتٍ ضل فيها السالكون(١).

وردَّ المخالفون على ذلك رداً مقنعاً، لأنه لو كان المقصود من الحركات مجرد وصل الكلام بعضه ببعض لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه مرة أخرى، ونصبه ثالثة، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في ذلك إنما هو أن تعاقب الحركة السكون لاعتدال الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا إفساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم(٢).

إضافة إلى أن هذا القول على الرغم مما فيه من جرأة يقف عاجزاً- وإن استطاع أن يفسر بعض الظواهر الجزئية- أمام النصوص اللغوية، وليس ثمة من ينكر أن الحركات الإعرابية قرينة من القرائن التي تساعد في توضيح المعنى، على أنها ليست القرينة الوحيدة لأن قوانين الحركة الإعرابية قوانين غير مضطردة، إذ إن التنسيق الصوتي يقضي على كثير من الأحكام، كالتقاء الساكنين، وحركة الفعل الماضي، الذي تتغير حركته بتغير الضمير المتصل به، والفعل المضارع الذي ينتقل من الإعراب إلى البناء باتصاله بنون التوكيد أو نون النسوة، وكذلك تغيّر حركة بناء فعل الأمر باتصاله بنون النسوة أو التوكيد أو ألف الاثنين أو واو الجماعة.

ولترتيب الكلمات شأن مهم في توضيح المعنى وبخاصة في الكلمات التي لا تظهر على أواخرها الحركات الإعرابية. كالكلمات المبنية، أو التي تقدر عليها الحركات للثقل أو التعذر أو المناسبة.

إن اهتمام النحاة بالحركات الإعرابية على أواخر الكلمات جعل الدراسة النحوية تتجه إلى المبنى(٣). فتهتم ببيان الأحوال المختلفة للفظ أكثر من اتجاهها

---

(١) أنيس/ من أسرار اللغة، ص ٢٥٤ وما بعدها.
(٢) الزجاجي/ الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠ – ٧١.
(٣) انظر مثالاً على ذلك: ابن جني/ الخصائص (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) جـ١ ص ٢٨٠.

إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء[1]. مما جعل النحاة يجيزون غير وجه من وجوه الإعراب ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في المعنى[2].

ومما يشير إلى عدم احتفال النحاة بالمعنى، في كثير من الأحيان، تقسيمهم أبواب النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، بل إنهم تجاوزوا هذا التقسيم العام إلى محاولة حصر المفردات التي تُحدث أثراً واحداً في زُمرٍ ووضعها في أبواب مستقلة، دون مراعاة للمعنى الذي تؤديه، مثال ذلك: كانَ وأخواتها إذ حُشرت معها «ليس» مع أنها أداة نفي وتختلف في المعنى الذي تؤديه عن بقية أخواتها، فكان تدل على الزمن الماضي المثبت، و«أصبح» تدل على التحول في هذا الزمن المعين، و«صار» على الانتقال من وضع إلى آخر مع إغفال عنصر الزمن المحدد، أمَّا «ليس» فهي حرف للنفي[3]، ولا تشترك مع أخوات كان إلا بالحركة الإعرابية التي تظهر على اسمها وخبرها.

على أن موقف النحاة هذا، لم يكن عاماً عند الدّارسين جميعهم بل يمكن القول أن هذا الموقف هو الذي أوجد ما يُسمى بعلم المعاني، في محاولة من هؤلاء العلماء لتعويض هذا الجانب، فركزوا اهتمامهم على المعنى، ولم يحفلوا كثيراً باللفظ أو التركيب، فتمزقت ثنائية المعنى والمبنى، أو الشكل والمضمون، اللهم إلا بعض المحاولات الرائعة التي قام بها العلامة الفذ عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (أسرار البلاغة في علم البيان) و(دلائل الإعجاز) اللذين رسم فيهما طريقاً جديداً للبحث النحوي، يتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبين أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عُدِلَ عن سنن هذا النظم لم يكن مُفْهماً معناه، ولا دالاً على ما يراد منه[4].

أما المحدثون فإنهم يدعون في دراسة النظام النحوي إلى الاتجاه للمعنى الذي لا يمكننا الوصول إليه إلا بالاعتماد على الكلام، والابتداء بالعلاقات

---

(١) حسان/ اللغة العربية ومعناها ومبناها، ص ١٢.
(٢) مصطفى/ إحياء النحو، ص ٨.
(٣) هو ما ذهب إليه ابن السراج وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي وأبو بكر بن شقير. انظر: ابن عقيل جـ١/ص ٢٦٢، ومما يؤكد أيضاً أن ما ألحق بليس مما يعمل عملها جميعها حروف وهي ما وإن ولا ولات، انظر همع الهوامع، جـ٢/ص ١٠٩ – ١٣٠.
(٤) مصطفى/ إحياء النحو، ص ١٦.

الموجودة فيه للوصول إلى المبنى فإذا تمّ إدراك المبنى لزم البحث عن طريقة للوصول إلى المعنى.

ويرى علماء اللغة المعاصرون أن التركيب الظاهر ما هو إلا بالشكل الخارجي الذي تعبر به الجملة عن المعنى المراد، وبتفحص الشكل الخارجي فقط فإن الباحث لا يتناول إلا جانباً واحداً من النحو، أما الجانب الآخر فهو جانب المعنى، وغرض الدراسة النحوية هو دراسة العلاقة التي تربط بين كلا الجانبين.

وقد بدأ الاهتمام بالمعنى في علم اللغة المعاصر على يد أحد اللغويين المحدثين وهو دي سوسير De Saussure (١٩١٣هـ)[١] الذي يعد بحق رائد علم اللغة الحديث، والذي فتح بكتابه (محاضرات في علم اللغة المعاصر) آفاق البحث في علم اللغة الحديث كما يُعدّ مؤسس علم اللغة الوصفي.

وقد نشطت الدراسة اللغوية بعد سوسير نشاطاً كبيراً، وظهر في هذا المجال مذاهب ومدارس وعلماء، ومن أشهرهم جسبيرسن[٢] الذي كان له اهتمام بالغ باللغات العالمية، وقد عارض سوسير في الفصل بين الدراسة التاريخية، والوصفية للغة، وعدّ هذه الدراسة معينة على معرفة حقيقة اللغة[٣].

ثم برزت في هذا المجال مدرسة براغ ومن أبرز علمائها تروبتسكي[٤] وجاكبسون[٥] اللذين كان لهما اهتمام باللغات السلافية وبالدراسات المقارنة وفي هذه المدرسة وضعت أسس تحليل الظواهر المصاحبة للكلام مثل اللهجة

---

(١) دي سوسير: فرديناند، (١٨٥٧- ١٩١٣م) عالم لغويات سويسري في العصر الحديث ويعد الأب والمؤسس للمدرسة البنيوية في اللسانيات وعدها فرعاً من علم الإشارات الصوتية.

(٢) جبسيرسن: وهو أوتو جسبيرسن، لغوي دانماركي، من أبرز نحويي اللغة الإنجليزية في القرن العشرين.

(٣) انظر: مونان جورج/علم اللغة في القرن العشرين/ترجمة: نجيب غزاوي- وزارة التعليم العالي، سوريا، ص ٦٧ – ٨٠.

(٤) نيقولاي تروبتسكي: عالم لغوي روسي وهو أحد أعمدة الفكر والمحرك الأساسي لمدرسة براغ للسانيات التي أسسها دي سوسير.

(٥) رومان جاكبسون: عالم لغوي وناقد أدبي روسي ومن رواد المدرسة الشكلية الروسية ويعد أحد أهم علماء اللغة في القرن العشرين لجهوده الزائدة في تطوير التحليل التركيبي للغة والشعر.

والنبرة[١].

وأخذ التركيز على المعنى الذي يتغير بتغير مواقع الكلم يزداد بعد نظرية Chomsky [٢] في النحو التحويلي، التي تقوم على نقد المنهج الوصفي في اللغة؛ لأن الوصفيين استبعدوا في دراستهم المعنى وانصرفوا إلى الشكل، ومن هنا جاء النحو التحويلي ليتجاوز مجرد الوصف إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانيات التعبيرية للغة.

وتحاول النظرية التحويلية تفسير بعض الجمل التي عجزت النظرية الوصفية عن تفسيرها كالجمل الملبسة، أو التي تحمل غير معنى على الرغم من وضوح عناصرها[٣].

فقد وجد تشومسكي أن ثمة جملاً تحمل معنيين مختلفين لا يميز الشكل الخارجي بينهما، كقولنا «زيارة الأقارب أمر ممل» فلسنا ندري ما إذا كان فاعل الزيارة هم الأقارب أم أنهم هم الذين وقع عليهم الفعل، الأمر الذي جعل تشومسكي يبرز نظرية مفادها، إن لكل جملة مستويين: المستوى الأول وهو التركيب السطحي، وهو الشكل الظاهر للجملة الذي يقال فعلاً، ويتحكم في بناء الكلمات الظاهرة فيها، والمستوى الآخر وهو البنية العميقة، وهو البناء الداخلي للجملة، أو الأساس الذهني المجرد لمعنى معين يوجد في الذهن.

وأكد تشومسكي أن هناك قوانين تربط بين المستويين وتسمى قوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى[٤].

أما عناصر التحويل فهي عناصر تدخل على الجملة للربط بين أجزائها وأهم عناصر التحويل هي[٥]:

- **الزيادة:** وذلك بأن يزداد على الأصل حرفٌ أو كلمة لغرض معين، كقولنا «إن محمداً لرسول قد خلت من قبله الرسل» فهذه جملة

(١) المرجع السابق: ص٩٧ – ١٠٨.
(٢) نعوم تشومسكي: (١٩٢٨) من أهم علماء اللغة المعاصرين ومن أهم مؤلفاته «البناء السياقي» الذي أحدث ثورة في علم اللغويات الحديث، له نظرية معروفة باسم النحو التوليدي أو التحويلي أو الكوني.
(٣) الراجحي/النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٢٤.
(٤) عمايرة/في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٦٦.
(٥) الراجحي/النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٠.

تحويلية دخلها عنصر تحويل (إن) و(اللام) وأصلها قبل التحويل «محمد رسول» والغرض منهما هو التوكيد.

- **التقديم:** وذلك بتقديم جزء من الجملة على جزء آخر حقه التقديم، ويكون ذلك لغرض في المعنى أيضاً كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١)، وهي مفعول مقدم + فعل+ فاعل مستتر. فهي جملة فعلية تحويلية، حيث قدم الضمير المتصل فأصبح منفصلاً لغرض القصر والتخصيص، وأصل الجملة قبل التحويل (نعبدك)، وقد يتقدم المفعول وهو اسم ظاهر ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾(٢).

- **الحذف:** وذلك بحذف أحد عناصر الجملة الرئيسة لغرض معنوي أو إفصاحي ويمكن تطبيق ذلك على كثير من الأساليب اللغوية. كقوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾(٣) فهو كلام مفيد يقوم على حذف الفعل وفاعله لتعلقه بالسؤال قبله.

- **التبعية:** وهي أن تتبع الكلمة الثانية الأولى في عددها لتنسجم معها مثال ذلك قولنا:

  الطالب نشيط.

  الطالبان نشيط + ان

  الطلاب نشيط + ون

- **الإحلال:** وهي أن يتغير موقع الكلمة في الجملة ثم يحل محلها ضمير ملفوظ يعود عليها نحو: خلق الله الأنعام.

  الأنعام خلق الله.

  الأنعام خلقها الله.

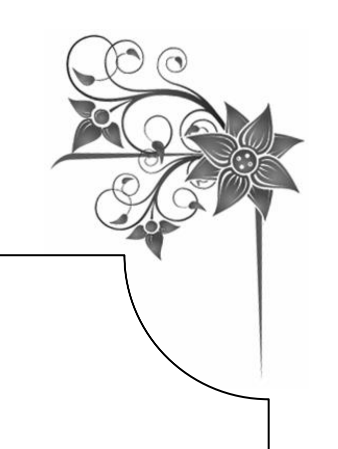
---

(١) سورة الفاتحة/ الآية رقم ٥.

(٢) سورة الزمر/الآية رقم ١٤.

(٣) سورة البقرة/الآية رقم ٢١٩.

ومهما يكن من أمر فليس المقصود هنا تقديم أمثلة لطريقة التحليل النحوي في النحو التحويلي، ولكن الغرض إبراز الأصول التي تقوم عليها هذه النظرية، للإفادة من معطيات علم اللغة المعاصر في هذه الدراسة، والاستفادة من الآراء اللغوية المختلفة والنظريات الحديثة حول أحكام الجملة الفعلية، تاريخاً وتطوراً. فقد رأينا فيما تقدم أثر العامل النحوي، وأهمية الحركة الإعرابية وإن كانت لا تسعف بمفردها في تحديد المعنى دون النظر فيما يسمى بتضافر القرائن، وأن التغير في مواضع الكلم في الجملة له أثر كبير في المعنى، فتقدم الفاعل على فِعله، وتأخره عن المفعول به، وتقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً إنما يكون لأغراض معنوية، وسنرى هذا كله بوضوح وجلاء في ضوء حديثنا عن الجملة الفعلية في الفصول اللاحقة إن شاء الله.



الفصل الأول

الجملة

المبحث الأول: تعريف الجملة والفرق بينهما وبين الكلام.
المبحث الثاني: عناصر الجملة.
المبحث الثالث: أقسام الجملة:
أ-عند القدماء.
ب- عند المحدثين.
المبحث الرابع: الجملة الصغرى والجملة الكبرى.
المبحث الخامس: الجملة الفعلية في أساليب اللغة.

المبحث الأول

تعريف الجملة والفرق بينها وبين الكلام

الجملة (بالضم) لغة: المجموع، وعند بعض النحاة اصطلاحاً هي: الكلام، والمشهور أنها أعم منه، «فإن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي المقصود لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا»[1]. فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة؛ لأن إسنادها ليس مقصوداً لذاته. «أما الجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصوداً لذاته»[2].

«وعلى الرغم من أن النحاة قد اتفقوا على التفريق بين الكلام والقول»[3]، فإنهم قد اختلفوا في توضيح معنى الجملة وتحديد مدلولها، فقد عرفها بعضهم بأنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك (زيد قائم) أم لم يفد، كقولك (إن يكرمني)؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً على الاصطلاح المشهور[4].

---

(١) التهانوي، محمد علي الفاروقي/ كشاف اصطلاحات الفنون – تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع- ترجمة النصوص الفارسية د. عبد النعيم محمد حسنين، راجعه الأستاذ أمين الخولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٣م، ص ٣٥٠ – ٣٥١.

(٢) الكفوي/ الكليات، ص ٣٤١.

(٣) يفرق النحاة بين الكلام والقول. فالكلام هو لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، أما القول فهو كل لفظ نطق به اللسان سواء أكان مفيداً أم غير مفيد، انظر: ابن جني/ الخصائص، جـ١، ص١٧. وابن هشام/مغني اللبيب- تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله-ط٣، دار الفكر، بيروت ١٩٧٢م، ص ٤٩.

ويذهب دي سوسير إلى أن اللغة في ماهيتها نظام اجتماعي مستقل عن الفرد في حين أن الكلام هو فيها بمثابة التحقيق العيني الفردي.. ومعنى هذا أن اللغة تقنين اجتماعي أو مجموعة قوانين CODES في حين أن الكلام فعل فردي. انظر: إبراهيم زكريا/مشكلة البنية، مكتبة مصر – القاهرة ١٩٧٥م، ص ٤٨.

(٤) انظر: الجرجاني/التعريفات، ص٨٢. والكفوي/ الكليات، ص ٣٤١.

وعرفها البعض بأنها «التركيب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[1]، وهو ما ذهب إليه ابن جني في كتابه «الخصائص» فبعد أن عرّف الكلام قال: «وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[2].

وأكد ابن جني ذلك في موضع آخر من الكتاب نفسه، فقال: «فعلى هذا يكون قولنا «قام زيد» كلاماً، فإن قلت شارطاً «إن قام زيد» رجع بالزيادة إلى النقصان. فصار قولاً لا كلاماً، ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجوانب الشرط...»[3].

وذهب أكثر النحاة خلافاً لابن جني، «إلى أن الجملة أعم من الكلام. فكل كلام جملة ولا ينعكس، وذلك لعدم شرط الإفادة في الجملة وشرط الإفادة في الكلام»[4].

وذهب جلال الدين السيوطي (- ٩١١هـ) إلى أن الجملة هي القول المركب، واختار الترادف بين الجملة والكلام. مستدلاً على ذلك بجملة الشرط والجواب والصلة، فقال: «وأما إطلاق الجملة ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة، فإطلاق مجازي؛ لأن كلاً منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين، لأنهم كانوا كذلك»[5].

والمتتبع لكتاب سيبويه لا يجد فيه تعريفاً للجملة ولم يرد هذا المصطلح في كتابه، ولكنه أورد أمثلة للكلام يفهم منها معنى الجملة، يقول سيبويه: «هذا باب الاستقامة في الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. فأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً

---

(١) ابن عقيل/شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جـ١، ص١٤، وانظر السيوطي/الأشباه والنظائر، جـ٢، ص ١٦٠.
(٢) ابن جني/الخصائص، جـ١، ص١٧.
(٣) المصدر السابق جـ١، ص ١٩ – ٣٢.
(٤) انظر: العكبري، أبو البقاء/مسائل خلافية في النحو – تحقيق د. محمد خير حلواني- ط٢ منشورات در المأمون للتراث، دمشق، ص٣١، ١٠٧. والرضي الاسترابادي/ شرح الكافية، جـ١ ص٨. الجرجاني، محمد بن علي/ التعريفات ص٤٢. وابن هشام/مغني اللبيب، جـ٢، ص٤٩٠، والإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ١٩٨١م، الرياض، ص٣٥.
(٥) السيوطي/همع الهوامع جـ١، ص٣٧.

وسآتيك أمس؛ وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه»[1].

وإذا نظرنا في الجمل التي استشهد بها سيبويه وجدناها جملاً نحوية تامة، روعي فيها المعنى، وعبر عنها بمصطلح الكلام.

ويعد المبرد أول من استخدم مصطلح الجملة، فقد أورد مصطلح الجملة في كتابه «المقتضب» في أماكن متعددة، كقوله: «هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب»[2]. ثم انتقل هذا المصطلح إلى بغداد عن طريقه، «وتوسع البغداديون في استخدامه، وسميت بعض الكتب به كالجمل في النحو للزجاجي، أما نحاة الكوفة فلم يأخذوا بمصطلح الجملة بل ساروا على منهج سيبويه وأطلقوا مصطلح الكلام»[3].

ولا يشترط الأصوليون الإفادة في الجملة ولا في الكلام، لأن الكلام عندهم هو ما يتكلم به، سواء أكان مفيداً أم غير مفيد، يكون كلمة مفردة أو جملة كلمات مفردة أو مركبة، لذلك قالوا في حده إنه: «ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع على استعمالها الصادرة عن مختار واحد»[4].

فالإفادة ليست شرطاً في الكلام، وكذلك الجملة «لأن سر تسميتها جملة ليس فائدتها التامة، بل (مدلولها التركيبي) بحيث يكون لكلماتها معناها المعجمي الخاص، ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات»[5]. ولا شك أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه نحو «محمد قائم» ومن تركيب لا يحسن السكوت

(١) سيبويه/الكتاب، ج١، ص٢٥.
(٢) المبرد/المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي مصر ١٣٩٩هـ، ج١، ص١٤٦.
(٣) الدجني/ فتحي عبد الفتاح/ الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ص٢١.
(٤) جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٢٤٣.
(٥) المرجع السابق، نقلاً عن «مباحث الدليل اللفظي»، ص ٢٤٦.

عليه مثل «محمد القائم...». «ويسمي الأصوليون القسم الأول الجملة التامة، أما الآخر فيسمونه الجملة الناقصة»[1].

أمّا اللغويون المحدثون، فهم وإن اختلفت طرائق تعبيرهم في تعريف الجملة فإنهم يتفقون على أن الجملة هي أقصر صورة من الكلام تدل على معنىً مستقل بنفسه، أو بمعنى آخر: هي الصورة اللفظية للفكرة، وما دامت كذلك، فيجب أن تدل على معنى تام[2]. بخلاف الكلام الذي لا يشترط فيه الإفادة. فكل ما يتلفظ به الإنسان سواء أكان مفيداً أم غير مفيد يعدّ كلاماً. وهم بهذا يختلفون في نظرتهم للجملة عن النحاة القدماء، لأن كثيراً من التراكيب اللغوية، كتراكيب الشرط والجزاء والصلة، على هذا الأساس، لا يمكن أن تُعَدَّ جملاً؛ لأنها ليست مستقلة بنفسها ولا تدلّ على معنى تام.

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٢) انظر في هذا التعريف: فندر يس/اللغة، ترجمة: القصاص والدواخلي- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٠١، المخزومي، مهدي/في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤، ص٣٣. حسان، تمام/مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤، ص١٥. أنيس، إبراهيم/ من أسرار اللغة، ص٢٧٧. والسامرائي/الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان/الأردن ٢٠٠٢، ص١٢.

المبحث الثاني

عناصر الجملة

للجملة ثلاثة عناصر رئيسة، هي المسند إليه، ويسمى أيضاً المحكوم عليه، أو المخبر عنه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه[١]. وهو محور الحديث وموضوعه. والمسند ويسمى المحكوم به، أو المخبر به وهو ما يقوله المتكلم في شأن المسند إليه. أما العنصر الثالث فهو علاقة الإسناد أو الارتباط. والإسناد «هو أن تخبر في الحال وفي الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص»[٢]، فهو عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه[٣].

وركنا الإسناد في الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، أو الموضوع والمحمول بحسب اصطلاحات المناطقة. وفي الجملة الفعلية الفعل والفاعل، إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم، والفعل ونائب الفاعل إذا كان الفعل مبنياً للمجهول.

أما أجزاء الجملة الأخرى، فهي أجزاء غير رئيسة؛ لأنها خارجة عن المسند والمسند إليه، وإن كانت ضرورية لتوضيح المعنى وإتمامه وتسمّى الفضلات أو المكملات كالمفاعيل والحال والتمييز والأسماء المجرورة، والتوابع وغيرها.

---

(١) سيبويه/ الكتاب جـ١، ص ١٢.
(٢) الرضي الاستراباذي/ شرح الكافية، جـ١، ص٨.
(٣) انظر: المخزومي/في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٣١. السامرائي/الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ص ١٣.

المبحث الثالث

أقسام الجملة

أ- عند القدماء:

قسم النحاة الجملة قسمين رئيسين، الجملة الاسمية وهي الجملة التي صدرها اسم سواء أسند إليه اسم آخر أم صفة أم فعل، (كزيد قائم، وهيهات العقيق). وتنقسم الجملة الاسمية إلى الجملة الاسمية الأساسية، والجملة الاسمية المحولة كجملة إن وأخواتها وجملة كان وأخواتها[١] (كأن الجوَّ لطيفٌ، وكانت السماءُ صافية).

والقسم الآخر: الجملة الفعلية، وهي الجملة التي صدرها فعل تام نحو (قام زيد).

ومع هذه النظرة الشكلية في التمييز بين هذين القسمين، فقد أكد النحاة أن ما يميز بينها ليس شكلها الظاهري، بل بحسب الأصل الذي كانت عليه الجملة، فالمراد بصدر الجملة (المسند والمسند إليه) أيهما كان صدراً في الأصل فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف كهمزة الاستفهام والحروف المشبهة بالفعل ونحو ذلك فنحو (أقام زيد)، فعلية. وإن (زيداً قائم)، اسمية، وكذا نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[٢]، و﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[٣]، و﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾[٤]، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١]، جمل فعلية لأن هذه الأسماء التي تبتدئ بها هذه الآيات جميعها في نية التأخير»[٢].

---

(١) انظر: التهانوي/كشاف اصطلاحات الفنون، ص ٣٥١، أبو عودة، عودة/بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، ط٢- دار البشير عمان، ١٩٩٠م، ص١٥٣ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم ٢٨.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم ٨٧.

(٤) سورة القمر، الآية رقم ٧.

ويؤكد ذلك ابن هشام فيقول: «إن الجمل إذا تصدرت بكيف للاستفهام، أو بمنصوب على الاشتغال، أو بحال تقدم على صاحبه أو ما شابه ذلك، فهي جمل فعلية لأن هذه الأسماء متأخرة في النية، وكذلك الجمل المصدرة بأداة نداء أو شرط أو بمجرور واو القسم هي أيضاً فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال»(٣).

ولم يقصر النحاة تصنيفهم للجملة على الجملة المبدوءة باسم أو فعل، بل عدّوا نتيجة محاولتهم حصر الجملة بفئتين رئيستين، الأساليب المبدوءة بحرف في معنى فعلٍ جملاً فعلية، كتركيب القسم والنداء، حيث نابت واو القسم مناب الفعل (أقسم)، ويا النداء مناب الفعل (أدعو أو أنادي)، بعد أن حُذف الفعل، كما أولت ما التعجبية (بشيء عظيم) لتكون ضمن دائرة الجملة الاسمية(٤).

وتكون الجملة فعلية أو اسمية حسب ما يتوجه إليه الاهتمام فيها، أو ما يكون هو سبب إنشاء الكلام، فإذا كان الاسم موضع الاهتمام وعليه يدور الحديث، وهو سبب إنشاء الجملة ابتداء، كانت الجملة اسمية؛ لأن الاسم يقدم فيها ثم يتبعه الإخبار عنه سواء أكان الخبر اسماً أو فعلاً؛ وإذا كان الحدث أو الفعل هو موضوع الكلام وهو مناط الاهتمام تقدم الفعل، وصارت الجملة فعلية(٥).

على أنهم قد عدّوا بعض الجمل اسمية وفعلية في آن واحد، تبعاً لاختلاف التقدير؛ أو اختلاف النحويين(٦). وعقد ابن هشام لذلك فصلاً كاملاً في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، «ومن أمثلة ذلك جملة «ماذا صنعت؟» التي يمكن تأويلها بطريقتين:

---

(١) سورة التوبة، الآية رقم ٦.

(٢) انظر: السيوطي/همع الهوامع جـ١، ص ٣٨. وابن هشام/مغني اللبيب، ص٤٩٣. ابن يعيش/ موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي/شرح المفصل. عالم الكتب بيروت، ص ٨٨. والتهانوي/كشاف اصطلاحات الفنون ص ٣٥٠ – ٣٥١. والزمخشري/المفصل في علم العربية ط٢- دار الجيل بيروت، ص ٢٤.

(٣) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص ٤٢١.

(٤) للتعجب صيغتان قياسيتان (ما أفعل وأفعل به) ومع أن كلتا الصيغتين تؤدي معنى واحداً، فقد عدّ النحاة الأولى تبعاً للتقدير الصناعي جملة اسمية، والثانية فعلية. انظر: د. أبو عودة/بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، ص ٣٠٥.

(٥) د. أبو عودة/ بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، ص ٣٠٥.

(٦) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص ٤٩٣- ٤٩٧.

الأولى: ما الذي صنعته؟ وهي على ذلك جملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه.

والأخرى: أي شيء صنعت؟ فهي فعلية قدم مفعولها، فإن قلت: ماذا صنعته؟ فإنها تحتمل الاسمية، بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و«صنعته» الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير. ويكون تقديره بعد «ماذا» لأن الاستفهام له الصدر[1].

وعدّ بعض النحويين الصيغ الانفعالية كأسماء الأفعال مع الأسماء التي تليها جملاً فعلية لأنها في معنى الأفعال، مع أن هناك فرقاً كبيراً بين التركيب المفسَّر والتركيب المفسِّر، كما في قولنا: «أخ» وقولنا «أتوجع» وتحول الصيغة الانفعالية من إنشائية إلى خبرية، على أننا نجد اختلافاً في تصنيف هذه الصيغ وما تلاها، ضمن إحدى دائرتي الاسمية والفعلية. «فقد عدّها ابن هشام جملاً اسمية ومثل لها بقوله: «هيهات العقيق»[2]، مع أنهم يعربون العقيق فاعلاً لهيهات ويعود ذلك في رأيهم إلى اعتبار هذه الكلمات أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال، أو عن معانيها أو عن المصادر النائبة عنها[3].

ونسب الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] إلى أبي علي الفارسي تقسيمه الجملة إلى أربعة أقسام مضيفاً إلى القسمين السابقين قسمين آخرين «الأول ما أسماه بالجملة الظرفية، وهي الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور»[5] نحو أعندك مال؟ وأفي الدار زيد؟ وذلك إذا قدّرت «زيد» فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور بالاستقرار المحذوف، وليس مبتدأ مخبراً عنه بهما. وهو مبني على أن الاستقرار المقدّر فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه[6]. وبذا يكون الظرف أو الجار والمجرور مسنداً،

---

(١) المصدر السابق، الموضع نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٢.
(٣) القوزي، عوض أحمد/المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض ١٩٨٠م، ص ٢. ١٨٣.
(٤) الزمخشري/ المفصل في علم العربية، ط٢ ص ٢٤.
(٥) يشترط البصريون في الجملة الظرفية أن تبدأ بنفي أو استفهام، ولا يرى الكوفيون ذلك، انظر: انظر: المخزومي/في النحو العربي: نقد وتوجيه ص ٥١.
(٦) ابن هشام/ مغني اللبيب، ج٢، ص٤٩٢.

والاسم الذي يليهما مسنداً إليه[1].

وتعود نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الظرف يرفع الاسم الذي يليه، ويسمون الظرف المحلّ أو الصفة، نحو «أمامك زيد وفي الدار عمرو» وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد من البصريين[2].

وذهب ابن هشام مذهب الزمخشري في اعتبار الجملة الظرفية قسماً مستقلاً[3]. غير أنه أضاف «أن تصنيف هذا النوع من الجمل في قسم مستقل أو إدراجه في الاسمية أو الفعلية يعود إلى تقدير العنصر المحذوف، فإذا كان المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر، فالجملة ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدّرناه فاعلاً (باستقر) ففعلية، أو الظرف فظرفية»[4].

على أن بعض النحاة قد رفض اعتبار الجملة الظرفية قسماً مستقلاً بسبب تقديره لأصل الجملة، «وأن الظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ، وهو فعل وفاعل»[5].

أما القسم الآخر فهو الجملة الشرطية، وهي ما تشتمل على أداة شرط «سواء كانت مركبة من فعليتين نحو: إن تكرمني أكرمك، أو من شرطيتين معنى[6]، نحو إن كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده. فمتى لم يحرك يده لم

---

(١) انظر: التهانوي/الكشاف ص٣٥١. وابن يعيش/شرح المفصل جـ١، ص٨٨. والزمخشري/المفصل في علم العربية ط٢، ص٢٤. والفقي، زكريا شحاته محمد/نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق ط١- المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٦م، ص٨٣.

(٢) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم/الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة، جـ١، ص٥١.

(٣) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص ٤٩٢.

(٤) المصدر السابق/الموضع نفسه.

(٥) ابن يعيش/ شرح المفصل، جـ١، ص ٨٨.

(٦) (قولنا معنىً إشارة إلى أن الشرط لا يجوز أن يكون جملة شرطية لفظاً لأنهم لا يوالون بين حرفي الشرط، فإن أرادوا ذلك أدخلوا كان وأسندوه إلى ضمير الشأن وجعلوا الشرطية خبره، فتكون الجملة فعلية لفظاً وشرطية معنىً).
انظر: التهانوي، كشف مصطلحات الفنون، ص ٣٥٠.

يكتب»[١].

ومع متابعة ابن هشام الزمخشري في اعتبار الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور قسماً مستقلاً، فقد خالفه في نظريته للجملة الشرطية بوصفها قسماً مستقلاً، وردّ على ذلك مؤكداً أن الجملة الشرطية جملة فعلية، لأن الأساس في تقسيم الجملة هو ما يقع في صدرها في الأصل دون النظر إلى ما تقدمه من حروف[٢].

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش في «شرح المفصل» حيث قال: «إن الجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل»[٣]. وكذلك صاحب المغني لم يعدّ الجملة الشرطية قسماً على حدة وقال: «الصواب أنها من قبيل الفعلية، ومنهم من عدّ نحو: أقائم الزيدان وهيهات العقيق من الفعلية لا من الاسمية»[٤].

أما صاحب الوافي فذهب إلى أن الجملة الشرطية مستقلة بذاتها وأن الجملة أربعة أقسام فقال: «وتنقسم الجملة إلى فعلية أو ظرفية أو شرطية وإلى اسمية»[٥].

ب- عند المحدثين:

يتفق اللغويون المحدثون مع النحاة القدماء في تقسيم الجملة الإسنادية البسيطة إلى اسمية وفعلية، غير أن ثمة اختلافاً بينهما يظهر من محور التمييز بين كلا القسمين. «إذ يوجّه المحدثون لتقسيم النحاة نقداً رئيساً وهو أن تقسيمهم قائم على أساس الشكل، ويرون أن التقسيم ينبغي أن يكون على أساس المعنى الذي تؤديه الجملة»[٦]. فالفرق بين الجملة الفعلية والاسمية كما يرى فندريس

---

(١) التهانوي/كشاف اصطلاحات الفنون، ص ٣٥٠.
(٢) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص ٤٩٢.
(٣) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص ٨٨.
(٤) انظر: ابن هشام/مغني اللبيب، جـ٢، ص٤٣٣.
(٥) الفقي/نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، ص ٨٣.
(٦) انظر: دمشقية، عفيف/خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، ص٣٥. السامرائي، إبراهيم/الفعل زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٠٤. المخزومي/في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤٢. السامرائي/ الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ص١٥٧ وما بعدها.

هو: «أنه بالجملة الفعلية يعبر عن حدث مسند إلى زمن، منظور إليه باعتبار مدة استغراقه، منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر، نحو: (سمع الموسيقى، كان محمد يشرب ماء، سيجر الحصان العربة)، فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً.

أما الجملة الاسمية فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد، الغداء حاضر، الدخول على اليمين، وهي تتضمن طرفين: المسند والمسند إليه، وكلاهما من فصيلة الاسم»[1].

ويعود هذا الرأي إلى الأصوليين، إذ يرون أن الجملة الاسمية هي تلك التي يتصف فيها المسند بالمسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد[2].

فالجملتان من نحو «قام محمد ومحمد قام» تعدان جوهرياً جملة واحدة من حيث المعنى العام، غير أن الأولى جاء ترتيب كلماتها وفقاً للأصل، في حين أن الثانية قد اختلف فيها هذا الترتيب، فقدم الفاعل على الفعل ضمن قاعدة تحويلية اختيارية. وهي تقديم الفاعل على الفعل، وهي تتفق مع الجملة الأولى في المعنى العام، ولكنها تحمل معنىً إضافياً زيادة على نظيرتها تهدف من خلاله إلى تحقيق المعنى المراد، وتمكينه من النفس، أو التركيز على جانب من جوانبه.

وأكد بعض اللغويين المحدثين إلى أن الأصل في ترتيب الجملة الفعلية هو أن يتقدم الفاعل على الفعل[3]. على أننا إذا تتبعنا أحوال الفاعل الذي يلي الفعل والاسم الذي يتقدمه، تبين لنا بوضوح أن هناك فروقاً وظيفية بينهما- أشار إليها النحاة وسنناقشها في موضع آخر من هذا البحث. على أنّ الأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الاسم الذي يسبق الفعل لا تربطه به دائماً علاقة الفاعلية، بل قد تتمثل هذه العلاقة في المفعولية والإضافة وغيرها[4] ومثل هذا يؤدي إلى الخلط

---

(١) فندريس/اللغة، ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ١٦٣.

(٢) جمال الدين/البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص ٢٤٩.

(٣) انظر: مقالة بعنوان (التقدير وظاهر اللفظ) مجلة الفكر العربي، الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، العددان ٨،٩.

(٤) انظر: مقالة لعبد القادر المهيري بعنوان (مساهمة في تحديد الجملة الاسمية)، الحوليات التونسية عدد (٥)، ص ١١.

الخلط بين الاسم المتقدم الواقع فاعلاً وغيره، لذا فإن في اعتباره مبتدأ حلاً لكثير من المشكلات الإعرابية التي تنجم عن تتبع المعنى والإعراب[١]. وعلى هذا فإنه من الممكن النظر إلى هذه الجمل ومثيلاتها من زاويتي الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل هي جملة اسمية؛ لأنها مكونة من مبتدأ وخبر، وهي من حيث المضمون جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل قام بالفعل، فهي اسمية الشكل فعلية المضمون، ولذا فإن الممكن أن يطلق عليه اسم الجملة المزدوجة[٢].

وقد ذهب النحاة إلى اعتبار جملة كان وأخواتها والجملة المبدوءة بأحد أفعال المقاربة[٣]، جملة فعلية كما في قولنا:

أ- كان الجو ماطراً.

ب- بدأ الطقس يتحسن.

فكلمة الجو في الجملة (أ) هي المبتدأ وقد أخذت الضمة قياساً على الأصل اللغوي والخبر الفتحة مخالفاً للقياس، وذلك اقتضاء لكان، فهذه الكلمات كما يقول النحاة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، «ويكون تحليل الجملة الأولى على النحو الآتي:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

الجو: مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضمة.

ماطراً: خبر منصوب اقتضاء لكان.

أما الجملة الثانية فإن تحليلها:

بدأ: عنصر الإشارة إلى زمن ابتداء الفعل.

---

(١) رد الأصوليون على من ذهب إلى اسمية الجملة التي تقدم فاعلها بقوله: (إن ذهابهم إلى اسميتها إن كان مجرد اصطلاح فلا مشاحة، وإن أرادوا اختلاف القضية بحسب الواقع ونفس الأمر لمجرد تقديم الفاعل وتأخيره، فخالف للضرورة. فهي جملة فعلية تقدم فاعلها)، جمال الدين/البحث النحوي عند الأصوليين ص ٢٤٩ نقلاً عن المشتقات للتبريزي.

(٢) جمال الدين/البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٥١.

(٣) تسمى هذه الأفعال أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي ثلاثة أقسام: ما دل على المقاربة، وما دل على الرجاء، وما دل على الأشياء، فنسميها بأفعال المقاربة من باب الكل باسم البعض، انظر: ابن عقيل جـ١/ص٣٢٣.

الطقس: مبتدأ مرفوع.

يتحسن: جملة فعلية خبر.

وعلى هذا فهما جملتان اسميتان محولتان وذلك بزيادة أحد عناصر التحويل»[1].

أما الجملة الشرطية، فإن اللغويين المحدثين يتفقون مع الزمخشري ومتابعيه في اعتبارها قسماً مستقلاً عن الاسمية والفعلية، لأن التمييز بين أقسام الجملة ينبغي ألا يقوم على ما يقع في صدرها في الأصل، فذلك أمر شكلي فقط لا اعتبار له في الدراسة اللغوية، وإنما الاعتبار هنا لوظيفة التركيب ودوره النحوي. إضافة إلى أن الغرض من التركيب الشرطي هو تعليق الحكم الذي يتضمنه الجزاء بالحكم الذي يتضمنه الشرط، فليست هي ربط حدث بحدث كما في الجملة الفعلية، ولا علاقة إسناد أو نسبة صفة إلى شيء كما في الجملة الاسمية.

أما ما ذهب إليه النحاة واحتجاجهم بأن الشرط مكون من جملتين: الشرط والجواب، وكل منهما مكونة من مسند ومسند إليه، فلا يصح اتخاذه مبرراً كافياً لدمجها في القسمين السابقين، لأنه على الرغم من أن جملة الشرط في أصلها مستقلة بنفسها وتعطي معنى تاماً، وكذلك جملة الجواب. فإن كلاً منهما عند دخولها في علاقة مع الجملة الأخرى تكون قد فقدت أهم خصائص الجملة وهو الاستقلال بنفسها ومع أن عنصريها الرئيسين لم يطرأ عليهما أي تغيير فإنني أرى أن ثمة تخلخلاً قد أصاب العنصر الثالث وهو علاقة الإسناد؛ حيث إنها لم تفقد وجودها كاملاً، وإنما فقدت شيئاً منه، فأصبحت علاقة الإسناد ناقصة تحتاج إلى علاقة إسناد أخرى جديدة لتكتمل. وبذلك أصبح التركيبان معاً جملة واحدة، كالمبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلّ إلا بذكر الجزاء. ومن هنا جاز أن يعود إلى المبتدأ فيهما عائدُ واحد، نحو «زيدٌ إن تكرمه يشكرك عمرو» فالهاء في تكرمه عائدة على زيد، ولم يعد إليه من الجزاء ذكر[2].

وقد ذهب السيوطي إلى شيء قريب من هذا فقال: «ينبغي أن تعلم أنّ

---

(١) عمايرة، خليل/في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٢.

(٢) ابن يعيش/شرح المفصل. جـ١، ص ٨٩.

العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى الفرد، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها. وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها؛ فَجَرَتَا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل»[1]، لذا يمكن اعتبار هذه التراكيب جملاً ناقصة أو غير رئيسة على حد تعبير علماء المعاني[2].

أما بالنسبة للجملة الظرفية، فقد أنكر بعض الباحثين المحدثين اعتبارها قسماً مستقلاً، لأن الظرف إما أن يكون متضمناً معنى الفعل بحيث يتنزل منزلته سواء اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد، فتكون الجملة عندئذ من قبيل الجملة الفعلية، وإما ألا يكون فتكون الجملة اسمية تأخر فيها المبتدأ وأخبر عنه بالظرف أو الجار والمجرور، وهذا – الرأي الأخير- هو الرأي الذي نطمئن إليه[3]. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

عندي كتاب * كتاب عندي

في الدار زيد * زيد في الدار

وهذا التركيب شائع في العربية يكون فيه الخبر شبه جملة فإذا كان المبتدأ نكرة، وجب تقديم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ ليسوغ الابتداء به، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ، فإذا تقدّم الاسم أصبحت الجملة غير نحوية.

فإذا كان المبتدأ معرفة، جاز تقديمه على الظرف أو الجار والمجرور أو تأخيره، فإذا تأخر، أحدث هذا التأخير تبديلاً في ترتيب عناصر الجملة وذلك لغرض في المعنى، يظهر ذلك بوضوح في المثال المتقدّم الذي قُصِد منه التعبير عن وجود زيد في الدار مع العناية بالمكان، فإذا تقدّم المبتدأ كان في موضعه الطبيعي وتطابق التركيبان السطحي والعميق في الإشارة إلى المعنى المراد، وهو الإخبار عن وجود زيد في ذلك المكان، لأنه موضع العناية.

---

(١) السيوطي/الأشباه والنظائر، جـ٢، ص ١٦١.
(٢) عتيق، عبد العزيز/علم المعاني- دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م، ص ١٠٠.
(٣) المخزومي/في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٥١.

المبحث الرابع

الجملة الصغرى والجملة الكبرى

ميّز النحاة بين نوعين من الجمل، الجملة الكبرى وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، سواء كانت الثانية (جملة الخبر) اسمية أم فعلية، نحو «زيد أبوه قائم» و«زيد قام أبوه». والنوع الثاني هو الجملة الصغرى وهي الجملة المحتواة في الجملة الكبرى. «والجملة الصغرى هي الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين السابقين[(١)].

«ولتوضيح هذا التعريف الموجز يمكن القول إن الجملة الكبرى هي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ أو فاعل أو خبر أو مفعول ثان لفعل ناسخ نحو»[(٢)]:

الفضل خيره واسع.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[(٣)].

بدا لنا أيكم صادق.

لسانك إن تحفظه يحفظك.

رأيت الغدر من يقر به يندم.

«أما الجملة الصغرى فهي الجملة التي تكون جزءاً متمماً للجملة الكبرى أي مبتدأ فيها أو فاعلاً أو خبراً أو مفعولاً ثانياً، ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر، وهي[(٤)]:

---

(١) أبو عودة/ بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، ص ١٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن هشام/معنى اللبيب، ج٢، ص ٤٩٧. والإعراب عن قواعد الإعراب، ص٣٦. والسيوطي/همع الهوامع جـ١، ص٣٨ وما بعدها. والتهانوي/الكشاف، ص ٣٥١.

(٣) سورة البقرة/الآية رقم ٢٢٢.

(٤) أبو عودة/بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، ص ١٥٤.

خيره واسع.

أيكم صادق.

إن تحفظه يحفظك.

من يقر به يندم.

«أما سائر الجمل الأخرى التي تقوم برأسها، ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً فهي جمل بسيطة، أي ليست هي جملاً كبرى ولا صغرى، بل تركيب لغوي بسيط قائم وحده»[1].

ويمكن أن تكون الجملة الواحدة صغرى وكبرى في آن واحد، وذلك باعتبارين كأن تحتوي الجملة الكبرى على جملة صغرى بالنسبة لها تكون كبرى بالنسبة لجملة أخرى، مثال ذلك: «زيد أبوه غلامه منطلق» فالجملة «أبوه غلامه منطلق» صغرى بالنسبة للجملة الكبرى، وهي كبرى أيضاً بالنسبة لجملة «غلامه منطلق»[2]، ويمكن توضيح ذلك على النحو الأتي:

(زيد) (أبوه) (غلامه) (منطلق).

ويجب أن تحتوي الجملة الصغرى على رابط يعود إلى المبتدأ في الجملة الكبرى، ولولا الرابط لأمكن أن تكون الجملة الصغرى مستقلة بنفسها.

وتنقسم الجملة الكبرى إلى قسمين رئيسين: الجملة ذات الوجه الواحد: وهي الجملة التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل وخبرها (الجملة الصغرى) جملة اسمية كذلك[3]. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾[4]. والجملة ذات الوجهين وهي الجملة التي صدرها اسم أو حرف مشبه بالفعل. والخبر جملة فعلية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾[5].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) التهانوي/كشاف اصطلاحات الفنون، ص ٣٥١.

(٣) يرفض النحاة اعتبار الجملة التي صدرها فعل مسند إلى جملة صغرى تبدأ بفعل نحو «ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه» جملة ذات وجه واحد، لأن الفاعل في رأيهم، لا يكون جملة. وسأناقش ذلك في موضع آخر من هذا البحث.

(٤) سورة التغابن/الآية رقم ١٥.

(٥) سورة البقرة/الآية رقم ٢٢٢.

المبحث الخامس

الجملة الفعلية في أساليب اللغة

الجملة الفعلية: هي الجملة التي صدرها فعل[1]؛جملة الفعل الماضي+ جملة الفعل المضارع+ جملة فعل الأمر.

وقد عرفها الجرجاني «بأنها الجملة الموضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال، فتدل على تجدد سابق أو حاضر. وقد يستعمل المضارع للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي يناسبه»[2].

وتقوم الجملة الفعلية كالاسمية بدور اللفظ المفرد في مواضع كثيرة؛ فتأتي خبراً، وحالاً، ونعتاً، وبعد القول، وصلة، ومفسرة، ومعترضة، قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3]، فجملة (ينفقون) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة (أنبتت) في محل جر صفة لحبة، وجملة (يضاعف) في محل رفع خبراً لمبتدأ.

ومن أمثلة المعترضة بين المبتدأ والخبر قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[4]. وقد تأتي حالاً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ

(١) د. أبو عودة/بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، ص ٣٠٥.
(٢) الجرجاني/التعريفات، ص ٨٢.
(٣) سورة البقرة/الآية رقم ٢٦١.
(٤) سورة الأعراف/الآية رقم ٤٢.

﴿أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا﴾[(١)]، وتعرب مفسرة نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[(٢)]. وتأتي بعد القول نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[(٣)]، وتعرب خبراً لكان أو أحد أخواتها نحو: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[(٤)]. وتعرب خبراً لإن وأخواتها نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[(٥)].

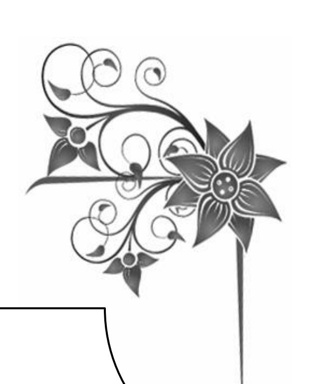
وقد حاول النحاة بيان أي الأفعال أسبق، فقال الزجاجي: «أعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق الوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ثم ماضياً، فيخبر عنه في المضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال، ثم الماضي»[(٦)].

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الزجاجي عندما تحدث عن الأفعال في كتاب آخر له، بدأ بالفعل الماضي ثم المستقبل ثم بالحال، قال: «الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال»[(٧)]. ثم سارت كتب النحو كلها أو جلها بعد بعد ذلك على تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر والمضارع هو الحال، وقد اتخذت في هذا البحث هذا التقسيم الشائع.

ولمّا كانت الجملة الفعلية صدرها فعلاً تاماً، وأنّ الفعل هو عماد الجملة الفعلية وسنادها، سيكون حديثنا في الفصل الثاني عن الفعل وأهميته ومكانته ودلالته وعلاقته بالزمن، وتحديد ضوابطه المعنوية واللفظية، وإجراء هذه الضوابط على بعض المفردات التي اختلف النحاة في عليتها واسميتها وبيان رأينا فيها.

---

(١) سورة يس/الآية رقم ٣٣.
(٢) سورة آل عمران/الآية رقم ٥٩.
(٣) سورة البقرة/الآية رقم ٣٤.
(٤) سورة هود/الآية رقم ٣٦.
(٥) سورة المائدة/الآية رقم ٨٩.
(٦) الزجاجي/الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥.
(٧) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق/الجمل في النحو، حققه د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٧ – ٨.



الفصل الثاني

الفعل

المبحث الأول: تعريف الفعل وبيان علاقته بالزمن.
المبحث الثاني: ضوابط الفعل.
المبحث الثالث: نعم وبئس.
المبحث الرابع: فاعل نعم وبئس.
المبحث الخامس: «أل» الداخلة على فاعل «نعم وبئس».
المبحث السادس: حبذا ولا حبذا.
المبحث السابع: صيغتا التعجب.
المبحث الثامن: خلا، عدا، حاشا.



المبحث الأول

تعريف الفعل وبيان علاقته بالزمن

يُعد الفعل، في اللغة العربية الركن الأساسي في بناء الجملة الفعلية وقد تحدث سيبويه عن الفعل فقال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع فإن قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يذهب ويضرب ويقتل، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»(١). وبتعبير آخر هو نواة الجملة الفعلية(٢)، لأنه يمكن الإسناد فيها، ويعرفه النحويون بأنه: ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان(٣). وقيل: وقيل: «بزمان» لنفرق بينه وبين (الاسم) الذي يدل على معنى فقط، فالماضي كقولك: صلى زيد، يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: يصلي، يدل على الصلاة في الوقت الحاضر، والمستقبل نحو: سيصلي، فدل على الصلاة والوقت المستقبل، والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات(٤)، أو لوقت مجرد من هذه الأحداث، والأحداث التي يسميها النحويون المصادر، نحو الأكل والضرب والظن والعلم والشكر.

والفعل: «حركة الإنسان وكناية عن كل عمل متعد»(٥). وهو موضوع لحدث ولمن يقوم بذلك الحدث على وجه الإبهام أي في زمان معين. ودلالة

---

(١) سيبويه/الكتاب، جـ١، ص١٢.

(٢) حسان/اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٠.

(٣) انظر في هذا التعريف: ابن معط أبو الحسن بن عبد المعطي/الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧، ص١٥٢. الزمخشري/المفصل ص ٢٤٤، ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص٢. الجرجاني/التعريفات ص٩٠.

(٤) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل/الأصول في النحو، جـ١، ص٣٨.

(٥) الكفوي/الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ٦٨٠.

الأفعال على الأزمنة بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة؛ لأنها تدل بموادها على الحدث وبصيغتها على الأزمنة، فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل؛ لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر، فإن المفهوم منه الحدث فقط، وإنما يدل على الزمان بالالتزام[1].

وهنا تعريفات أخرى للفعل؛ فقد عرفه بعضهم بأنه، ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقوم، (فيقوم) صفة الرجل، ولا يجوز أن تصف (يقوم) بشيء ورُدّ عليه بأن الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي، فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها، ويضيف الزجاجي على هذا الرد بقوله: «إن هذا ردّ لا قيمة له، لأننا قد نرى الظروف توصف في قولنا مكاناً طيباً، ومكاناً حسناً ومجلساً واسطاً، وما أشبه ذلك»[2].

وقسم النحاة الفعل من حيث الزمن ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل. وذهب بعضهم على أنه يتم تحديد كل من هذه الأزمنة الثلاثة من خلال علاقة الخبر بالوجود، فإذا تقدم الوجود على الإخبار كان الفعل ماضياً، وإذا كان موافقاً له كان الفعل حاضراً، أما إذا تقدم الإخبار على الوجود فالزمن مستقبل[3].

وذهب ابن يعيش في شرح المفصل هذا المذهب، غير أنه أثبت ضرورة وجود هذا التقسيم بطريقة شبيهة بطرق المناطقة، حيث يقول: «لما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها

---

(١) يؤكد بعض النحاة ضرورة أن يضاف إلى تعريف الفعل زيادة قيد، فيقولون في تعريفه بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل. يريدون بذلك التفريق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان، إذ إن الحدث لا يكون إلا في زمانه ولكنه زمان غير معين. والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد. وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً بدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة. وقولنا «مقترن بزمان» إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج، تعقل حقيقته بدون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليس من اللفظ، فلا اعتداد بها. ولذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه. انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص٢.

(٢) الزجاجي/الإيضاح في علل النحو، ص ٥٣.

(٣) ابن معط/الفصول الخمسون، ص ١٧٠.

حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض وحاضر ومستقبل، فالماضي ما عُدم بعد وجوده... وهو المراد بقوله الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويُرى منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه زمان وجوده»[١].

وهذا التقسيم نابع من دراسة النظام الصرفي ومن وظيفة الصيغة المفردة دون النظر إلى علاقتها بالسياق الذي فيه، مما يجعله قاصراً عن اكتناه علاقة الفعل بالزمن اكتناهاً صحيحاً، لأن دلالة الفعل على زمن معين لا ترتبط بصيغة إذا ما استخدمت هذه الصيغة في سياق معين. ويقتصر ارتباطها بزمن معين على وجودها منفردة خارج السياق، فالزمن في النحو وظيفة السّياق، وليس وظيفة لصيغة الفعل[٢].

فصيغة الفعل «فَعَلَ» قد تدل في السياق على المستقبل وصيغة «يَفْعَلُ» قد تدل على الماضي، فقول النحاة: إن الزمن جزء من الفعل، قول مقبول على مستوى البنية الصرفية فقط، لذلك خلص تمام حسان إلى «أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق، وهذه المطالب هي التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية، وما دام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصيغة.. فلا بد أن تؤدي القرائن الحاليّة والمكانيّة دورها كاملاً في تحديد هذا الزمن[٣]. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾[٤]، فالفعل «بدأ» هنا يشير إلى

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل، جـ٧، ص٤.
(٢) حسان/اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١٠٤.
(٣) حسان/اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٢٤٣.
(٤) سورة يوسف/الآية رقم ٧٦.

حدث وقع وانتهى في الزمن الماضي أيضاً وذلك بقرينة «ثم»[1]. ويشير الفعل كذلك إلى الزمن الماضي القريب من الحاضر بدخول «قد» كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾[2]. ويشير الفعل «أنذر» في قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] إلى الزمن الماضي وذلك لدخول همزة التسوية. أو عند دخول أداة الشرط «إنْ» أو «إذا» كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[5].

أما صيغة «يفعل» فقد تدل إلى جانب الزمن الحاضر على حقيقة ثابتة كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾[6]. وقوله: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ﴾[7] وعلى الزمن المستقبل، إذا دخلت عليها السين أو سوف، كقوله تعالى: ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا﴾[8]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾[9]، وكذلك إذا دخلت عليه لام القسم كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[10]، أو إذا دخلت عليها اللام الواقعة جواباً لقسم نحو قوله تعالى:

---

(١) لمزيد من التفصيل. انظر: السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٥ ـ ٣٤.
(٢) سورة البقرة/الآية رقم ٢٤٧.
(٣) سورة يس/الآية رقم ١٠.
(٤) سورة التوبة/الآية رقم ٦.
(٥) سورة التكوير/الآية رقم ١.
(٦) سورة يس/الآية رقم ٣٨.
(٧) سورة ص/الآية رقم ٣٦.
(٨) سورة الأنعام/ص١٥٧.
(٩) سورة المائدة/الآية رقم ٥٤.
(١٠) سورة يوسف/الآية رقم ٣٢.

﴿لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ﴾[1].

«وقد تدل هذه الصيغة أيضاً على الزمن الماضي، بدخول «لم» عليها، الذي ذهب النحاة إلى أنه حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً»[2]، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[3]. وربما دلت الصيغة نفسها على معنى الماضي، إذا تضمن السياق قرينة توضح ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾[4].

(١) سورة الحشر/الآية رقم ١١.
(٢) ابن هشام/مغني اللبيب، جـ١، ص٣٦٥.
(٣) سورة الحديد/الآية رقم ١٦.
(٤) سورة البقرة/الآية رقم ٩١ ويشير الفراء إلى ذلك بقوله يقول القائل: إنما تقتلون للمستقبل، فكيف قال (من قبل)؟ ونحن لا نجيز في الكلام: أنا أضربك أمس، وذلك جائز إذا أردت (بتقتلون) الماضي، ألا ترى أنك توبخ الرجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لم تكذب؟! لم تبغض نفسك إلى الناس؟! ومثله قول الله: «واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان» ولم يقل «ما تلت» وذلك عربي كثير في الكلام) الفراء/معاني القرآن، ج١، ص٦٠ وما بعدها.

المبحث الثاني

ضوابط الفعل

للفعل ضوابط وعلامات يتم بها تمييزه من غيره من أقسام الكلم[1].

وتنقسم هذه الضوابط قسمين: لفظية ومعنوية، فالمعنوية: هي أنْ يكون أبداً مسنداً إلى غيره ولا يسند غيره إليه، نحو (قام محمد) و(كتب علي) و(ذهبت فاطمة).

أما الضوابط اللفظية، فهي كثيرة، أهمها: أن يقبل دخول «قد»، وحرفي الاستقبال، واتصاله بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، واتصاله بتاء التأنيث الساكنة، وقبوله النواصب والجوازم، إضافة إلى دلالته على الأمر، وتصرفه إلى الماضي والمستقبل، ولزومه مع «ياء» المتكلم نون الوقاية، ودخول أحرف المضارعة الأربعة على المضارع منه، واتصاله بضمير الرفع البارز[2].

على أن ثمة كلمات عدّها بعض النحويين أفعالاً- لمحاولتهم حصر الكلمة في القوالب الثلاثة- لا تنطبق عليها أيّ من هذه الضوابط، الأمر الذي أدى إلى اختلافهم في تصنيفها ضمن إحدى الدائرتين، ومن هذه الكلمات: أسماء الأفعال، وأفعال المدح والذم، وفعلا التعجب.

غير أنّ الفراء- وهو من الكوفيين- تجاوز هذه النظرية الصارمة في التقسيم وذهب إلى أن هناك قسماً رابعاً للكلام، سماه الخَلفَة. إذ أطلقها على اسم الفعل (دونك) وذلك عند كلامه على قول الشاعر:

---

(١) انظر: ابن معط/الفصول الخمسون، ص١٠١. ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص٣. ابن الخشاب/المرتجل، ص١٤ وما بعدها. ابن مالك/شرح عهدة الحافظ وعمدة اللافظ، تحقيق عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٧م، ص١٠٤. السيوطي/الأشباه والنظائر، ج٢، ص٩.

(٢) قيّد البارز تحرزاً من الصفات نحو ضارب، مضروب، وحسن وشديد، فإن هذه الأسماء تحتمل تحتمل الضمائر كتحمل الأفعال، إلا أن الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال نحو: (ضربت). ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص٣.

يَــا أيُّهَــا المَــاتِحُ: دَلْــوِي دُوْنَكَــا إنّــــي أرَى النَّــــاسَ يُحْمِـــدُوْنَكَا[1]

يقول: «الدلو رفع: كقولك: زيدٌ فاضربوه، والعرب تقول: الليل فبادروا، فتنصب الدلو بمضمر في الخلفة، فكأنك قلت: دونك دلوي دونك»[2].

ولكن نظرة الفراء للخلفة كانت مقتصرة على اسم الفعل، ولم تتجاوزه لتشمل كل ما لم يقع ضمن هاتين الدائرتين. ولم يتمخض لواحدة منهما. ويرجع السبب في هذه التسمية إلى أنّ هذه الكلمات (أسماء الأفعال) تخلف الاسم وتنوب عنه، وتتقبل بعضاً من ضوابطه، وتخلف الفعل وتنوب عنه وتقبل بعضاً من ضوابطه.

على أنّ البصريين لم يعترفوا بهذه التسمية، لأن الكلمة عندهم تنحصر في الأقسام الثلاثة، وذهبوا إلى أنها أسماء، والدليل على اسميتها عندهم أشياء «وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء منها التنوين الذي هو علم التنكير، وهذا لا يوجد إلا في الاسم نحو قولك: هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر، ومنها التثنية وهي من خواص الأسماء، ومنها وجود التأنيث في هيهاة وهيهات، وأولاة والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء»[3].

وبإمعان النظر في صيغة هذه المادة، نجد أنها تدل على الحدث كما تدل – إلى جانبه- على الزمن، وقد قسمها النحاة إلى ماضٍ وحاضرٍ وأمر، لتطابق قسمة الفعل الصرفية. إضافة إلى أن أنها تقبل ضوابط الفعلَ المعنوية، وهو كونها لا تقع إلا مسنداً.

غير أن هذه الصيغة في الوقت ذاته، لا تقبل أياً من ضوابط الفعل اللفظية، فهي لا تقبل دخول «قد» ولا «السين» أو «سوف»، ولا الاتصال بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ولا اتصال «تاء» الضمير بها، أو «تاء» التأنيث الساكنة، ولا دخول «لم» على المضارع منها... إلخ.

فإذا نظرنا إليها من حيث الاسمية، وجدنا أنها مع عدم موافقتها تعريف

---

(١) نسب السيوطي هذه التسمية إلى أحمد بن صابر أبي جعفر النحوي، انظر: كتابه بغية الوعاة، جـ١، ص ٣١١.

(٢) الفراء/معاني القرآن، ج١، ص ٢٦٠.

(٣) ابن جني/الخصائص، جـ٣، ص٤٣ وما بعدها.

الاسم – وهو ما دل على معنىً في نفسه غير مقترن بزمان-، تقبل بعضاً من ضوابط الاسمية التي أشرت إليها آنفاً.

ومن هنا، فإن من المرجح أن يكون لقبول هذه المادة علامات من كلتا الدائرتين أثر في دفع النحاة إلى وصفها بأنها أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال(١).

ولذا يرى بعض المحدثين أنه يجب أن تُتخذ في الاعتبار عند تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسس ثلاثة هي: المعنى والصيغة ووظيفة اللفظة في الكلام(٢).

وذهب بعضهم إلى اعتبار هذه الكلمات أفعالاً حقيقية، غير أنه أضاف إلى ذلك أنها أفعال سماعية. لا تجري على قياس الأفعال المشهورة، لأنها تدل على الحدث والزمان بمادتها لا بصيغتها. والأفعال المشهورة تدل على الحدث والزمان بصيغتها لا بمادتها. ولا يقدح في هذا ورود بعضها على حرفين، ولا عدم اتصال الضمائر بها، ولا مخالفة بعضها لأوزان الأفعال، ولا عدم لحوق نون التوكيد لها، ولا لحوق النون بآخرها(٣).

من الواضح أن هذه النظرة لا تتجاوز نظرة النحاة في إهمال أهم الأسس التي تحدثت عنها آنفاً وهو المعنى، متجاوزة ما بين هذه الصيغ والأفعال الحقيقية من فروع في تأكيد المعنى ودرجة التأثير.

إن تطبيق الأسس الثلاثة جميعها على هذه المادة (أسماء الأفعال) يجعلني أكثر ميلاً لرأي الفراء عندما عدّها قسماً مستقلاً عن الاسمية والفعلية، مع أنّ القول بالخالفة أو الخلفة عند الكوفيين لا يعد تصنيفاً مكتملاً، وليس فيه دلالة التأصيل التي عند البصريين من قياس واستعمال وكثرة استدلال.

على أن محاولة تطبيق هذه الأسس على غير هذه الكلمات، يجعلني أذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان في تعميم هذه التسمية، لتشمل كل ما لم يقع ضمن دائرتي الاسمية والفعلية، كأفعال المدح والذم، وفعلي التعجب وغيرها، لأنها تلتقي مع أسماء الأفعال في أن صيغتها لا تقبل ضوابط الاسمية والفعلية، كما أن ثمة قسطاً مشتركاً بينها في المعنى، وهو أن لها طبيعة

(١) ابن جني/الخصائص، جـ٣، ص٣٤.
(٢) أنس/من أسرار اللغة، ص ٢١١.
(٣) الصعيدي، عبد المتعال/النحو الجديد، دار الفكر العربي- بيروت ١٩٤٧م، ص ١٩٨.

الإفصاح الذاتي عما يجيش في النفس، وكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون (AFFECTIVE LANGUAGE)، وجميعها يجب أن يوضع بعده في الكتابة علامة تأثر، فالفرق بين (أواه) أو (أتوجع) هو الفرق بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى، لأنها لا تساويها في المعنى. فلو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت (أواه) لحقّ على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك، ولكنك لو قلت في هذا الموقف نفسه (أتوجع) لسألك السامع: ممّ؟[١]. وسوف أناقش هذه الأساليب بصورة مستقلة في الصفحات القادمة.

(١) حسان/اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١١٦.

المبحث الثالث

نعم وبئس

نعم وبئس: لفظان جامدان مبنيان على الفتح، يدل أولهما على إنشاء المدح مع المبالغة فيه، ويدل الآخر على إنشاء الذم مع المبالغة فيه.

وليس ثمة خلاف بين النحاة على جمودهما ولا في بنائهما على الفتح، ولا في دلالتهما الإنشائية. وإذا كانت آراء العلماء قد التقت على الحكم بجمودهما وعلى بنائهما وإرادة الإنشاء بهما، فهم قد اختلفوا في حقيقتهما على مذهبين «مذهب أهل البصرة والكسائي من الكوفيين وهو يقضي بفعليتهما، ويستدلون على ذلك بعدد من الأدلة، أهمها: بناؤها على الفتح، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، واتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل»[1].

أما مذهب أهل الكوفة – عدا الكسائي- فهو يقضي باسميتهما، ويستدلون على رأيهم بعدد من الأدلة، أهمها: دخول حرفي النداء عليهما، وعدم اقتران الزمان بهما، وورودهما على وزن «فعيل» وهو وزن خاص بالأسماء، وعدم التصرف ودخول حرف «اللام» عليهما.

وردّ أبو البركات الأنباري على مذهب الكوفيين: «بأن حرف الجر قد يباشر الكلمة في اللفظ والتقدير معاً، وقد يباشرها في اللفظ دون التقدير. والمباشرة في اللفظ والتقدير هي الخاصة بالأسماء، أما المباشرة اللفظية وحدها فليست برهاناً على اسمية الكلمة، ولذا فإن حرف الجر قد يدخل على الأفعال – لفظاً لا تقديراً»[2].

---

(١) انظر: الصيمري/أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الديث- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٩٨٢، المملكة العربية السعودية، ص٢٧٥. ابن بابشاذ/شرح المقدمة المحسبة، جـ٢، ص ٣٨٢. الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١٤). وابن الناظم/شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ بيروت- ص١٨٢.

(٢) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (١٤).

وذهب ابن السراج إلى أنهما فعلان ماضيان كان أصلهما، نعم وبئس فكسرت الفاءان منها من أجل حرفي الحلق، وهما النون في (نعم) والباء في (بئس)، ثم أسكنوا لها العين من (نعم) والهمزة في (بئس) فقالوا: نِعْم وبئس، ويجيئان لحمد وذم، وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك الصرف[1].

ويتضح لي، من خلال الأدلة التي قدمها كل من الفريقين حول حقيقة (نعم وبئس) أنهما يحويان خصائص من كلا الفريقين «الاسمية» و«الفعلية»، ولذا فلست أرجح رأياً على آخر، لأن في هذه الخصائص المشتركة ما يجعلني أرى أنه من غير الجائز دمجها في أحد القسمين قسراً، وأن أنظر إليهما باعتبارهما قسماً مستقلاً من أقسام الكلام وهو (الخوالف).

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل/الأصول في النحو، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة/ج١، ص١١١.

المبحث الرابع

فاعل «نعم وبئس»

يكون فاعل (نعم وبئس) إما اسماً ظاهراً، وإما ضميراً مستتراً، مفسراً بنكرة منصوبة أو بما[1]. فإذا كان اسماً ظاهراً، فلا يخلو من أن يكون:

- محلى بأل كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [2]. وقوله: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[3]. وقوله: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[4].

- مضافاً إلى المحلى بأل كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[5] . وقوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[6].

- مضافاً إلى مضاف إلى محلى بأل، كقول أبي طالب عم النبي ﷺ يمدح فيه الرسول ويعاتب قريشاً:

فنِعْمَ ابنُ أُخْتِ القوْمِ غَيْرِ مُكَذبٌ   زُهَيْر حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ[7]

ومن القليل ورود فاعل «نعم وبئس» على غير هذه الحالات الثلاث، كأن

(١) الرضي الاستراباذي/شرح الكافية، جـ٢، ص ٣١١.
(٢) سورة ص/الآية رقم ٣٠.
(٣) سورة الكهف/الآية رقم ٢٩.
(٤) سورة الأنفال/الآية رقم ٤٠.
(٥) سورة النحل/الآية رقم ٣٠.
(٦) سورة آل عمران/الآية رقم ١٥١.
(٧) البغدادي، عبد القادر بن عمر/خزانة الأدب، تحقيق ودراسة عبد السلام هارون- دار الكتاب العربي، ١٩٦٧- القاهرة، جـ١، ص ٢٥٩، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٨، جـ٢، ص٢٨٣.

يكون نكرة مضافة إلى نكرة، أو ما يسمى بالنكرة المخصصة، كقول الشاعر النهشلي:

فـنِعْمَ صَـاحِبُ قـوْمٍ لا سِـلاحَ لهُـم   وَصَاحِبِ الرَّكْبِ عُثمَانُ بنُ عَفَانَـا(١)

أما إذا كان الفاعل مضمراً، فيجب أن يُفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز، ويذكر بعد هذه النكرة المفسرة المخصوص بالمدح أو الذم، كقول الشاعر:

لـنِعْمَ مَـوْئِلاً المَـوْلى إذا حُـذِرَتْ   بَأسَاءُ ذِي البَغْي واسْتيْلاءُ ذي الإحَن(٢)

ففي «نعم» ضمير مستتر هو الفاعل، وقد فسر بالنكرة بعدَه وهي «موئلاً» وذكر بعد التمييز المخصوص بالمدح وهو «المولى».

واختلف النحاة في إعراب «ما» حيث تلحق «نعم وبئس» نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾(٣) ، وقوله: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾(٤).

فذهب سيبويه إلى اعتبار «ما» فاعلاً للفعل «بئس» في الآية الأولى وفسرها بكلمة «الشيء»(٥). وردّ الفراء بأن ذلك لا يجوز إلا أن تنوي الاكتفاء دون أن تأتي بعد ذلك باسم مرفوع، ومن ذلك قوله: بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولا يجوز ساء ما صنيعك(٦). وذهب إلى أن العرب أرادت أن تجعل ما حرفاً تاماً بمعنى الرجل، أو أن تصير «ما» مع «نعم» و «بئس» بمنزلة «ذا» من حبذا، بدليل أنه لا يدخلها التأنيث(٧)، أو أن تجعل

---

(١) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص ١٣١.
(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل/جـ١، ص١٦٢. وهذا البيت من الشواهد التي لم يعلم قائلها، انظر أوضح المسالك، جـ٢، ص١٦٢.
(٣) سورة البقرة/الآية رقم ٩٠.
(٤) سورة البقرة/الآية رقم ٢٧١.
(٥) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص ١٥٥.
(٦) الفراء/معاني القرآن/جـ١، ص ٥٧.
(٧) المصدر السابق/جـ١، ص ٥٨.

«ما» على جهة الحشو[١].

وردّ أبو جعفر النحاس على الفراء بفساد ذلك؛ لأن بئس في هذه الحالة تبقى بلا فاعل[٢]. وقال نسبة إلى الكسائي إن (ما واشتروا) اسم واحدٌ في موضع رفع، وقال الأخفش: هو مثل قولك بئس رجلاً زيدٌ، والتقدير عنده بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم[٣].

أما أبو البركات الأنباري، فقد ذهب إلى أن (ما) تحتمل هنا وجهين، **أحدهما:** أن تكون نكرة موصوفة على التمييز بمعنى شيء والتقدير: بئس الشيء شيئاً، فحذف الشيء المرفوع، وجُعل (شيئاً) تفسيراً له، واشتروا به أنفسهم صفة.

الثاني: أن تكون (ما) بمعنى (الذي) في موضع رفع، (واشتروا) صلة وتقديره بئس الشيء اشتروا به أنفسهم، (وأن تكفروا) في تقدير المصدر وهو المقصود بالذم، وهو في موضع الرفع إما على الابتداء وما تقدم خبره، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره هو (أن يكفروا)، أي كفرهم، وهو بمنزلة قولك: بئس رجلاً زيدٌ في الوجهين جميعاً[٤].

---

(١) المصدر نفسه/الموضع نفسه.
(٢) النحاس، أبو جعفر/إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني: بغداد ١٩٧٧، جـ١، ص ١٩٨.
(٣) النحاس، أبو جعفر/إعراب القرآن، ص ١٩٧.
(٤) الأنباري/البيان في إعراب القرآن، جـ١، ص ١٠٨، ١٠٩.

المبحث الخامس

«ال» الداخلة على فاعل «نعم وبئس»

ذهب فريق من النحاة إلى أن (ال) في فاعل (نعم وبئس) للجنس[1]. فالجنس هو الممدوح أو المذموم، والمخصوص مندرج في الجنس وهذا يحقق المبالغة في المدح أو الذم، فكأنه مدح الجنس كله، أو ذمه لأجل المخصوص.

وذهب فريق آخر إلى أنها للعهد[2]، والمعهود هو المخصوص، فإن قلت نعم القائد خالد، فكأنك قلت: محمد نعم هو، والرأي الأول هو الأرجح وعليه الأكثرون[3].

وبإمعان النظر في هذا التركيب يبدو واضحاً بين الفاعل – في المصطلح النحوي- وبين الاسم المرفوع الواقع بعد (نعم وبئس) فرق كبير، فالاسم الواقع بعدهما يجب أن يكون معرفة، حتى يعرب فاعلاً، وفي حين أنّ الفاعل يكون معرفة كما يكون نكرة فإذا كان فاعلهما ضميراً وجب أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده، والفاعل يمكن أن يكون ضميراً مستتراً أو بارزاً، عائداً على اسم قبله، ولا يشترط تفسيره باسم ظاهر.

إضافة لما سبق فإن الاسم الواقع بعدهما يجب أن يكون عاماً، لأن (ال) فيه جنسية، كما ذهب أكثر النحاة، و(ال) الجنسية لا تدخل على الاسم المحدد للدلالة، والفاعل النحويّ يكون عاماً كما يكون خاصاً.

أما من حيث المعنى، فإن الجملة الفعلية البسيطة يتم معناها بذكر

(١) انظر: الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد/شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، جـ١، ص٣١٣.

(٢) وهو العهد الذهني لأن مدخولها فرد منهم، وذلك كقول القائل: ادخل السوق واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً لقصد المدح أو الذم، وذهب فريق إلى أنها للعهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين، الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم، فالرجل في (نعم الرجل زيد) هو زيد، فكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر وهو المخصوص- موضع المضمر قصداً إلى زيادة التقرير والتوكيد. ابن عقيل/حاشية المحقق، جـ١، ص ١٦١.

(٣) الأشموني/شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ١، ص٣١٣.

عنصريها الرئيسين، ولا يكتمل معنى التركيب هنا بذكرها، بل يجب أن يذكر بعدهما- كما ذهب النحاة- اسم معين يعرب مبتدأ، خبره الجملة الفعلية التي قبله، أو خبراً لمبتدأ محذوف هو المخصوص، ليكتمل المعنى.

ومن هنا يتضح أن إعراب النحاة للاسم الواقع بعد (نعم وبئس) فاعلاً لهما، ليس إلا انطلاقاً من محاولة النحاة تطويع هذا الأسلوب، وجعله جملة ذات تركيب إسنادي على نسق الجملة الفعلية.

أما أهل الكوفة، الذين ذهبوا إلى أن هذه الكلمات أسماء، فيعربونها على أنها مبتدأ خبره الاسم الواقع بعده، ويعدّون هذا التركيب جملة اسمية محكية نقلت عن أصلها وسمّي بها المدح والذم كتأبط شراً ونحوه[١].

غير أن إعراب «نعم» مبتدأ خبره الاسم الواقع بعده، لا ينسجم مع معنى التركيب والغرض منه، إذ لا يمكن أن تكون «نعم» موضوعاً للكلام لعدم دلالتها على اسم ذات أو معنى، كما أن «نعم» نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، إضافة إلى أن هذا الإعراب يتعارض مع ما ذهب إليه النحاة من أن المبتدأ يجب أن يكون عين الخبر.

وذهب ابن كيسان إلى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بدلاً من الفاعل[٢]. وهذا يخالف أسلوب البدل، إذ لا يمكن في هذا الأسلوب الاستغناء عن المبدل منه، ويأخذ البدل عند الحذف إعراب المبدل منه، وذلك غير جائز في هذا التركيب.

ويمكن النظر إلى هذا التركيب على أنه من الأساليب الثابتة «للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم»[٣].

وقد يكون من الجائز النظر إلى جملة «نعم وبئس» على أنها جملة اسمية تحويلية، وأن دخول نعم وبئس عليها يشكل عناصر تحويلية لإفادة معنى المدح الذم، فالجملة نحو: نعم القائد خالد.

---

(١) انظر: ابن عصفور/المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني: بغداد ١٩٧١، جـ١، ص٦٥. والأزهري/شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو- مطبعة الحلبي، جـ٢، ص ٩٣، ٩٤. السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٨٤.
(٢) الأزهر/شرح التصريح، ج٢، ص٩٧.
(٣) السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص ٧٩.

أصلها التوليدي: خالد قائد.

دخلها عنصر تحويل بالإضافة (الزيادة) للتعريف- خالد القائد- ثم دخل عنصر تحويل بالتقدم – القائد خالد-

ثم تدخلها نعم لغرض المدح – نعم القائد خالد-[1].

أما إذا كان الاسم بعد (نعم وبئس) نكرة، فإن النحاة يعربونه تمييزاً أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به. ويقدرون لنعم فاعلاً مستتراً وجوباً يفسّره الاسم الذي يليهما[2]، ومعنى «استتار الفاعل وجوباً» أنه لا يجوز إظهاره، وإن ظهر، فإنه لا يظل فاعلاً[3]، وإنما يصبح توكيداً للضمير المستتر.

على أنني أرى أن نصب الاسم الواقع بعد «نعم وبئس» لا يغير كثيراً في ما اقترحته من إعراب، ولا يعد ذلك في رأيي، هدراً للحركة الإعرابية ودلالتها لأن هذين الأسلوبين، هما أسلوبان «لنعم وبئس» يؤديان الغرض نفسه.

---

(١) عمايرة/في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١١١.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان/اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس: دار الكتب الثقافية- الكويت ١٩٧٢، ص ١٤١.

(٣) وقد أظهر الفاعل والتمييز معاً، وفي ذلك خلاف، يشير ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر

ومن أمثلته قول الشاعر:

والتغلبون بئس الفحل فحلهم ... فحلاً وأمهم زلاء منطيق

وقوله:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زاداً

ابن عقيل/جـ٢، ص١٦٣، ١٦٤.

المبحث السادس

حبذا، ولا حبذا

اختلف النحاة في تصنيف (حبذا، ولا حبذا) ضمن إحدى دائرتي الاسمية أو الفعلية، فذهب بعضهم إلى اسميتها، وتعود نسبة هذا الرأي إلى متقدمي النحاة، وبالتحديد إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول سيبويه: «وزعم الخليل – رحمه الله- أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن (ذا) وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابن عم، فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث (حبذا)، ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل»[١].

وذهب آخرون إلى أنها مركبة من (حبّ وذا) وحبّ فعل ماضي، وذا اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل، وهو مذهب (أبو علي الفارسي) في البغداديات وابن برهان وابن خروفٍ واختاره ابن مالك[٢].

على أنني إزاء هذا الخلاف، لا أكاد أطمئن إلى كلا الإعرابين؛ لأن القول باسمية هذه المادة شيء مستبعد؛ لأن هذا التركيب تركيب مخصوص جاء لإفادة أسلوب معين وهو المدح[٣]. ولا معنى للاسمية فيهما لأنهما لا يشيران إلى مُعَيَّن كبقية الأسماء، إضافة إلى أنهما لا يقبلان أيّاً من ضوابط الاسم الشكلية، كالتعريف والتنوين وغيرهما.

والقول بفعلية هذه المادة شيء مستبعد أيضاً، فيصرف النظر عن عدم قبولهما ضوابط الأفعال الشكلية، فإن الإسناد بين (ذا) والفعل (حبّ) لا يتحقق لأن هذا الإسناد لا يؤدي إلى الحصول على فائدة تامة أو معنى تام[٤]. الأمر

(١) سيبويه/الكتاب/جـ٢، ص١٨٠.
(٢) ابن عقيل/شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو، جـ١، ص١٧٠.
(٣) السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص ٧٩.
(٤) ومن هنا ذهب بعض النحاة إلى أن «ذا» تركب مع «حب» وجعلتا معاً فعلاً ماضياً وما بعدهما فاعل لهما.

الذي يجعلني أذهب إلى اعتبار هذه الكلمات ذات طبيعةٍ خاصةٍ تفرعت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، والاسم الذي يليها هو المخصوص بالمدح.

ويقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد (ذا) على أي حال كان، من الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ولا تتغير (ذا) لتغير المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المثل[1]. والمثل لا يغير، فكما تقول: الصيف ضيعت اللبن، للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره: (حبذا زيد، وحبذا هند، والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات) فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير.

(١) ابن عقيل/شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جـ٢، ص ١٧١.

المبحث السابع

صيغتا التعجب: ما أفعله وأفعل به

١- صيغة: ما أفعل:

اختلف النحاة في أفعل التعجب هل هو اسم أو فعل[1]، فذهب الكوفيون عدا الكسائي إلى أنه اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل، واستدل كلٌ من الفريقين على مذهبه بالأدلة التي ترجح رأيه.

فذهب سيبويه إلى أن (ما) مبتدأ وهي نكرة تامة و(أحسن) فعل ماض، فاعله ضمير مستتر عائد على (ما) وزيداً: مفعول أحسن، والجملة الفعلية خبر عن ما والتقدير (شيء أحسن زيداً) أي جعله حسناً[2].

وذهب الأخفش إلى أن (ما) موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: (الذي أحسن زيداً شيء عظيم). وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: (شيء أحسن زيداً عظيم).

واحتج البصريون على فعلية (أفعل) أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو (ما أحسنني عندك وما أظرفني في عينك) ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم[3].

وكذلك استدلوا على فعلية (أفعل) أنه ينصب المعارف والنكرات، وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو قولك: (زيد أكبر منك سناً، وأكثر منك علماً) ولو قلت: (زيد أكبر منك السن، أو أكثر منك العلم)

---

(١) انظر: الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١٥). والأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم /أسرار العربية- تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي- دمشق ١٩٥٧، ص١١٣. وابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص ١٤٣.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان/اللمع في العربية، تحقيق: الدكتور فائز فارس- دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن ١٩٧٢م، ط١، ص٧٨.

(٣) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١٥).

لم يجز، ولما جاز أن يقال: (ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له) دل على أنه فعل. ثم قالوا إنه فعل ماضٍ بدليل أنه مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه، لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ «ما» على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماضٍ.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن أفعل التعجب نحو: (ما أحسن زيداً) اسم. واحتجوا على ذلك أنه جامدٌ لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء[1].

ومنهم من قال بأن الدليل على اسمية «أفعل» التعجب أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، كقول الشاعر:

يَا مَا أمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنَا ... مِنْ هؤُليّا ئِكُنَّ الضَّال والسّمر[2]

واستدل بعضهم على أنه اسم، أنه تصح عينه نحو (ما أقومه وأبيعه) كما تصح العين في الاسم في نحو: (هذا أقوم منك، وأبيع منك) ولو أنه فعل لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع في قولهم: (أبعتُ الشيء) إذا عرضته للبيع.

والناظر في هذه الأدلة التي قدّمها كل فريق من الفريقين يرى بوضوح أن هذه الصيغة تقبل بعضاً من خصائص الاسمية، وبعضاً من خصائص الفعلية، بحيث لا يستطيع أن يعطي رأياً حاسماً حول حقيقتها.

وعلى الرغم من أنّ هذه الصّيغة تنطبق عليها بعض خصائص الفعلية والاسمية، فإن النظر إليها من هذه الزاوية فحسب، بهدف تصنيفها مع أحد هذين القسمين ليس مقبولاً، كما أن تأويل عبارة التعجب[3] بعبارة أخرى بهدف

(١) انظر: الأشموني/شرح الأشموني، جـ٤، ص١٦٧. ابن هشام/مغني اللبيب، جـ٢، ص٦٨٢.

(٢) روي هذا البيت دون قائل في الإنصاف، جـ١، ص١٢٧، وخزانة الأدب جـ١، ص٢٣٧، ومغني اللبيب، جـ٢، ص٦٨٢، وقيل: إنه أحد ثلاثة أبيات لبدوي اسمه كامل الثقفي أو للعرجي، في: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص١٣٥ وجـ٧، ص ١٤٣. والمقاصد النحوية، جـ١، ص٤١٦.

(٣) المبرد/المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣، جـ٤، ص١٧٣.

إعرابها، أمرٌ مرفوض أيضاً، لأن تركيب التعجب لا يحتمل ذلك، إلا بالتأويل المتكلف المصنوع الذي يخرج الجملة من دائرتها إلى دائرة الجملة الخبرية، ويفقدها درجة الانفعال والتأثير.

أما من حيث البناء، فإن التعبير المفسِّر، ينطبق عليه ما ينطبق على الجملة من جواز الحذف والتقديم والتأخير، ولا يصح ذلك في أسلوب التعجب، لأن صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما) ولا على الفعل، فلا نقول: (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن) في حين يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: (زيداً عبد الله أكرم) فأسلوب التعجب يختلف عن غيره من التراكيب العادية بأنه تركيب كله مسكوك (Idiomatic) (لأنه يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع)[١] نحو قولهم: (الصيفَ ضيعتِ اللبن)[٢]، يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكراً.

أما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه فاختلف فيه، «فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك واحتجوا بذلك على أن التعجب كالأمثلة التي لا تتغير كما سبق ذكره»[٣].

وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف نحو قولك: (ما أحسن اليوم زيداً) و(ما أجمل في الدار بكراً). أما سيبويه فلم يصرح في الفصل شيئاً وإنما صرح بمنع التقديم فقال: «ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه»[٤].

ومن هنا فإنني أتفق مع من نظر إلى صيغة التعجب على أنها خالفة، كما أتفق معه أيضاً في اقتراحه لإعراب هذا التركيب على النحو الآتي:

- ما أحسن زيداً-

---

(١) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص ١٥٠، وانظر: حسان/اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٤.

(٢) الميداني، أبو الفضل النيسابوري/مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م، جـ١، ص٣٩٤.

(٣) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ ٧، ص ١٥٠.

(٤) الكتاب، جـ٢، ص ١٦٥.

ما: أداة تعجب.

أحسن: خالفة تعجب.

زيداً: المتعجب منه منصوب[1].

٢- أفعِل بـِ:

اختلف النحاة في قولنا (أفعل به) في التعجب هل معناه أمر أو تعجب، مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، ذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موقع نصب أو رفع؟[2] فمن قال بأن معنى (أفعل) الأمر وأن فيه فاعلاً مستتراً قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، وتكون الباء عنده إما للتعدية أو زائدة. ومن قال بأن معنى (أفعل) التعجب لا الأمر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية، ولا ضمير في (أفعل) وتكون الباء عنده زائدة مع الفاعل مثلها في «كفى بالله».

«أما مجمع النحاة فذهبوا إلى أن «أفعل» التعجبية فعل ماض جاء على لفظ الأمر، لإنشاء التعجب. والباء حرف جر زائد، والاسم مجرور- لفظاً- بعده، مرفوع بحركة مقدرة على أنه فاعل»[3].

وبصرف النظر عما يمكن أن يوجه لتفسير هذه الصيغة بصيغة التعجب (ما أفعل) وربطها بها. فلست أرى ما يُمكن أن يشير إلى فعليتها، فهي تخلو من الحدث ولا تشير بصيغتها إلى الزمن، إضافة إلى عدم قبولها علامات الفعل وضوابطه، ولا يمكن أن تكون صيغتها ودخولها عل حرف الجر مبرراً كافياً لتصنيفها في دائرة الأفعال.

---

(١) يرى تمام حسان أن «أحسن» خالفة تعجب منقول عن التفضيل وأرى في إعرابها خالفة تعجب تيسيراً للمسألة، إذ لا معنى للتفضيل هنا. انظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٤ وما بعدها.

(٢) السيوطي، جلال الدين/الأشباه والنظائر في النحو، دار النشر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ط٣، ص١٦٠ وما بعدها.

(٣) الفراء/معاني القرآن، جـ٢، ص ١٣٩.

إن صيغة التعجب «أفعِل بِـ» كما ذكرت آنفاً لا تحمل معنى الحدث فكيف إذا اقتضى هذا الحدث أن يكون منسوباً لمحدث معين وهو عندهم الاسم الواقع بعد حرف الجر؟!.

على أننا لو افتراضنا جدلاً قبولها معنى الحدث، فمن المنطقيّ أن تنسب الفاعلية فيها إلى الضمير المستتر في الخطاب[١]، أو المتكلم، لأن المقصود من من هذه الصيغة أن يتعجب المتكلم أو من يخاطبه عن أمر ما، لا أن يتعجب المتعجب منه عن نفسه؛ ولعل هذا هو الذي دفع النحاة بعد أن أحسّوا ضعف إعرابهم وما يُمكن أن يوجه إليهم من نقدٍ، إلى إعراب الجار والمجرور مفعولاً به[٢].

لذا فإن من الضروري – في رأيي- أن نتخلص من هذه النظرة التقليدية في إعراب هذا التركيب، والنظر إليه على أنه من الأساليب والصيغ الثابتة، تكون فيها «أفعل» خالفة تعجب والباء حرف جر زائد، وزيدٌ هو المتعجب منه مجرور.

أما الصيغ السماعية للتعجب فنحو قولهم: لله دره فارساً. وقولهم: سبحان الله. وقد ورد منها قول حاتم:

وَيْهَـا فِـدَاءُكم أُمِـي ومَـا وَلَـدَتْ   حَامُوْا عَلى مَجْدِكم وَاكْفُوا مَنْ اتَّكَلا[٣]

تعد هذه الصيغة متوافقة مع ما ذكره النحاة العرب. حيث يستشهد ابن السراج بالبيت السابق لحاتم الطائي حيث يقول: «فأما إيه وأه، فمعنى إيه الأمر بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما»[٤]. ويقول المبرد: «تقول: أيهاً يا فتى إذا أمرته بالكف، وويهاً إذا أغريته»[٥] واستشهد ببيت حاتم أيضاً.

أما صيغة التعجب المنقولة عن الاستفهام فقد جاء منها نموذجان اثنان مع

---

(١) الصعيدي/ النحو الجديد، ص ١٣٧.
(٢) ابن بابشاذ/شرح الجمل، ص ٨٣.
(٣) ابن السراج/الأصول في النحو، جـ١، ص ١٠١.
(٤) ابن السراج/الأصول في النحو، جـ١، ص ١٠٢.
(٥) المبرد/المقتضب، حيث جاءت رواية الشطر الأول هكذا:
ويهاً فداء لكم أمي.........، جـ٣، ص ١٨٠. وانظر شرح المفصل، جـ٤، ص ٧.

الأداة: أي، ومن ذلك قول حاتم[1]:

فـــــلا تَسْـــــأَلِي أيُّ فـــــارسٍ   إذا بَـــادَرَ القـــومُ الكَنِيْـــفَ المســـتَّرا

فقد وردت (أي) في النموذج السابق في موضع الابتداء، حيث جاءت مرفوعة للاستفهام الذي خرج من مدلوله متحولاً إلى التعجب والمباهاة، «وإذا كانت استفهاماً، عمل فيها ما بعدها، ولم يعمل فيها ما قبلها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2]. بنصب أياً، ولا يجوز نصبها بسيعلم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأن له صدر الكلام، ويعمل فيه ما بعده، لأنه لا يخرجه عن الصدر في اللفظ»[3]. وهذا كقولنا في الاستفهام التعجبي: كيف تتقاعس أمام العدو! فأنت تستغرب من المخاطب وتتعجب من تقاعسه أمام العدو. غير أن أسلوب التعجب مشهور بالصيغتين القياسيتين (ما أفعل وأفعل بِـ).

ومن هنا فإنني أتفق مع من نظر إلى صيغة التعجب (أفعل بِ) على أنها خالفة، كما أتفق معه أيضاً في اقتراحه لإعراب هذا التركيب على النحو الآتي:

أحسن بزيدٍ:

أحسن: خالفة تعجب.

الباء: حرف جر زائد.

زيد: المتعجب منه مجرور.

---

(١) ابن السراج/الأصول في النحو، جـ١، ص ١٠٢.

(٢) سورة الشعراء/الآية رقم ٢٢٧.

(٣) انظر المغني/ص٧٢ وما بعدها. والمقتضب، حـ٤، ص ٢١٧. والأشموني/جـ١، ص١٦٧. والكتاب/جـ١، ص ١٣٦.

المبحث الثامن

خلا، عدا، حاشا

اختلف النحاة في تحديد هوية هذه الكلمات بين الحرفية والفعلية، فذهب بعضهم إلى أنها حروف جر[1]، وذهب آخرون إلى أنها أفعال[2]، ليعرب الاسم الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به، وليتمكنوا من تفسير دخول (ما) المصدرية عليها لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الفعل[3].

وقد انصبّ اهتمام النحاة في دراسة هذه الكلمات على صيغها وعملها، ولم يأخذوا بالاعتبار المعنى الذي تؤديه وهو الاستثناء مع إدراكهم له.

وقد تجاوز النحاة في تصنيف هذه المادة ما كانوا قد قرروه من أن الفعل هو ما دلّ على الحدث والزمان، إذ لا معنى في الكلمات للحدث، ولا معنى للزمان أيضاً.

أما إذا نظرنا إليها من حيث التركيب الجمليّ، فإن تركيبها يقتضي أن تكون هذه الكلمات خالية من الفاعل، إذ إن الفاعل فيها واجب الإضمار، و«الفاعل الواجب الإضمار لا يُخرج بظهوره الجملة من دائرة الصحة إلى الخطأ، ولكنه يضيف للجملة معنى إضافياً كالتوكيد»[4]، أما ظهور الفاعل في هذا التركيب فإنه يخرجه من الصحة إلى الخطأ وتعدُّ الجملة غير نحوية، مما يجعلني أرى أنّ هذه المادة تخرج من دائرة الأفعال إلى دائرة الحروف لتؤدي غرضاً معيناً وهو الاستثناء ولا فرق في التركيب والمعنى بينها وبين (إلا) في قولنا:

- حضر القوم إلا زيداً.

---

(١) الأشموني/شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ١، ص ٤٠٦.
(٢) الزمخشري/المفصل في علم العربية، ص ١٦٧.
(٣) ابن عقيل/جـ١، ص٦٢٣.
(٤) الزمخشري/المفصل في علم العربية، ص١٦٧. وانظر السيوطي/همع الهوامع، جـ٣ـ ص٢٨٦.

- حضر القوم خلا زيداً.

أما دخول (ما) عليها فلا ينفي حرفيتها، إذ يمكن النظر إليها مع (ما) على أنها تركيب واحد أو ما يمكن تسميته كتلة لغوية واحدة، أو أنها حرف زائد كما ذهب الأخفش[1] والجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني[2].

على أن نظرتنا «لحاشا» تكاد تختلف عنها في خلا وعدا؛ إذ إن النصوص التي بين أيدينا ليس فيها ما يشير إلى طبيعة هذه المادة، فهي قليلة الاستعمال من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النصوص على قلتها، لا تسير وفق نظام معين، وفي النصوص التالية ما يوضح: كقول الفرزدق همام بن غالب:

حَاشَا قُرَيْشَاً فإنَ الله فضَّلهُمْ ... عَلىْ البريَّةِ بالإسْلامِ وَالديْن[3]

وقول النابغة:

وَلا أرَىْ فاعِلاً فيْ النَاس يُشْبهُهُ ... وَلا أُحَاشِي مِنَ الأقوَامِ مِنْ أحَدِ [4]

وقول الشاعر[5]:

حَاشَا أبيْ ثوْبَانَ إنّ أبَا ... ثوْبَانَ ليْسَ ببكْمةٍ فدْمِ

عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ إنّ بهِ ... ضَناً عَن المَلحَاةِ والشتمِ

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[6].

فالصيغة (حاشا) في البيت الأول صيغة فعل ماض دالة على الاستثناء،

(١) طارق عبد عون الجنابي/ابن الحاجب النحوي، مطبعة أسد ١٩٧٧، بغداد، ص ١٤٠.
(٢) ابن جني، ص٤٠/اللمع في العربية، السيوطي/همع الهوامع، جـ٣- ص ٢٨٧.
(٣) انظر أوضح المسالك، جـ١، ص ٦٢٢- ابن عقيل/جـ١، ص٦٢٢.
(٤) ابن هشام/مغني اللبيب، جـ١، ص ١٦٤.
(٥) هذا البيت من قصيدة للجميح وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف. انظر شرح المفصل لابن يعيش، جـ٢، ص٨٤.
(٦) سورة يوسف/الآية رقم ٣١.

وفي البيت الثاني صيغة فعل مضارع دالة على الاستثناء أيضاً، في حين أن الصيغة الثالثة (حاشا) مع أنها صيغة فعل ماض فقد جرّت الاسم الذي بعدها. أما الصيغة الرابعة في الآية الكريمة فهي تبتعد عن الاسمية والفعلية من حيث صيغتها ومعناها، وتقترب من الحرفية. ولكنها مع ذلك دخلت على حرف الجر (اللام) في قوله (لله) والحروف لا يدخل بعضها على بعض.

ولذا فإني لا أرى في هذه النصوص غير المتسقة في النظام، المختلفة في صيغتها ووظيفتها ودورها في بناء الجملة ما يمكن أن يشكل دليلاً كافياً على طبيعة هذه المادة، ويؤكد ذلك اختلاف النحاة في ذلك فقد ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا ولكنها تجر المستثنى[١]، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاجي والأخفش وأبو زيد والفراء[٢] إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا. وزعم بعضهم أنها اسم فعل بمعنى أتبرأ أو تبرأت[٣].

وذهب السيوطي إلى أنها اسم مصدر مرادف للتبرئة بدليل قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين، كما يقول تنزيهاً لله وبراءة[٤].

وصفوة القول: إذا كان الفعل هو الركن الأساسي في بناء الجملة الفعلية ونواتها، فإنّ الفاعل هو الركن الثاني فيها، وله مكانته العظمى في بنائها، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من هذا البحث.

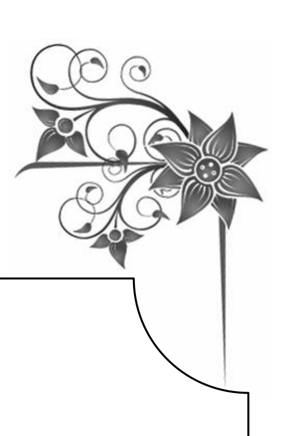
---

(١) كتاب سيبويه، جـ٢ ص١٧٠، ابن هشام/مغني اللبيب، ص ١٦٥. الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٨٠.

(٢) غير أنه أضاف إلى أن الجر يكون بلام مقدرة بعدها.
انظر السيوطي/همع الهوامع، جـ٣، ص٢٨٢.

(٣) المصدر السابق/جـ ٣، ص ٢٦٨.

(٤) المصدر نفسه/الموضع نفسه.



الفصل الثالث

الفاعل

المبحث الأول: تعريف الفاعل، بين الفاعلية والابتداء.

المبحث الثاني: أغراض تقديم المسند إليه على الفعل.

المبحث الثالث: مطابقة الفعل للفاعل.

المبحث الرابع: حذف الفاعل.



المبحث الأول

تعريف الفاعل

يعرّف النحويون[١] الفاعل بأنه اسم[٢] مرفوع مسند إليه فعل تام مبني للمعلوم أو ما يشبهه ومفرّغ من جهة وقوعه منه[٣]، يدل على من فعل الفعل اختياراً نحو: (خرج محمد) أو ما يسمى أنه فاعل في اللفظ والمعنى، أو من وقع عليه الفعل ولا اختيار له في ذلك، نحو: (مات محمد) فهو فاعل في اللفظ دون المعنى، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤] فاعل في المعنى دون اللفظ. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء[٥].

بين الفاعلية والابتداء:

ميّز النحاة، كما أسلفنا، بين نوعين من الجمل: الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فالفعلية هي التي تبدأ بفعل والاسمية هي التي تبدأ باسم كما يتضح من هاتين الطائفتين من الأمثلة:

أ- مات زيد.

---

(١) انظر في هذا التعريف: الزمخشري، المفصل، ص١. ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٧٤. السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٥٣. الأنباري/أسرار العربية، ص٧٧. الجرجاني/التعريفات، ص٨٨. الأفغاني/الموجز في قواعد اللغة، دار الفكر- بيروت ١٩٦٩. حسن/النحو الوافي في ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة- دار المعارف- القاهر ١٩٧٤، ط٣، جـ٢، ٦٣. الكفوي/الكليات، ص ٦٧٥.

(٢) ذهب ابن مالك إلى أن تصدير حدّ الفاعل بالمسند إليه: اسم أو ما سدّ مسده، أولى من تصديره بالاسم، لأن الفاعل قد يكون غير اسم. ابن مالك/عهدة الحافظ وعمدة اللافظ، ص ١٨٠.

(٣) أي أن يكون الفاعل خالياً من الضمير، لأنه إذا اتصل به ضمير الفاعل، لا يحتاج إلى فاعل يكون الاسم الذي يليه بدلاً من الضمير، أو مبتدأ وما قبله خبره، أو فاعلاً ولا يعدون الضمير ضميراً بل حرفاً دالاً على التثنية والجمع.

(٤) سورة النساء/الآية رقم ٧٩.

(٥) ابن جني/اللمع، ص ٣٠.

- نجح فائز.
- ضرب محمد الكلب.

ب-زيد مات.

- فائز نجح.
- محمد ضرب الكلب.

فعلى الرغم من التشابه في المعنى، بين هاتين الطائفتين من الأمثلة فإن ثمة فرقاً وظيفياً بينهما أشار إليه النحاة، يقول ابن يعيش: «... وذلك نحو قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد. فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إلى الفاعل ومقدّم عليه. سواءٌ فعل أم لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً، أنك لو قدّمت الفعل فقلت (زيد قام) لم يبق فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً معرضاً للعوامل اللفظية»[١].

ولهذا ميّز النحاة بين المسند إليه في أمثلة الطائفة الأولى وأمثلة الطائفة الثانية.

فالفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو أنّ الأولى تعبّر عن حدث أو فعل، بينما تعطي الثانية وصفاً لشخص أو شيء.... هذا هو القانون العام في العربية ما لم يكن ثمّة رغبة في توكيد عنصر من عناصر الجملة، فيكون ذلك سبباً في تغيير ترتيب عناصرها[٢].

والفرق الآخر بين الاسمية والفعلية يعود إلى الاسم الذي يؤديه وظيفة المسند إليه في كل منهما. إذ يُشترط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها، لأنّ المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عمّا لا يُعرف لا فائدة منه. وفي الأمثلة الآتية ما يوضّح:

أ- محمد يقرأ درسه.

- الرجل يعمل في المصنع.

---

(١) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٧٤.

(٢) wright, A grammar of Arabic language, 3ed. Ed combridge university press. vol 11. p,25.

- كل رجل يحب أن تعيش أسرته سعيدة.

ب- ولد يقرأ درسه.

- رجل يعمل في المصنع.

- رجل يحب أن تعيش أسرته سعيدة.

فأمثلة الطائفة (ب) لا تعد نحوية، لأن كلمة (ولد) في الأولى و(رجل) في الثانية والثالثة غير محددة الدلالة، مع أنها موضوع الحديث في النص، ولهذا ذهب النحاة إلى أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، ليصبح الإخبار عنه، كالعلم، والمعرف بالألف واللام، والضمير، واسم الإشارة والاسم الموصول، والمعرف بالإضافة، والنكرة المخصصة، إلى غير ذلك مما تجده مفصلاً في دراساتهم[1].

أمّا الفاعل، فلا يشترط فيه التعريف، لأنه مؤخّر عن الفعل الذي هو موضوع الحديث في الجملة الفعلية. وقد أنكر ابن الدّهان والرّضي ما اشترطه جمهور النحاة من وجوب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص، بحجة أنّ المبتدأ محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة في رأيهما[2]، تطّرد في الفاعل أيضاً مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص، وذلك في رأيي مدفوع لسببين:

الأول: إن اشتراك المبتدأ مع الفاعل في أنّ كليهما محكوم عليه غير صحيح، لأن المبتدأ هو موضوع الحديث، وليس كذلك الفاعل؛ لأن الجملة الفعلية عمادها الحدث.

الثاني: إنّ النصوص التي بين أيدينا من اللغة الفصيحة لا يكاد يرد فيها المبتدأ نكرة، إلا في حالات نادرة ضبطها النحاة، ولهذا فإنّ المحدثين الداعين إلى إجازة تقديم الفاعل يستبعدون قصداً، الأمثلة التي يكون الفاعل فيها نكرة ويقتصرون على أمثلة يكون الفاعل فيها معرفة كقوله (ظهر الحق) و(الحق

---

(١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/جـ١، ص٢١٥ – ٢٢٧.

(٢) الرضي الاسترابادي/شرح الكافية، جـ١، ص٨٨ وما بعدها.

ظهر)[١] و(سافر محمد) و(محمد سافر)[٢].

والفرق الثاني بين الفاعل والمبتدأ أن الفعل يوحّد مع الفاعل، سواء أكان الأخير مفرداً أم مثنى أم جمعاً. ويتطابق مع المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، ولو كان المسند إليه في هذه الحالة فاعلاً سواء تقدّم أم تأخر «لكانت هذه الفروق من صحة التعبير في الأولى، وعدم صحته في الثانية قائمة على غير أساس جوهري في علاقة أطراف الجملة بعضها ببعض»[٣].

ويتضح ذلك جلياً من خلال الجمل المتقابلة في هاتين الطائفتين من الأمثلة:

أ- فاز الشهيد.	ب- الشهيد فاز.
- فاز الشهيدان.	- الشهيدان فازا.
- فاز الشهداء.	- الشهداء فازوا

وذهب إبراهيم مصطفى من المحدثين إلى أن هذه التفرقة – لو صحت- لكانت كافية للتفريق بين الاثنين في الدّرس، ومبررة لتمييز كلّ نوع. «ولكن شيئاً من التأمل في حكم الاسمين والمقارنة بينهما يبين أن حكم المطابقة واحد في البابين، وذلك أنّ المطابقة لا تجيء تبعاً لأن المسند فعل أو اسم، ولا لأن المسند مبتدأ أو فاعل، بل تجيء تبعاً لتقدّم المسند إليه وتأخره»[٤]. واستدل على ذلك باسم الفاعل المتقدّم نحو: (فائز الشهداء). واستدلاله هذا لا ينهض دليلاً كافياً على صحة ما يذهب إليه، لأن كلمة (فائز) وإنْ انطبقت عليها خصائص الاسم فهي تقوم هنا، بعمل الفعل وتؤدي وظيفته، ولهذا انطبقت عليها أحكامه، «حتى أعرب الاسم الذي يليها فاعلاً لها»[٥].

وذهب بعض النحويين- تمشياً مع هذا المنهج في إجازة تقديم الفاعل- إلى أن الألف في (فازا) والواو في (فازوا) ليست ضمائر، وإنما هي علامات تدل

---

(١) مصطفى، إبراهيم/إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ١٩٣٧، ص ٥٥.
(٢) السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٠٤.
(٣) جمال الدين/البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٥٢.
(٤) مصطفى/إحياء النحو، ص ٦٥ وما بعدها.
(٥) المصدر نفسه/الموضع نفسه.

على أنّ المسند إليه جمع مذكر سالم أو مثنى أو جمع مؤنث[١]. والواقع أنها ليست كذلك، لأن تاء التأنيث ملتزمة سواء تقدم المسند إليه أم تأخر، إلا في حالات معينة، وهذه الضمائر لا تذكر إلا في حالة تأخر الفعل مما يجعلني أتفق مع بعض الباحثين المحدثين في أنها ضمائر لربط المبتدأ بالخبر، كالضمير المتصل في كلمة (دار) في قولنا: (زيد في داره) و(الزّيدان في دارهما) و(الزيدون في دارهم)، فهو في هذا ضمير يقصد منه ربط الخبر بالمبتدأ وهو اسم مضاف إليه[٢]. وهذا الرابط ضروري، لأن هذه الجمل تتألف في المستوى النحوي من جزأين منفصلين بعضهما عن بعض، ولهذا فهي بحاجة إلى رابط يربط بينهما[٣].

على أن بعض النحاة قد وقعوا في الخلط بين مذهب الكوفيين، فذهب إلى أنه يجوز على مذهب أهل الكوفة حذف اللاصقة المتصلة بالفعل في حالة تأخره يقول: «وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة، وهي صورة الإفراد فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قام والزيدون قام»[٤].

وهذا غير صحيح ولم يقل به أحدٌ من الكوفيين ولا مِنْ غيرهم، لأنه ليس لأحد أن يجيز في اللغة ما لا شاهد له، إضافة إلى أن الخلاف كان متركزاً حول حقيقة هذه اللاصقة لا حول وجودها أو عدمه.

والفرق الثالث بين المبتدأ والفاعل: المطابقة في النوع أي في التذكير والتأنيث، والمطابقة بين المسند والمسند إليه- في النوع- هي الأصل، على أن الفعل إذا أسند إلى مؤنث مجازي التأنيث جاز تأنيث الفعل وتركه، تقول: مرّ الأزمة بسلام، ومرت الأزمة بسلام، ولكنك لا تستطيع إلا أن تقول: الأزمة مرت بسلام. فالمطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر ألزم فيها بين الفعل والفاعل.

---

(١) السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص٢١٨.

(٢) الصعيدي/النحو الجديد، ص ١٣٥.

(٣)دك الباب، جعفر/الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني: نظرية الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث، مطبعة الجيل- دمشق، ١٩٨٠، ط١، ص١٧، ١٣٦.

(٤) الخضري، محمد عفيف الباجوري/حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت)، جـ١، ص١٦١.

والفرق الرابع بين المبتدأ والفاعل، هو أن المبتدأ قد يُحذف ولا يجوز حذف الفاعل بل إنه يستتر أو يضمر[١]. وهذا الفرق بين الحذف والاستتار أو الإضمار فرق صناعي، فالمبتدأ إذا لم يذكر في الجملة يقال إنه محذوف، وحين لا يذكر الفاعل يقال إنه مستتر، وهو فرق لا أثر له في القول، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به[٢].

وأضاف النحاة إلى الأسباب السابقة أسباباً أخرى، وهي على أهميتها في نظرهم لا تعدو أن تكون أسباباً شكلية لا أثر لها – لغوياً- في التفريق بين الفاعلية والابتداء، لأنها فروق تعود في غالبها إلى طبيعة اللغة وخصائصها التركيبية، وأهمّ هذه الفروق: «أن من شروط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك: زيدٌ قام أبوه وعمرو انطلق غلامه»[٣].

وأن الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك وجب أن يأتي بعده[٤]، ولذا لا يجوز يجوز تقديمه عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أوّلها[٥]، وأن الفاعل مرفوع بالفعل وليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه[٦].

رافعه[٦].

وإذا ما صرفنا النظر عن هذه الفروق الصناعية، فإن ثمة فروقاً وظيفية بين الفاعلية والابتداء، مما يجعل القول بتقديم الفاعل على إطلاقه قولاً في حاجة إلى إعادة نظر.

على أنّ الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى أهمية هذا الفرق، وذلك للمقارنة من حيث درجة التوكيد بين جملتين، إحداهما تقدّم فيها الاسم (الفاعل) على الفعل، والأخرى كان ترتيبها وفقاً للأصل: الفعل يليه الفاعل. إذ تحمل الأولى إضافة إلى معناها الأصلي معنى إضافياً وهو التركيز على من قام بالفعل. بخلاف الجملة الثانية التي تحمل خبراً ابتدائياً. لذا وجب- في رأيهم- أن تكون الأخيرة هي الأصل. والأولى مشتقة عنها أو محولة بحسب اصطلاحاتهم.

---

(١) القرطبي/الرد على النحاة، ص ١٠٥.
(٢) انظر: مصطفى/إحياء النحو، ص ٥٦.
(٣) الأنباري/أسرار العربية، ص ٨٣.
(٤) انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٧٥. الأنباري/أسرار اللغة، ص٧٩، السيوطي/همع السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص ٢٥٩.
(٥) المصادر السابقة/المواضع نفسها.
(٦) الخصائص/ابن جني، جـ٢، ص٣٨٥.

ومع أنني لا أنكر أن تكون هاتان الجملتان تحملان المعنى نفسه، وتختلفان في درجة التوكيد بين كل منهما، فإنني أرى أن هذا التوكيد لا يعود إلى ما ذهبوا إليه، وإنما هو آت من طبيعة اللغة العربية وخصائصها التركيبية والدلالية، لأنّ الفرق بين الجملة الفعلية والاسمية، هو أنّ الأولى تعبر عن حدث أو فعل، بينما تعطي الثانية وصفاً لشخص أو شيء، ما لم يكن ثمة رغبة في توكيد عنصر من عناصرها، فيكون هذا التوكيد سبباً في تغيير هذا الترتيب الذي ينبني عليه تغيير نوع الجملة من الفعلية إلى الاسمية.

وقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل[1]. مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الشاعر:

مَــــا لِلجمَــــالِ مَشْــــيُهَا وَئِيْــــدَاً   أجَنْــــدَلاً يَحْمِلْــــنَ أمْ حَديْــــداً[2]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

صَــدَدْتِ فأطْوَلــتِ الصُّــدُوْدَ وَقلمَــا   وِصَــالٌ عَلـى طُـوْلِ الصُّدُوْدِ يَـدُوْمُ[3]

---

(١) الخضري/حاشية الخضري، جـ٢، ص٣٨٥.

(٢) البيت للزباء في همع الهوامع، جـ٢، ص٢٥٥. حاشية الصبان/الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني، منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية بيروت- ج٢، ص٦٥.

(٣) سيبويه، الكتاب/ج٣ ص١١٥. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج١ ص ٣٣٧. وابن السراج/الأصول في النحو، جـ٢، ص ٢٤٣.

(٤) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٨٥)، ص ٦٢٦. وابن جني/الخصائص، جـ١، جـ١، ص١٨١.

المبحث الثاني

أغراض تقديم المسند إليه على الفعل

خلصنا في ما سبق إلى القول أنّ الفاعل قد يتقدم على الفعل، ولكنه بتقدمه يخرج من باب الفاعلية إلى الابتداء ليكون موضوع الحديث، والجزء الآخر خبراً عنه، لأن العرب إن أرادت الاعتناء بشيء قدمته(١)، وهو ما يسمى التغير في الرتبة، فالمتكلم حين يزحزح عنصراً من عناصر الجملة عن موضعه يرمي إلى أن يحدث في نفس المخاطب نوعاً من الصدمة أو لفت الانتباه تجعل بلوغ مراده أسرع ووقعه أشد(٢)؛ لأن الاسم لا يُؤتى به مُعرّى من العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإنك إذا قلت (عبد الله) فقد أشعرت السامع أنك قد أردت الحديث عنه فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً (قام، أو خرج)، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له، وقدمت الإعلام فيه، فتدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته.... وليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه والتقدمة عليه(٣). إذ إن هناك ترتيباً معتاداً يطرق الذهن لأول وهلة، وهذا الترتيب يمكن مخالفته، ولكن مجرد المخالفة ينبئ عن غرض ما، وذلك الغرض هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه التفات السامع إليها(٤).

ويؤكد هذا أيضاً ما أشرنا إليه من فرق بين الفاعل والمبتدأ، فإذا كان الفاعل نكرة وأردنا الاعتناء به فيجب تعريفه، وهذا التعريف واجب ليتحقق غرض الاعتناء والتوكيد، إذ لا يمكن الاعتناء بما هو غير معروف أصلاً!

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا

(١) انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٤. وأبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي/البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، جـ١، ص٤٢ وما بعدها.
(٢) دمشقية/خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص ١٥٨.
(٣) الجرجاني، عبد القاهر/دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، ط١، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٥٨ وما بعدها.
(٤) فندريس/اللغة، ص ٨٨.

مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[1]، فخاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المؤكدة بأنّ وإنما كان الأمر كذلك لأنهم في خطابهم لإخوانهم (شياطينهم) مخبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على اعتقاد الفكر، مصرون على التمادي في الجحود والإنكار، ولهذا وجهوه بالجملة الاسمية بخلاف خطابهم للمؤمنين، فإنما كان عن تكلف وإظهار للإيمان خوفاً ومداجاة من غير عزم عليه، ولا شَرح صدرهم به[2].

على أنّ المبتدأ قد يقع نكرة، إذا كانت هذه النكرة مفيدة، أو إذا كانت الجملة تحمل خبراً خارجاً عن المألوف، ويقتضي بسبب ذلك مزيداً من التوكيد. نحو قولهم: شجرة سجدت!، وبقرة تكلمت![3] وذلك متضمن في اشتراط إفادة النكرة، لأن كلاً من كلمة شجرة وكلمة بقرة نكرة مفيدة، إذ إنّ المقصود هنا ليس الإخبار عن شجرة مخصصة أو بقرة بعينها، وإنما المقصود هذا الجنس بالذات دون غيره ولم يقصد معين منه، وهو ما اشترطه النحويون للابتداء بالنكرة وأطلقوا عليه العموم[4].

ومثله أيضاً قولهم: «شر أهرّ ذا ناب»[5] «فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي ما أهرّ ذا ناب إلا شرٌ، ولكنت على درجة من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: «ما أهرّ ذا ناب إلا شر» كان ذلك أوكد، ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلا زيد، أوكد من قولك: قام زيد»[6].

وفي مسألة وجوب التطابق في العدد بين عناصر الجملة الاسمية دون الفعلية تأكيد على ذلك؛ لأن الجملة من نحو: (ذهب الرجلان) تحتوي على علاقة إسناد واحدة بين المسند (ذهب والمسند إليه (الرجلان) فقط، على حين أن الجملة من نحو: (الرجلان ذهبا) تحتوي على علاقتي إسناد: الأولى بين

---

(١) سورة البقرة/الآية رقم ١٤.
(٢) مطلوب، أحمد/أساليب بلاغية- وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٠، ط١، ص١٤١.
(٣) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٣٠. وقد ذكر السيوطي هذين المثالين تحت النكرة التي يقصد بها العموم.
(٤) ابن جني/الخصائص، جـ١، ص٣١٩.
(٥) الميداني/مجمع الأمثال، جـ١، ص٣٧٠، رقم المثل ١٩٩٤.
(٦) الجرجاني/دلائل الإعجاز، ص١٦٠ وما بعدها.

المبتدأ والخبر، والأخرى بين الفعل وفاعله.

وقد استقصى عبد القاهر الجرجاني الأغراض التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل، وجميعها ذات علاقة بالتوكيد، أهمها: أن يكون الخبر خلافاً للعادة، أو فيما اعترض منه شك، أو تكذيب مدّع، أو لمعنى المدح، أو فيما القياس على مثله ألا يكون[1].

على أن المتكلم قد يحتاج إلى أن يؤكد قوله بغير مؤكد في التركيز على الفاعل، فيقدّم الاسم على الفعل، ثم يبرز الضمير المستتر في الفعل، نحو: (علي أكرم هو محمداً) و(الفتاة ذهبت هي إلى الحقل). فأصل بناء الجملة الأولى (أكرم علي محمداً)، والأخرى (ذهبت الفتاة إلى الحقل)، فلما أريد التركيز على الفاعل قدّم، فأصبح التركيب (علي أكرم محمداً) و(الفتاة ذهبت إلى الحقل). ولمزيد من التوكيد أبرز الضمير المستتر في الفعل، وأكثر منه توكيداً أن يؤكد الضمير المنفصل توكيداً معنوياً بالنفس أو العين، نحو: (علي أكرم هو نفسه محمداً) و(الفتاة ذهبت هي عينها إلى الحقل). ويكون الخبر في هذه الحالة خبراً إنكاراً مؤكداً بمؤكدات ثلاثة: تقديم المسند إليه، وإبراز الضمير، وتوكيد بالنفس أو العين.

ومثله أيضاً في التركيز على الفاعل، إبراز الضمير الواجب الاستتار[2]، كالمرفوع بفعل الأمر والمضارع في حالتي التكلم والخطاب نحو:

أ-	ب-
أ- اضربْ علياً.	ب- اضربْ أنت علياً.
- أضربُ علياً.	- أضربُ أنا علياً.
- نضرب علياً.	- نضرب نحن علياً.
- تضربُ علياً.	- تضربُ أنت علياً.

لأنه لما كانت هذه الضمائر واجبة الاستتار في حالة كون كل منها فاعلاً، كان بروزها توكيداً للضمائر المستترة.

ولمزيد من التوكيد في هذه الحالة أيضاً يمكن أن يتقدم الضمير، على الفعل

(١) المرجع السابق/الموضع نفسه.
(٢) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص ٣٥٠، ٣٥١.

نحو: (أنت اضرب علياً) و(أنا أضربُ علياً) و(أنت تضربُ علياً) و(نحن نضربُ علياً). غير أن الحالة الأولى غير جائزة، لاحتمالية اللبس فيها، إذ إن السامع لا يستطيع معرفة ما إذا كان الضمير المبرَز فيها للتوكيد أم أن المقصود منه تنبيه المخاطب، وذلك بندائه مع حذف حرف النداء، وتكون جملة الأمر لا توكيد فيها، أما في الجملة: اضرب أنت علياً، فليس ثمة لبس، ولذا وجب أن يكون الضمير (أنت) في هذه الحالة توكيداً للضمير المستتر الذي لا يجوز تقديمه ويجب استتاره[1].

على أنّ إبراز الضمير قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اختلاف أساسي في معنى الجملة، وذلك إذا وقعت في سياق النفي، فأنت إذا قلت: «ما ضربتُ زيداً، فإنك تنفي عن نفسك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضُرب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك أو أن لا يكون قد ضُرب أصلاً، فإذا قلت: ما أنا ضربت زيداً، لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب»[2].

وثمة حالات يكون فيها تقديم الاسم أو الضمير على الفعل واجباً، دون أن يكون هناك غرض في المعنى، بل لمقتضيات التركيب، كتقدّمه بعد واو الحال، ويتضح ذلك من خلال المثاليين التاليين: (عاد الطلاب من المسرح ويضحكون) و(عاد الطلاب من المسرح وهم يضحكون). فالجملة الأولى غير نحوية، لأن الفعل المضارع بعد واو الحال لا يصلح إلا مبنياً على اسم[3]، ومثاله قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴾[4].

ومثله أيضاً بروز الضمير المستتر إذا عُطف الظاهر على الضمير المستتر في الفعل، نحو (اذهب وأخوك إلى السوق). (اذهب أنت وأخوك إلى

(١) عمايرة/رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في ضوء علم اللغة المعاصر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٢، عدد ٨، ص ٦٧.
(٢) الجرجاني/دلائل الإعجاز، ص ١٥٤.
(٣) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص ٢٩١.
(٤) سورة يوسف/الآية رقم ١٠٢.

السوق). أمّا إذا كانت هذه الواو لغير العطف كالمعية مثلاً، فلا يشترط بروز الضمير، نحو: (اذهب وأخاك إلى السوق).

وقد يتقدم المسند إليه على الفعل لغرض غير التوكيد، كمقابلته مع اسم آخر ولهذا الغرض يستخدم التركيب (أما... فـ...). يكون الاسم الذي نريد مقابلته بعد الأداة، والاسم المقابل به في جملة سابقة نحو: «يستعمل الناسُ اللغة الفصيحة في الكتابة، أما العامية فتستعمل في الحديث اليوميّ» ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[1]، لأن المراد مقابلة حال المؤمنين وما ينتظرهم من نعيم بحال غيرهم وما ينتظرهم من جزاء.

ومثله في المقابل ولكن بشيء من التوكيد ورود أمّا دون حديث سابق أو ما يشعر بالمقابلة، نحو: (أمّا محمد فمنطلق) ويأتي التوكيد في هذه الحال من قبل أنّ عدم ذكر المقابل يشير إلى أنّ محمداً هو المنطلق لا أحدَ غيره.

وقد تحذف (أمّا) وتبقى (الفاء) وعلى ذلك يمكن تخريج الآيتين الكريمتين: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[2]، وقوله:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]. اللتين ذهب النحاة في تخريجهما مذاهب شتى[4]. لأنه لا يمكن اعتبار الزانية والزاني في الآية الأولى والسارق والسارقة في الآية الثانية مبتدأ، والفعل الذي يليهما خبراً لهما، لأن خبر المبتدأ يجب أن يكون خالياً من الفاء وألا يكون طلبياً[5]. ومثل هذا التركيب يقتضي أن يكون خبر المبتدأ فيه محذوفاً تقديره «في ما يتلى عليكم»[6]، أو: في الفرائض، وذلك بعد

(١) سورة النساء/الآية رقم ١٧٥.
(٢) سورة النور/الآية رقم ٢.
(٣) سورة المائدة/الآية رقم ٣٨.
(٤) انظر: الانصاري، أحمد مكي/سيبويه والقراءات: دراسة تحليلية معيارية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٢٢، ١١٣.
(٥) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص١٤.
(٦) سيبويه/الكتاب، جـ١ـ ص ١٤٣.

قوله جل ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ (١). أو أنّ الاسم المتقدم على الفاء خبر لمبتدأ محذوف(٢).

ويمكن تخريج الآيتين الكريمتين على أنّ الفاء فيهما واقعة في جواب، «أمّا» المحذوفة، لأن النص القرآني يتضمن أحكاماً عامة، غير مخصصة بمعين. فقوله تعالى (السارق والسارقة، والزانية والزاني)، لا يعني سارقاً معيناً ولا زانية معينة، وإنما يناظر قولنا (من سرق) وكما أنّ (من) لا يكون إلا رفعاً، فإن كلمة السارق حقها الرفع، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام(٣).

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الرّضي الاستراباذيّ من أنّ الألف واللام في الزانية مبتدأ موصول فيه معنى الشرط(٤). ومعنى (السارق) الذي سرق وليس ذلك بمنزلة (زيد فمنطلق)، لأن زيداً لا يدلّ على معنى يستحق أن يكون الانطلاق مسبباً له، كما في السارق، فإنّ في السارق معنى ترتّب عليه قطع يده(٥). والنص القرآني في معرض المقابلة وتفصيل الأحكام. فالزاني حكمه كذا، وأما السارق فحكمه كذا، وقد صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على التقيد، وهو أسلوب عربي صحيح سائغ(٦).

وغالباً ما يلازم (أمّا) معنى التفصيل عند تكرار (أمّا) نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ .... وَأَمَّا الْغُلَامُ....وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ (٤) فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ (٥) وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا

---

(١) سورة النور/الآية رقم ١. انظر: الأنباري/البيان في غريب إعراب القرآن، جـ٢، ص١٩١.
(٢) ابن مضاء/الرد على النحاة، ص١١٩.
(٣) الفراء/معاني القرآن، جـ٢، ص٣٠٦. وانظر: إبراهيم مصطفى/إحياء النحو، ص ١٥٥.
(٤) الرضي/شرح الكافية، جـ١، ص١٧٨.
(٥) ابن مضاء/الرد على النحاة، ص ١٠٢.
(٦) مصطفى/إحياء النحو، ص ١٥٥.
(٧) سورة الكهف/الآيات (٧٩، ٨٠، ٨٢).

بِرِيحٖ صَرۡصَرٍ عَاتِيَةٖ ﴾[1]، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا ﴾[2].

أمّا تقدم المسند على المسند إليه في هذا الأسلوب نحو: (أما قائم فزيد)[3] فلست أرى له مسوغاً، إضافة إلى أنني لم أجد في اللغة الفصيحة شاهداً واحداً عليه، الأمر الذي يجعلني أذهب إلى اعتبار هذا التعبير من قبيل الأمثلة المصنوعة، ومثله كذلك (أما فزيد منطلق)[4].

وقد ذهب النحاة إلى اعتبار (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد مؤول بمهما يكن من شيء، ولا يليها الفعل، لأنها قائمة مقام حرف الشرط وفعله، فلو وليها فعل لتُوهم أنه فعل الشرط. ولم يُعلم أنها قائمة مقامه[5]، فلمّا حُذفت جملة (مهما يكن من شيء) وقعت الفاء الرابطة للجواب بعد حرف الشرط مباشرة، وفي ذلك قبح، فزحلقت الفاء وقدم عليها بعض الجواب لإصلاح اللفظ، لأنه يُستكره أن تلي الفاء الأداة[6]؛ أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف معطوف عليه. وعلى هذا فإنّ بعد (أمّا) جملة محذوفة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة الشرط غير الظّرفي، والجملة المذكورة بعد (أمّا) والمفصول بالفاء بين جزأيها هي في محل جزم لأنها جواب شرط جازم مقترن بالفاء[7].

وربما يعود مصدر توهم النحاة هذا إلى قول سيبويه، وأما (أمّا) ففيها

(١) سورة الحاقة/الآيات من (٤- ٦).
(٢) سورة البقرة/الآية رقم٢٦.
(٣) السيوطي/المطالع السعيدة في شرح الفريدة- تحقيق: نبهان حسين ياسين، دار الرسالة، بغداد ١٩٧٧، جـ٢، ص١٢٣.
(٤) ابن جني/الخصائص، جـ١، ص٣١٢.
(٥) انظر: الزمخشري/المفصل، ص٣٢٣. ابن الناظم/شرح ألفية ابن مالك، ص٢٧٩. الصاوي/شرح المغني وشواهده، ط١، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨، جـ١، ص٤٠١.
(٦) الأنباري/البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد- دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩، ص٦٦.
(٧) قباوة، فخر الدين/إعراب الجمل وأشباه الجمل- دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١، ط٣، ص٤٩.

معنى الجزاء. كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً[1]، واستدل النحاة على شرطيتها بوقوع الفاء في جوابها بطريقة السّبر والتقسيم، وذلك بأن تذكر الوجوه المحتملة ثم تختبر ما يصلح منها، وتنفي ما عداه[2]. لأن هذه الفاء إما أن تكون عاطفة وإما استئنافية وإما زائدة، وإما رابطة للجواب، فلو كانت للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه، ولا يمكن أن تكون استئنافية لعدم اكتمال معنى الجملة، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، وإذا امتنع أن تكون عاطفة أو استئنافية أو زائدة لم يبق إلا أن تكون رابطة لجواب الشرط[3].

ونفى السيوطي أن تكون هذه الفاء واقعة في جواب الشرط، وذهب إلى أنّ «هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة من قياسها، لأنها لم تجئ رابطة لجملتين ولا عاطفة مفرداً على مثله، والتعليل يكون (أمّا) في معنى الشرط ليس بجيد، لأن جواب (مهما يكن من شيء) لا تلزمه الفاء، إذ كان صالحاً لأداة الشرط والفاء لازمة بعد (أمّا) كان ما دخلت عليه صالحاً لها أم لم يكن، ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أبال به، ويمتنع في أمّا. ويجب ذكر الفاء، فدلّ على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك»[4].

وذهب المذهب نفسه الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤكداً أن المعنى الأصلي الثابت لِـ(أمّا) هو التوكيد والتفصيل، وأما الشرط فمستفاد من القصر الذي تتضمنه، ولذلك كان ذكرها بين حروف الشرط لا مسوغ له[5]. ودعا إلى إسقاطها من بين حروف الشرط، وجعلها حرف توكيد وتفصيل، وإعراب الجملة المصرح بها بعدها تبعاً لموضعها من الكلام دون التأثر بتفسيراتها الصّناعية وما تضمنته من حذف وتقدير.

إضافة إلى أن الشرط، يعني في الأصل ارتباط حدث بآخر ارتباطاً مسبباً

(١) سيبويه/الكتاب، جـ٤، ص٢٣٥.
(٢) السيوطي/الاقتراح، ص ١٤٠.
(٣) الصاوي/شرح المغني وشواهده، جـ١، ص٤٠١.
(٤) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص ٦٧.
(٥) قباوة/إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٥٦.

يكون أحدهما سبباً والآخر نتيجة[١]، وهذا يقتضي ارتباط الحدث الآخر بالأول، فيقع لوقوعه ويمتنع لامتناعه، وتفسير (أمّا زيد فمنطلق) بمهما يكن من شيء فزيد منطلق، ليس فيه معنى السببيّة، إلا أن يكون انطلاق زيد لحدوث كل شيء من أمره، أو أن يكون كل شيء منه سبباً في انطلاقه[٢].

ومن المعاني التي يتقدم لأجلها المسند إليه على المسند معنى الحصر، أي حصر الفعل في فاعل بعينه دون غيره، ويتبع الاسم عند ذلك بالضمير متلوّاً بالاسم الموصول ثم الحدث نحو: (محمد هو الذي أدّى الأمانة)، وذلك إذا لم يؤد الأمانة غيره إمّا على سبيل الحقيقة أو المجاز، كما يمكن أن يؤدي الغرض نفسه تركيب آخر، وذلك بأن يتقدم الاسم الموصول الدال على المسند إليه ثم الجملة ثم يأتي بضمير الاسم متلواً به نحو: (الذي أدّى الأمانة هو محمد).

وقريب من هذا - ولكن بشيء من الاختلاف قليلاً- تقديم المسند إليه على الفعل الماضي، خاصة بعد أداة الشرط (إنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا﴾[٣]، وقوله: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[٤]، لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به[٥]، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان الشرط مقتضياً للفعل فلا يجوز تقدير الابتداء، لأنّ الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجوز فيه تقدير الفعل، إذ إن حقيقة الابتداء التعري من العوامل اللفظية الظاهرة والمقدرة[٦].

ولم يألُ النحاة جهداً في محاولة تخريج هذه الجمل وأمثالها، على كثرة ورودها في اللغة، فذهب البصريون إلى أن الاسم يرتفع بفعل مقدّر دلّ عليه

---

(١) انظر: المرجع السابق/الموضع نفسه، وأرى أن العلاقة بين الشرط والجزاء ليست سببية مطلقة، وإنما هي اشتراط وقوع الجزاء لوقوع الشرط فقط أو تعليق حدوثه على حدوث الشرط، وهذا أيضاً غير متحقق في هذا التركيب.
(٢) المرجع نفسه/الموضع نفسه.
(٣) سورة النساء/الآية رقم ١٢٨.
(٤) سورة التوبة/الآية رقم ٦.
(٥) انظر سيبويه/الكتاب، جـ١، ص١١٩، ٢٦٣.
(٦) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ص٦٢٠.

الظاهر، فهو فاعل لفعل محذوف على شريطة التفسير[١]. لأنه لا يجوز أن يُفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل[٢]، وهذا يقتضي أن يكون الاسم بعد أداة الشرط مرفوعاً بفعل مقدر دلّ عليه الظاهر[٣]، وأن يكون تركيب الجملة على النحو الآتي: (وإن استجارك أحد استجارك هو). وعندئذ فإن جملة (استجارك هو) الأخرى، لا تحتمل إلا أن تكون تفسيراً للأولى أو توكيداً لفظياً لها، ولا ضرورة هنا للتفسير، لأن معنى الجملة واضح دون تقدير مفسّر، إضافة إلى أن التوكيد اللفظي للجملة يُخرج التركيب عن المعنى المقصود منه. إذ إن الغرض من هذا التقديم هو التركيز على الاسم المتقدّم والعناية به خاصة، لا على مضمون الجملة جميعها، واقتضاء الشرط للفعل لا يتناقض مع تقديم الاسم دون تقدير، لأن التركيب (أحدٌ استجارك) هو ذات التركيب (استجارك أحد) غير أنه محوّل عنه بتقديم المسند إليه، والفعل الذي يقتضيه الشرط في الحالتين موجود.

أما سبب تقدير النحاة للفعل فهو تمسكهم بأساس شكلي هو أنّ هذه الجملة مصدرة باسم، ولما كانت القاعدة النحوية لا تجيز دخول هاتين الأداتين على الجملة الاسمية، قدّروا لها أفعالاً تتصدر هذه الجمل، في حين أنّ هذه الجمل لا تختلف عن الجملة الفعلية إلا في ترتيب كلماتها. ولا قيمة لهذا الترتيب معنوياً مقابل ما يفصح عنه السياق الفعلي فيها[٤]، «وقد أجاز الأخفش والفرّاء اعتبار الاسم بعد (إنْ) مبتدأ دون تقدير»[٥].

أما الكوفيون فيرون أنّ الاسم المتقدم بعد (إنْ) يرتفع بما يعود عليه من الفعل من غير تقدير فعل. وذلك في (إنْ) خاصة دون غيرها، لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوّتها جاز تقديم المرفوع معها[٦]. وهذا المذهب أقرب إلى واقع اللغة وطبيعتها من مذهب أهل البصرة، لأنه يُبعد عن التركيب كثيراً من التقدير والتأويل المصنوع.

---

(١) الصاوي/شرح المغني وشواهده، جـ١، ص ٥٧٨.
(٢) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ص ٦١٦.
(٣) الأنباري/البيان في إعراب غريب القرآن، جـ١، ص٣٩٤.
(٤) آل ياسين/الدراسات اللغوية عند العرب، ص ٣٦٨.
(٥) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١٥)، جـ٢، ص٦١٦.
(٦) المصدر نفسه/الموضع نفسه.

ولا يختلف الأمر في الجملة السابقة عنه في جملة (إذا) نحو قوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1] التي ذهب البصريون إلى أن السماء فيها فاعل لفعل محذوف على شريطة التفسير، كما في جملة (إنْ).

غير أن الكوفيين قد ذهبوا إلى إعراب الاسم المتقدم بعد (إذا) مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده[2]. ورد أبو البركات الأنباري على الكوفيين والأخفش محاولاً إثبات فساد ما ذهبوا إليه بقوله: «إنّ حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه، بطل تقدير الابتداء، لأنّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، لأنّ حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل المظهرة والمقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء»[3].

استدل ابن جني على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، بقول الشاعر ضيغم الأسدي:

إذا هُوَ لَمْ يخِفْنِي فِي ابن عَمِي وَإنْ لَمْ ألقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُوْمُ[4]

فقال: «ألا ترى أنّ (هو) من قوله (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء... أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له؛ وما كانت هذه سبيله لم يَجز إضماره، وقولك: (لم يخفني الرجل الظلوم) إنما هو تفسير لـ(هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصّة لا بدّ أن تفسره الجملة... فإذا ثبت أنّ هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه؛ وإذا لم يقم عليه دليل بَطُلَ إضماره»[5].

إضماره»[5].

(١) سورة الانشقاق/الآية رقم ١.
(٢) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ص ٦٢٠.
(٣) المصدر السابق/الموضع نفسه.
(٤) ابن جني/الخصائص، جـ١، ص١٠٥.
(٥) ابن جني/الخصائص، جـ١، ص١٠٤ ــ ١٠٥.

ومثله أيضاً الاستفهام بالهمزة أو بهل المركبة[1] حين يتقدّم الاسم فيها على الفعل نحو: (أزيد قام؟)، (هل زيد قام؟) إذ عدّ النحاة المرفوع بعد هاتين الأداتين فاعلاً بفعل مضمر يفسره الظاهر[2]، وذلك؛ «لأنك إنما تستفهم عمّا تشك فيه وتجهل عمله، والشك إنما هو واقع في الفعل، أما الاسم فمعلوم عندهم، وإذا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعل فالاختيار أنْ لا يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر»[3].

على أنّ ابن يعيش قد أغفل في تعليله هذا المعنى إغفالاً كلياً، ولم يتنبّه إلى الفرق المعنوي الكبير بين هاتين الجملتين وأمثالها، وجملتين تقدم فيهما الفعل على الفاعل، فقال: «إنك إنما تستفهم عمّا تشك فيه يحمل جوهر القضية، فالمتكلم حين يُقدم الاسم يرمي إلى جعله غرض الكلام المستفهم عنه، ليعرف ما إذا كان (زيد) هو الذي قام دون غيره، أم أن الذي قام شخص آخر غير زيد، غير أنّ ابن يعيش بعد اختياره ارتفاع الاسم على الفاعلية، عاد إلى القول: ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه، لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ أو الخبر»[4].

---

(١) عبد العزيز عتيق/علم المعاني، وقصد بالمركبة هي التي يستفهم بها عن وجود شيء لشيء أو عدمه، نحو: هل نهر النيل يصب في البحر الأبيض، فالعلم بوجود نهر النيل أمر لا شك فيه، ولكن المجهول عنه والمطلوب معرفته هو ثبوت صبه في البحر الأبيض أو نفيه عنه، ولهذا يجاب عنه أيضاً في الإثبات بنعم وفي النفي بلا. انظر: ص١٠٠ وما بعدها.

(٢) الزمخشري/المفصل، ص٢٢. وابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٨٨.

(٣) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص ٨١.

(٤) المصدر السابق/الموضع نفسه.

المبحث الثالث

مطابقة الفعل للفاعل

١- من حيث الجنس:

يطابق الفعل الفاعل من حيث الجنس فتلحق بالفعل المسند إلى اسم مؤنث حقيقي علامة تأنيث يسميها النحاة تاء التأنيث تكون على شكل لاحقة في نهاية الفعل. وفي الأمثلة الآتية ما يوضح:

أ- قام فاطمة. ب- فاطمة قام.

- قامت فاطمة. - فاطمة قامت.

يتضح من المثالين السابقين أنه إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث[1] يجب أن تلحق تاء التأنيث بالفعل سواء تقدّم الفعل أم تأخر. أمّا إذا كان الفاعل مجازي التأنيث فيجوز إن تقدّم الفعل أن تلحقه علامة التأنيث أو أن يخلو منها. فإذا تأخر وجب اتصالها، كما يتضح من خلال الأمثلة التالية:

أ- الشمس طلعت. ب- طلع الشمس.

- الشمس طلع. - طلعت الشمس.

ويعلل ابن يعيش وجوب دخول تاء التأنيث على الفعل إذا أُسند إلى فاعل حقيقي سواء تقدّم أم تأخّر، بخلاف المؤنث المجازي بقوله: «إن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى، من حيث كان مدلوله مؤنثاً، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على مؤنث تحته، فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه»[2]، إضافة إلى أن «التأنيث لمّا لم يكن حقيقياً ضعف

(١) المؤنث الحقيقي: هو ما كان بإزائه ذكر، نحو: امرأة ورجل وناقة وجمل. أما المؤنث غير الحقيقي (المجازي): فأمر راجع إلى اللفظ، وذلك بأن تلحق به علامة التأنيث من غير أن يكون ذلك راجعاً إلى المعنى، انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص٩١، ٩٢.

(٢) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص ٩٢.

ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه»[1].

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا فصل بين الفعل وفاعله فاصل سواء كان الفعل مؤنثاً حقيقيَّ التأنيث أم مجازيّه، لأن الفاعل سد مسد علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث[2]. «على أنّ تأنيث الفعل أكثر إلا إذا كان الفاصل (إلا) فالتذكير واجب وفقاً للبصريين»[3].

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه أيضاً إذا كان الفاعل جمع تكسير، «لأن الجمع يُكسب الاسم تأنيثاً، وبه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى... فلذلك إذا أُسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده وتذكيره، ألا تراك تقول: قامت الرجال، وقام النساء، فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد فيه مذكر، وهو رجل وتذكر فعل النساء مع أن الواحد امرأة»[4] وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [5]، [5]، وقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[6] .

وذهب البصريون إلى أنّ حقّ كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة النظم في جمعي التصحيح أوجب للتذكير مع المذكر، وللتأنيث مع جمع المؤنث، وخالف الكوفيون فجوّز فيها الوجهين. ووافقهم على ذلك أبو علي الفارسي، وشاهدهم عليه قول الشاعر:

فبَكَــى بَنَــاتِي شَــجْوَهُنَّ وَزَوْجــي   وَالظّــاعِنُونَ إلــيَّ ثــمَّ تَصَــدَّعُوْا[7]

---

(١) ابن جني/الخصائص، جـ٢، ص٤١٥. وانظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص٩٤.
(٢) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥- ص٩٢. ابن هشام/شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية- العربية- دراسة وتحقيق: هادي نهر- مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧، جـ٢، ص٢٩١.
(٣) ابن هشام/شرح اللمحة البدرية، جـ٢، ص ٢٩١.
(٤) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص١٠٣.
(٥) سورة الحجرات/الآية رقم ١٤.
(٦) سورة يوسف/الآية رقم ٣٠.
(٧) البيت من الكامل وهو لأبي ذويب في أوضح المسالك ج٢، ص١١٦؛ وبلا نسبة في الخصائص، ج٣، ص٢٩٥.

وأورد النحاة شواهد على تذكير الفعل وتأنيثه سواء كان الفاعل مؤنثاً أم مذكراً وذلك حملاً على المعنى[1]. وعليه قول الشاعر: عامر بن جوين:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلا أرْضٌ أبْقَلَ إبْقالَهَا[2]

وذهب بالأرض إلى الموضع والمكان[3] وعليه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً﴾[4] أي هذا الشيء أو هذا المرئي ونحوه، وقالوا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[5] ، إنه أراد بالرحمة بالرحمة هنا المطر[6].

وذكر سيبويه أن تذكيرَ المؤنث لغةٌ، فقال: (إنّ من العرب من يقول قال فلانة)[7]. وورد التذكير أيضاً مع ضمير المؤنث في الشعر كقول الأعشى:

فإمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّة فَإنَّ الحَوَادِثَ أوْدَى بهَا[8]

على أنّ معظم الشواهد في مخالفة الأصل هي من قبيل تذكير المؤنث وهو كثير، لأنه ردُّ نوع إلى الأصل، ولكنّ تأنيث المذكر أذهب في التناكر

---

(١) الأنباري/البيان في غريب إعراب القرآن، جـ١، ص٣٦٥.
(٢) للبيت رواية أخرى، هي (ولا أرض أبقلت إبقالها)، وهي رواية ابن كيسان وأبي حاتم السجستاني، وعليها فلا شاهد في البيت، انظر: خالد عبد الكريم جمعة/شواهد الشعر في كتاب سيبويه- مكتبة دار العروبة- الكويت، ١٩٨٠، ط١، ص٤٤٣. وذكر البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ج٢ ص١٠٨ والخصائص ج٢ ص٤١١ والرد على النحاة ص٩١، وهمع الهوامع ج٢، ص١٧١، ومغني اللبيب، ج٢، ص٦٥٦.
(٣) ابن جني/الخصائص، جـ٢، ص٤١٢. وابن يعيش/شرح المفصل، جـ٥، ص٩٤.
(٤) سورة الأنعام/الآية رقم ٧٨.
(٥) سورة الأعراف/الآية رقم ٥٦.
(٦) ابن جني/الخصائص، جـ٢، ص٤١٢.
(٧) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص٣٨.
(٨) انظر: ابن يعيش/شرح المفصل ج٥، ص٩٥ وسيبويه/الكتاب، ج٢، ص٤٦ والبيت بلا نسبة نسبة في أوضح المسالك ج٢، ص١١٠ وفي الإنصاف ص ٧٦٤ والأشموني/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ١، ص٣١١.

والإعراب[1].

وعليه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[2]، وقولهم: (ذهبت بعض أصابعه) أنث ذلك لمّا كان بعض السيارة السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً[3]. كما أنه مضاف إلى مؤنث، هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، فلو قال: (ذهب عبدُ أمك) لم يحسن[4]. وعدّ الآلوسي تأنيث المذكر من الضرائر[5].

٢- من حيث العدد:

يطابق الفعل المسند إليه من حيث العدد، إذا تقدّم المسند إليه على الفعل نحو: الولد قام، الولدان قاما، الأولاد قاموا، أمّا إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر، وكان الفعل مقدّماً، فإنه يلتزم حالة واحدة هي حالة الإفراد، قام الولد، قام الولدان، قام الأولاد، ولا يجوز في هذه الحالة إبراز الضمير على شكل لاحقة في نهاية الفعل إلا في لهجة خاصة سماها النحاة «لغة أكلوني البراغيث»[6].

---

(١) ابن جني/الخصائص، جـ٢، ص٤١٥.

(٢) سورة يوسف/الآية رقم ١٠. وقراءة (تلتقطه) بتأنيث الفعل قراءة شاذة، قرأ بها الحسن البصري كما في معاني القرآن جـ٢، ص٣٦، والدر المصون/جـ٦، ص٤٤٧، ومصطلح الإشارات، ص٢٩٦، وقراءة السبعة والعشرة (يلتقطه) بتذكير الفعل.

(٣) ابن جني/الخصائص، جـ٢، ص٤١٥.

(٤) سيبويه/الكتاب، جـ١، ص٥١.

(٥) انظر: الآلوسي/الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر- مكتبة دار البيان، بغداد- دار صعب، صعب، بيروت، (ذكر الألوسي أن مذهبه هذا موافق لما ذهب إليه الشيخ أبو سعيد في كتابه (لسان العرب في فنون الأدب) ومن وافقه على ذلك. وجمهور النحاة على خلاف، فإنهم ذهبوا إلى أن المضاف يكتسب من المضاف إليه أموراً كثيرة منها التذكير والتأنيث بشروط مفصلة في موضعها) ص١٢٧ – ١٣٠.

(٦) يشير ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وجـــردوا الفعـــل إذا أســـندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقـد يقـال سـعدا وسـعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند

انظر: ابن مالك/تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٥٠، وأطلق عليها ابن مالك لغة «يتعاقبون» إشارة إلى الحديث الشريف. وانظر: ابن الناظم/ص٨٣. السيوطي/همع الهوامع، جـ٢،

وذكر لها عدة شواهد، فمن الشعر، قول الشاعر:

يَلوْمُــــوْنَنِي فـــي اشْـــتِرَاء النَخِيْـــل
أهْلِـــــي فكلهُـــــمُ يَعْــــذِلُ[1]

وقوله:

تَـــوَلى قِتَـــالَ المَـــارِقِيْنَ بِنَفْسِـــهِ
وَقـــدْ أسْـــلمَاهُ مُبْعَـــدٌ وَحَمـــيمُ[2]

وقوله:

رَأيْـــنَ الغَـــوَانِيْ الشَّـــيْبَ لاحَ بعَارضِـــيْ
فأعْرَضْـــنَ عَنّـــي بالخُـــدُوْدِ النَّوَاضِـــرِ[3]

ومن الحديث الشريف قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وفي صلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم: وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون»[4]، ومن القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى

ص٢٥٦. حسن عون/دراسات في اللغة والنحو العربي، ص٥٣. ومحمد حسين الياسين/الدراسات اللغوية عند العرب، ص ٣٥٥.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها؛ عبد الحميد، محمد محيي الدين/أوضح المسالك ج١، ص١٤٣، ابن عقيل/شرح ابن عقيل، جـ١، ص٤٧٠.السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص ٢٥٧.

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام، أوضح المسالك، ج١، ص٤٦٩، ومغني اللبيب ص٥٩١، شرح ابن عقيل/جـ١، ص٤٦٩، وهمع الهوامع، ج١، ص١٦٠.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان، أوضح المسالك، ج١، ص٤٧١، حاشية الصبان ج٢، ص٦٧ وشرح ابن عقيل ج١، ص٢٤٠.

(٤) صحيح البخاري/للإمام شيخ الحفاظ البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه. كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث ٥٥٥، المجلد الأول، سنة النشر ١٩٩٨م، ص٣٩٠. ابن مالك/تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٥٠ (التمهيد).

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٢].

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه اللاحقة المتصلة بالفعل اختلافاً كبيراً، فهي عند سيبويه حرف دالٌ على المثنى والجمع، كدلالة التاء في (قالت) على التأنيث ولا محل لها من الإعراب[٣]، والاسم الذي بعدها مرفوع بالفعل كما ارتفعت هند في قولهم: (قامت هند)[٤].

وذهب الفراء في تأويلها مذهباً آخر حيث يقول: «وقوله وأسروا النجوى، إنما قيل: وأسروا لأنها للناس الذين وصفوا باللهو واللعب و(الذين) تابعة للناس مخفوضة كأنك قلت: اقترب الناس الذين هذه حالهم وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة، وكأنك جعلتها تفسيراً للأسماء التي في (أسرّوا)، كما قال فعموا ثم صمّوا ثم تاب الله عليهم. ثم عَموا وصمّوا كثيراً منهم»[٥].

وذهب آخرون إلى اعتبار هذه اللاحقة ضميراً مرفوعاً على الفاعلية، وأنّ ما بعدها بدل منه[٦]، واختاره السيوطي[٧]. وقال فريق رابع: إن الاسم الظاهر الظاهر مبتدأ والجملة قبله خبر مقدم[٨].

أما قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٩] فلم يتوقفوا في إعراب الاسم الاسم الموصول عند حدّ الاحتمالات السابقة، وإنما تجاوزوا ذلك وذهبوا في إعرابه مذاهب شتى، وذلك بسبب عدم ظهور الحركة، فقد ذهب بعضهم إلى أنه في محل رفع على الفاعلية أو الابتداء، أو الخبرية، أو البدل.

---

(١) سورة الأنبياء/الآية رقم ٣.
(٢) سورة المائدة/الآية رقم ٧١.
(٣) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص٤٠ – ٤١.
(٤) انظر المصدر السابق/الموضع نفسه. الخضري/جـ١، ١٦١. ابن بابشاذ/شرح الجمل، ص٧٧.
(٥) الفراء/معاني القرآن، جـ٢، ص١٩٨.
(٦) انظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري/درة الغواص في أوهام الخواص- مكتبة المثنى، بغداد- ص١٠٨ وما بعدها.
(٧) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٥٧.
(٨) ابن هشام، جمال الدين أبو الحمد عبد الله الأنصاري/شرح شذور الذهب- تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الكتاب، القاهرة، (د.ت) ص١٧٩.
(٩) سورة الأنبياء/الآية رقم ٣.

وذهب آخرون إلى أنه منصوب على الذم أي بتقدير أعني الذين ظلموا، وذهب غيرهم إلى أنه في محل جر صفة للناس[1].

وزعم الحريري أن هذه الظاهرة من أوهام الخواص حيث يقول: «ويقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، فيلحقن الفعل علامة التثنية والجمع، وما سُمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرسول- ﷺ- ولا نُقِلَ عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل، كما قال – سبحانه- في المثنى: (قال رجلان) وفي الجمع قوله تعالى:﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[2]. فأما قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (فالذين) بدل من الضمير الذي في لفظ أسروا وقيل بل موضعه نصب على الذم أي أعني الذين، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[3] (فكثير) بدل من الضمير الذي في لفظتي عموا وصمّوا... فإن تأخر الفعل ألحق علامة التثنية والجمع فقيل: الرجلان قاما، والرجال قاموا، وتكون الألف في (قاما)، والواو في (قاموا)، اسمين مضمرين، والفرق بين الموضعين أنك إذا قدّمت الفعل كانت تثنية الفاعل وجمعه تغني عن إلحاق علامة في الفعل، وإذا أخرت الفعل صار الفاعل بتقديمه مبتدأً، فلو أفرد الفعل، فقيل: الناس خرج، لجاز أن يُتوهم أنك تريد جزءاً منهم. لجواز أنْ يُقال: الناس خرج سيدهم»[4].

وذهب مذهب الحريري أيضاً الأستاذ سعيد الأفغاني، فرأى أنّ هذه اللغة رديئة وشاذة فقال: «إن بعض النحاة قد توهموا فظنوا أن آية: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[5]. وحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة) من هذه اللغة، وليس بصحيح، لأن فاعل (أسروا) هو واو الجماعة عائد على (الناس) في أوّل السورة.

---

(١) انظر: الحريري/درة الغواص في أوهام الخواص، ص ١٠٨، ١٠٩. وانظر: الأنصاري/سيبويه والقراءات، ص١٦٢.
(٢) سورة المنافقون/الآية رقم ١.
(٣) سورة المائدة/الآية رقم ٧١.
(٤) الحريري/درة الغواص في أوهام الخواص، ص ١٠٨، ١٠٩.
(٥) سورة الأنبياء/الآية رقم ٣.

و(الذين) فاعل لـ (قال) المحذوفة... أما الحديث فإن أوله: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[1].

على أنه إذا كانت كلمة (الذين) في الآية فاعلاً بفعل مضمر أو محذوف وكانت رواية الحديث على ما ذكر، فماذا يقول الأستاذ الأفغاني عن الاسم الواقع بعد الضمير في الآية الثانية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية الأخرى، التي لم يتطرق لها بذكر.

ويرى الدكتور حسن عون[2] أن هذه اللغة ما زالت تسير وفق الأصل القديم للغة[3]، لأن الفعل أولاً وفي الأول وفي الأصل كان يطابق فاعله في التثنية والجمع، وأنه عُدِل عنه إلى عدم المطابقة للاقتصاد اللغوي، والإيجاز في التعبير، وقد استدل على صحة افتراضه هذا بالأدلة الآتية:

أولاً: إنّ المنطق اللغوي يتطلب ذلك ويفترضه ويؤيده، فالتنسيق بين اللفظ وما يتبعه من ناحية الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك من ناحية التذكير والتأنيث هو أمر طبيعي لا يفتقر إلى إعمال فكر أو إلى مجهود ذهني.

ثانياً: إنّ نصوص اللغة العربية قد احتفظت لنا ببعض التراكيب المؤيدة لهذا الافتراض، واللغة يمكن النظر إليها كرواسب من الاستعمالات القديمة.

ثالثاً: لو كان الأمر عكس ذلك للزم وجود أمثلة التطابق في التراكيب اللغوية تزيد بكثرة على أمثلة عدم التطابق أو تتساوى معها على الأقل. إضافة إلى أن عملية التطابق عملية فطرية لا شعورية، وعدم التطابق عملية تبدو فيها الصّنعة ويظهر فيها عمل العقل، وليس ممكناً أن يكون أثر العمل العقلي سابقاً على أثر العمل الفطري.

وعلى الرغم من أنّ الأدلة التي قدمها الدكتور حسن عون تكاد تكون

---

(١) الأفغاني/الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٢) انظر: عون/دراسات في اللغة والنحو العربي، ص ٥١، ٥٢.

(٣) هذا الرأي هو لإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو يقول: (وأنا أرجح أن تلك المطابقة العددية وشمولها كل مسند، كانت الأصل في العربية ثم اختصت بالمسند إذا تأخر، فإنه يحتاج إلى أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم) ص ٦٠. غير أنه لم يسق أدلة تبين صحة افتراضه هذا.

مقبولة ومقنعة إلا أنها تظل أدلة عقلية، وهي لذلك لا تنهض دليلاً قاطعاً على صحة ما يذهب إليه صاحبها، مع أنني أرجح أن يكون التطابق هو الأصل، إذ إن لهذا نظيراً في اللغات السامية الأخرى، لأن الأصل أن يُعامل الفعل في اللغات الساميّة معاملته في لغة أكلوني البراغيث[1].

على أنّ قضية الأصل في التطابق لا أهمية لها في هذا الموضع، وإنما الذي يهمنا هنا هو أنّ هذه اللغة في فترة الدّراسات اللغوية كانت لغة قبيلتي طيء وأزد شنوءة (بالحارث بن كعب)[2] فهي لغة خاصة بهما. وأشار إلى ذلك سيبويه فنص على (أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة»، فكأنهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة)[3].

أمّا ورود شواهد على هذه اللغة في القرآن والحديث الشريف فقد كان بنسبة قليلة جداً إذا ما قيست بنسبة ورودها دون مطابقة. إضافة إلى أن الحديث الشريف والقرآن الكريم قد احتويا على خصائص لهجية مختلفة.

ومن المناسب أن أشير هنا، إلى ما ذهب إليه بعض المحدثين في أنّ هذا الأسلوب في التعبير هو لهجة عربية قديمة، كانت ترتيب كلماتها أن يتقدم الفعل يتبعه الفاعل ثم المفعول فلا تسمح بتقديم الفاعل على الفعل، وإنما يجب أنْ تبدأ الجملة بالفعل[4].

ومع أنني أتفق مع هذا الرأي في شقه الأول، فلست أرى أنّ الالتزام بذكر الفاعل بعد الفعل يقتضي بالضرورة أن يتصل الضمير على شكل لاحقة بالفعل.

ولذا فإنني أرجح أن هذه اللغة ظلت على الأصل الأول، ومما يرجّح ذلك قول بعض الباحثين (قبيلة عربية قديمة) وأنّ هذه القبيلة لما كانت تلتزم ذكر الفاعل بعد الفعل، افتقرت إلى الطاقة التعبيرية التي تمكنها من تقديم الاسم في حالة التوكيد، وهي مضطرة إذ ذاك لتكرار الاسم، ولمّا كانت اللغة تميل إلى

---

(١) آل ياسين/الدراسات اللغوية عند العرب، ص ٣٥٦.

(٢) الحارث بن كعب المدحجي من كهلان من قحطان، ومن نسله قبائل بني الحارث في الطائف، وينسب له إحدى قبائل اليمن المشهورة/انظر: الخضري، حاشية الحضري/جـ١، ص١٦١.

(٣) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص٤٠ وما بعدها.

(٤) Robin, Ancient West- Arabian, London Taylors Froigen press 1951, p 168.

الإيجاز والاختصار استبدل الضميرُ بالاسم، فظهر على شكل لاحقة بالفعل بعد تطبيق قواعد تحويلية معينة:

- ذهب الرجال.
- ذهب الرجال الرجال.
- ذهب + وا + الرجال.

على أنني أقل ميلاً لهذا الرأي من الرأي الأول، لأن القول به يقتضي وجود نصوص لغوية كثيرة تسير وفق الشائع في إفراد الفعل، ونصوص أخرى من هذه اللغة لدراستها، والمقارنة بينهما من حيث درجة التوكيد.

المبحث الرابع

حذف الفاعل

يُجمع النحاة على عدم إجازة حذف الفاعل، إلا أن البعض أجاز حذفه لدليل كما يُحذف المبتدأ والخبر[1]. ويعود سبب ذلك، في رأي النحاة، إلى الفرق بين المبتدأ والفاعل، فالمبتدأ يحذف، والفاعل يضمر أو يستتر، ولو حذف الفاعل لالتبس الحذف بالاستتار، وذلك لاستحالة وجود حدث دون أن يكون له مُحدِث[2]. على أن اللغة، كما تبين لنا النصوص الفصيحة تجيز حذف الفاعل، وحذفه على قسمين[3]:

الأول: حذفه مع الفعل نحو قولنا: زيداً، في جواب «من قابلت؟» وهو تقدير مقبول، ويؤيده الواقع اللغوي، ومن قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[4].

الثاني: حذفه وحده، ويكون هذا الحذف إما بتعويض وإما بلا تعويض، فمن الحذف بلا تعويض:

- حذف الفاعل من الفعل المسند إلى ضمير الجماعة أو ياء المخاطبة عن توكيده بنون التوكيد نحو: (اضربن)، ومنه قوله تعالى في خطاب مريم

(١) انظر: المخزومي/الدرس النحوي في بغداد، ص ١٩.
(٢) عيد/أصول النحو العربي، ص ٢٢٧.
(٣) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٥٥.
(٤) سورة البقرة/الآية رقم ٢١٩، ويقرأ بالنصب والرفع، فمن قرأ بالنصب جعل «ما وذا» كلمة واحدة في موضع نصب بينفقون فرد العفو إليه، ونصبه بتقديره، والتقدير ينفقون العفو، ومن قرأ بالرفع جعل «ما» الاستفهامية مبتدأ، و«ذا» بمعنى «الذي» خبر، وينفقون صلته، انظر: الأنباري/البيان في إعراب غريب القرآن، جـ١، ص١٥٣.

– عليها السلام-: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1] . على أنني لا أعدّ ذلك من قبيل حذف الفاعل. لأن الضمير قد حُذف من الرّسم فقط، أمّا من الصّوت فإنه قد قُصر من مد طويل إلى حركة قصيرة، وتلك ضرورة صوتية.

– حذف الفاعل من المصدر العامل على الفعل نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [2]. فيتيماً مفعول به للمصدر «إطعام»، ولهذا فهم يقدرون في المصدر فاعلاً مستتراً وجوباً.

– حذف الفاعل إذا لاقى ساكناً من كلمة أخرى، فقولك للجماعة، اضرب القوم، وللمخاطبة اضرب القوم[3]. وهذا ليس حذفاً للفاعل، بل هو قصر لضمير الفاعل المتصل وبقاء الحركة دليلاً عليه. أما قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[4]. فلا يُعد من قبيل حذف الفاعل، وإن كان الفاعل في الحقيقة هو كلمة «أمر» المحذوفة، لأن الفاعل المضاف وإنْ كان محذوفاً فإنّ المضاف إليه يكتسي إعرابه[5].

القسم الثاني (الحذف مع التعويض): حذفه وإقامة المفعول مقامه، وهو ما يُسمّيه النحاة «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله»[6]. أو المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل[7]، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول، أو نائب فاعل، وذلك بأن يُحذف الفاعل ويُجرى تغيير في بنية الفعل لئلا يُلتبس بين المفعول والفاعل. لأنهم لمّا حذفوا

(١) سورة مريم/الآية رقم ٢٦.
(٢) سورة البلد/الآية رقم ١٤، ١٥.
(٣) السيوطي/الأشباه والنظائر، جـ٢، ص٦٤.
(٤) سورة الفجر/الآية رقم ٢٢.
(٥) عبد القاهر الجرجاني/أسرار البلاغة، ص ٣٦٢.
(٦) انظر: ابن هشام/شرح شذور الذهب/ص ١٥٩.
(٧) انظر: سيبويه/الكتاب، جـ١، ص٣٣.

الفاعل أقاموا المفعول مقامه[1]، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل، ولولا ذلك التغيير في الفعل لم يُعلم هل هو الفاعل في الحقيقة أم قائم مقامه[2].

وقد يحدث هذا الحذف لاعتبارات كثيرة منها ما يتعلق باللفظ، ومنها ما يتعلق بالمعنى، كالعِلْمِ بالفاعل، أو الجهل به، أو تعظيمه، أو تحقيره، أو الخوف منه... إلخ[3].

فإذا كان الفعل متعدياً لمفعولين وكان من باب ظنّ وعلم فيُقام المفعول الأول مقام الفاعل، وفي إقامة الثاني دون الأول خلاف. فقد ذهب بعضهم إلى إجازة ذلك إن أمِن اللبْسُ، ولم يكن المفعول جملة أو ظرفاً. مع أنّ الأحسن عندهم إقامة الأول. وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، وتعيين الأول، لأنه مبتدأ في الأصل وهو أشبه بالفاعل، فكان بالنيابة عنه أولى[4].

فإن كان الفعل من باب (أعطى) ففي إقامة المفعول الثاني دون الأول أقوال، أصحها- وعليه الجمهور- الجواز إذا أمِن اللبس، نحو: أعطي درهمٌ زيداً، والأحسن إقامة الأول. والمنع إذا لم يُؤمن ويتعين الأول، نحو: أعطي زيدٌ عمراً، إذ لا يُدري هل هو آخذ أم مأخوذ[5].

---

(١) لأن الفعل لا بد له من فاعل، انظر: أسرار البلاغة، ص ٨٨.

(٢) هناك خلاف حول إقامة غير المفعول مقام الفاعل، فذهب البصريون إلا الأخفش، إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به، ومصدر وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول مقام الفاعل، فتقول: ضُرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك فشاذ أو مؤول، ومذهب الكوفيين والأخفش، وعليه ابن مالك وابن معط أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر، فتقول: ضرب علياً ضربٌ شديدٌ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: (ليجزي قوماً بما كانوا يكبسون). انظر: الأنباري/أسرار العربية، ص٩٣. حاشية الخضري/الخضري، جـ٢، ص١٧١. الفصول الخمسون لابن معط/ص٦٧. همع الهوامع/السيوطي، جـ٢، ص٢٦٥ وما بعدها.

(٣) انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٧، ص٧٠. والسيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٦٢.

(٤) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٦١.

(٥) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٦٣.

المبحث الخامس

وقوع الفاعل جملة

اختلف النحاة في جواز الإسناد إلى الجملة[1]. فذهب بعضهم إلى عدم إجازة ذلك، وأجازه آخرون، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[2]، وقوله: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾[3].

وردّ عليهم المانعون بأنّ الجملة لا يصح أن تقع فاعلاً، لأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها، لأن المُضمر لا يكون إلا معرفة والجمل مما لا يصح تعريفها[4]. إضافة إلى أن ما ورد في القرآن لا يصح اتخاذه دليلاً على جواز الإسناد إلى الجملة، لأن اقتران جملة ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ باللام، ووجود نون التوكيد بالفعل ينفي ذلك الزعم. ويرجح أنها جملة جواب القسم، لذا كان الصواب أنْ يقدّر الفاعل مصدراً، وهو مصدر ﴿بَدَا﴾. أي بدا لهم بداء، وأنْ تكون جملة ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ جواباً للفعل ﴿بَدَا﴾. لأن أفعال القلوب تُجاب بما يُجاب به القسم[5].

---

(١) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص٥٣٨. وابن هشام/شرح شذور الذهب/ص١٦٧ وما بعدها. والسيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص ٢٧٢.

(٢) سورة يوسف/الآية رقم ٣٥.

(٣) سورة إبراهيم/الآية رقم ٤٥.

(٤) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٤، ص٢٦.

(٥) ابن هشام/مغني اللبيب، ج٢، ص٥٢٤، لا يقصد «بأفعال القلوب» هذا المعنى الاصطلاحي النحوي، وإنما المقصود أنه فعل مصدره القلب.

على أنّ هذا الفرق الصّناعي بين الفاعل والجملة من حيث صحة الإضمار وعدمه، مما لا يجوز أن يُتخذ دليلاً على عدم وقوع الفاعل جملة، لأنه إن صح أن تكون جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ جواباً لقسم، فقد ورد وقوع الفاعل جملة في آيات غيرها، كالآية الأخرى التي ذكرت آنفاً.

وذهب بعضهم إلى اشتراط اتصال الفعل بأن المضمرة ليصح وقوع الجملة فاعلاً، وذلك لتصير الجملة مصدراً مؤولاً في تقدير الاسم المفرد[1]. ويمكن الرد على ذلك بأن الجملة تقع مفعولاً به، وخبراً، ومضافاً إليه، مع أن الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد[2].

وذهب بعض النحاة أيضاً إلى إجازة وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عن الفاعل لفعل من أفعال القلوب إذا عُلق[3]، نحو: ظهر لي: أقام زيدٌ أم قعد؟ عُلِم: أقام بكر أم خالد؟[4].

ومما يؤكد صحة وقوع الجملة فاعلاً أيضاً. أنّ الجملة تقع نائباً عن الفاعل، وذلك بأنْ تكون في الأصل واقعة موقع المفعول به، فإذا حُذف الفاعل وبني الفعل للمجهول أصبحت الجملة نائباً عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]. فالجملة الاسمية ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التي كانت في الأصل مقول القول في محل نصب مفعول به، أصبحت نائباً عن الفاعل، وإذا صحّ أنْ تقع الجملة نائباً عن الفاعل فكيف يمتنعُ وقوعها فاعلاً؟!.

وهكذا يتبين لنا مما سبق أن الفاعل وهو المسند إليه في الجملة الفعلية ركن أساسي من أركانها، وأن له قيمة مهمة فيها، وأن الجملة لا تستغني عنه، وأن تقدمه على الفعل أو تأخره عنه يكون لِنكاتٍ بلاغية شريفة وأغراض معنوية لطيفة، ولا ريب أنّ أكثر الأفعال في اللغة العربية متعدية لفعل واحد،

(١) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص ٢٧٢.
(٢) قباوة/إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ١٥٥.
(٣) التعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً وذلك لمجيء ما له حق الصدارة كالاستفهام.
(٤) السيوطي/همع الهوامع، جـ٢، ص٢٧٢.
(٥) سورة الزمر/الآية رقم ٧٥.

ومنها ما يتعدى لمفعولين، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وقد يأتي المفعول به على وفق رتبته في الجملة بعد الفاعل وهو الأصل، وقد يتقدم عليه، وقد يتقدم على الفعل والفاعل، وكل ذلك لأغراض بلاغية وهذا ما سنبحثه في الفصل الرابع بعون الله تعالى.



الفصل الرابع

المفعول به

المبحث الأول: تعريف المفعول به وموقعه.
المبحث الثاني: حذف المفعول به.
المبحث الثالث: الجملة غير الإسنادية والقيمة الدلالية للفتحة.
المبحث الرابع: تطبيقات على أساليب في العربية في ضوء مفهوم القيمة الدلالية للفتحة.

١- الاختصاص.　　　٢- الإغراء.
٣- التحذير.　　　٤- المفعول معه.
٥- المنصوب على المدح أو الذم.　　　٦- النداء.



المبحث الأول

تعريف المفعول به

يعرف النحاة المفعول به بأنه ما يقع عليه فعل الفاعل[1]. وهو كل اسم انتصب بعد ذكر الفاعل والفعل، وكل من المفعول به وله وفيه، يكون صريحاً إذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح إذا كان بحرف الجر[2]. ويمثلون له بـ(ضرب زيدٌ عمراً) و(بلغتُ البلدَ)، وأضاف الرّضي على ذلك احتزازاً قوله: «أو ما جرى مجرى واقع، ليدخل فيه المنصوب في نحو: ما ضربت زيداً»[3].

والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدي ويكون واحداً إلى ثلاثة، وغيره لا يكون إلا واحداً، فإن جيء باثنين فعلى التبعية، وأنه لا يتأول بغيره من المفاعيل وغيره يتأول به، والمفعول له غرض للفعل، والمفعول المطلق هو المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات، أو لبيان النوع، وسمي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية. والمفعول أعمّ من المفتعل، يقال لما لا يقصد الفاعل إلى إيجاده وإن تولد منه كحمرة اللون من الخجل، وكل ما دخله حرف الجر فهو المفعول به حتى المفعول فيه، وله عند ذكر (في) و(اللام) سواء كان الحرف للتعدية كما في (ذهبت بزيد) أو للاستعانة كما في (كتبت بالقلم) ومنه (ضربت بالسوط)[4].

والأصل في المفعول به أن يلي الفعل والفاعل. وقد علل النحاة تقدم الفاعل على المفعول به، بأنّ الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل وليس كذلك المفعول[5]. ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل وحده، وعلى الفعل

---

(١) انظر: الزمخشري/المفصل، ص ٣٤.
(٢) الجرجاني/التعريفات، ص٨٢.
(٣) انظر: الرّضي/شرح الكافية، جـ١، ص١٢٧.
(٤) الكفوي/الكليات، ص ٨٠٨.
(٥) انظر: الأنباري/أسرار العربية، الكليات، ص٨٠٨. ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص٧٥. السيوطي/الأشباه والنظائر، جـ٢، ص٦٣.

والفاعل معاً لغرض في المعنى، إلا في حالات معيّنة يجب فيها أنْ يتأخر المفعول، كما يتضح من الأمثلة التالية:

١- يكرم موسى عيسى.

٢- لم يزرع الفلاحون هذا العام إلا القمح.

٣- أساتذتي شجعوني.

٤- اضربنّ عليّاً.

أما المثال الأول، فإنّ قرينة الإعراب لا تسعفنا في تمييز الفاعل من المفعول، لأنها لا تظهر على أيّ من الاسمين، وكذلك قرينة المعنى، فكلا الاسمين يصلح لأن يكون فاعلاً كما يصلح لأن يكون مفعولاً، وفي مثل هذه الحال يجب أن يأتي ترتيب الجملة وفقاً للأصل، ليتبين الفاعل من المفعول، فإذا كان هنالك قرينة معنوية أو لفظية جاز تقدّم المفعول نحو: أكل الكمثرى موسى، وأضننت سُعدى الحمى، وضرب موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى.

ولا يجوز في هذه الحالة أيضاً أن يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً، لعدم توفر قرينة تسعفنا في مَيْزِ المفعول به من المبتدأ ويظل ترتيب الجملة مع هذا التقديم مستساغاً، ولكنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس.

وفي المثال الثاني، فإنّ المتكلم قد قصد التعبير عن معنى معين، وهو أن زرع الفلاحين لهذا العام قد انحصر في القمح دون غيره، فلم يزرعوا شعيراً ولا ذرة ولا قطناً، ولذلك أخر المحصود، ولو أنه قدّم فقيل: لم يزرع القمح هذا الموسم إلا الفلاحون، لحُصر زراعة القمح في الفلاحين دون غيرهم، وهو معنى لم يقصد إليه المتكلم.

أمّا المثال الثالث: فقد جاء الفاعل والمفعول به، ضميرين متصلين وفي هذه الحال يجب أن يتقدّم الفاعل على المفعول، إذ إنّ مخالفة هذا الترتيب تستقيم مع مقاييس بناء الجملة العربية التي يدركها أبناء هذه اللغة.

أمّا في المثال الرابع، فقد دخلت نون التوكيد الثقيلة – والخفيفة في ذلك سواء- على الفعل، وفي هذه الحالة «يجب تأخير منصوب الفعل عنه، فلا يُقال زيداً اضربن، ولعل ذلك (تقديم المنصوب على الفعل) دليلٌ في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم... وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً، فهما متنافران في

الظاهر»[1].

ومع أنّ تقديم الفاعل على المفعول هو الأصل في ترتيب الجملة، فإنّ ثمة حالاتٍ يكون واجباً فيها مخالفة هذا الأصل، ويجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾[2]، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[3]، و﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[4]، و«ما زيداً رأيت».

ففي الآية الأولى، كان المفعول به ضميراً متصلاً هو (الكاف) والفاعل اسماً ظاهراً (حديث)، ومن غير الممكن في هذه الحالة تجاوز هذا الترتيب دون أن يختلّ بناء الجملة، نحو:

هل أتى حديث الغاشية + ك

ومثله في وجوب التقديم أيضاً المثال الثاني، لأنه لو تأخر المفعول للزم الاتصال، وكأن يقال (نعبدك)، ومع أنّ الاتصال لا يُخْرِجُ بناء الجملة من دائرة الصحة إلى دائرة الخطأ، فإننا قد أفقدنا الجملة المعنى الذي قيلت من أجله، والفرق في المعنى كبير بين الجملتين، لأنّ الأولى تقصر العبادة على الله وحده، في حين أن الثانية قد تعني أنّ لله شريكاً في هذا الحكم وهو العبادة والله تعالى منزه عن أنْ يكون له شريك[5].

أمّا المثال المقصود منه حصرُ خشية الله في العلماء وحدهم دون غيرهم، وجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، وقد وردت شواهد تخالف هذه القاعدة كقول الشاعر:

فلـمْ يَـدْرِ إلا اللهَ مَـا هَيَّجَـتْ لنَـا عَشـيَّة آنَـاءَ الـدِّيَارِ وَشَـامِهَا[6]

(١) الرّضي/شرح الكافية، جـ١، ص١٢٨.
(٢) سورة الغاشية/الآية رقم ١.
(٣) سورة فاطر/الآية رقم ٢٨.
(٤) سورة البقرة/الآية رقم ١٢٤.
(٥) انظر: الزمخشري/الكشاف – انتشارات أفتات- طهران، د. ت، جـ١، ص٦١.
(٦) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو وهو من شواهد سيبويه/الكتاب، جـ١، ص٣٧٠، وقيل إنه لذي الرمة. عبد الحميد/أوضح المسالك، ج١، ص٣٦٩ وابن عقيل ص ٢٤٨ والشافعي/حاشية الصبان ج٢ ص٨١.

فاضطر النحاة إلى تأويلها بعيدة، فذهبوا إلى أنّ (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف تقديره (درى ما هيجت لنا)، فلم يتقدّم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور[(١)].

أما المثال الرابع، فإن الضمير في العربية يجب أن يتأخر عن الاسم الظاهر الذي يعود عليه، فإذا قلنا (ابتلى ربه إبراهيم) فإننا نقدّم الضمير المتّصل بالفاعل على عائده «إبراهيم». وبذلك يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا غير جائز. ولذا وجب في مثل هذه الحال أن يتقدم المفعول على الفاعل ليعود الضمير على اسم متقدم عليه، فيتعين المقصود منه.

على أنّ ابن جني قد أجاز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل إلى صحة بيت النابغة الذبياني:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـيْ عُـديَّ بْـنَ حَـاتم   جَزَاءَ الكِلابِ العَاويَـاتِ وقـدْ فعلْ[(٢)]

الذي ذهب النحاة فيها إلى أنّ الهاء في (ربه) عائدة على مذكور مقدّم لئلا يتقدم ضمير المفعول به عليه، مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنى، فأكد أنّ هذه الهاء في (ربه) لعدي بن حاتم. ومما يؤكد ذلك عنده «عادة العرب في الدعاء، ألا تَرَاك لا تكاد تقول: جزى ربُّ زيد عمراً، وإنما يقال: جزاك ربُّك خيراً أو شراً، وذلك أوفق، لأنه إذا كان مُجازِيه ربُّه كان أقدر على جزائه»[(٣)].

والذي سوّغ هذا التقديم أنّ المفعول قد شاع عنهما واضطرد من مذاهبهم بكثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا أبا عليّ إلى القول أنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم مستقل برأسه. كما أنّ تقدم الفاعل قسم مستقل كذلك، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له، حتى إنه إذا أخّر فموضعه التقديم.

---

(١) الخضري/حاشية الخضري، ج١، ص١٦٦.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، الخصائص، ج١، ص٢٩٤. وقيل لأبي الأسود الدؤلي في شرح التصريح ج١، ص٢٨٣ والشافعي/حاشية الصبان ج٢، ص٨٤. وبلا نسبة في. عبد الحميد/أوضح المسالك، ج٢، ص١٢٥ وابن عقيل/شرح ابن عقيل، ص٢٥٢ والسيوطي/همع الهوامع، ج١، ص٦٦.

(٣) ابن جني/الخصائص ج١، ص٢٩٨.

فعلى ذلك كأنه قال: جزى عديَّ بن حاتم ربُّه، ثم قُدِّم الفاعل على أنه قد قدره مقدّماً عليه مفعوله فجاز ذلك[1].

وممن ذهب هذا المذهب أيضاً، الأخفش، وابن مالك وعبد القاهر الجرجاني[2].

وذهب آخرون إلى أنّ المفعول في هذه الصورة متقدم في الرتبة ولكنه تأخر لضرورة الشعر[3].

وفي المثال الخامس، فقد وجب تقديم المفعول به لأن التركيب يعني أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظُنَّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إيّاه، بخلاف قولنا ما ضربتُ زيداً، بتأخير المفعول به، لأنه يحق لك في هذه الحالة أن تقول ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس، وليس لك في الوجه الثاني، فلو قلت: ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس، كان فاسداً[4].

وقد لاحظ بعض المحدثين ملاحظة أسلوبية، وهي أنّ المفعول به يتقدّم على الفاعل وجوباً إذا طال الفاعل وتوابعه، مما قد يغمر المفعول به، حتى لا تكاد تتبينه حين يتأخر[5]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾[6].

وأرى أنّ هذه الملاحظة ملاحظة أسلوبية قيّمة، على أنّ اعتبار هذا الموضع من المواضع التي يجب أن يتقدم فيها المفعول على الفاعل أمرٌ لا يخلو من المُغالاة.

وثمة حالتان يجب أنْ يتقدم فيهما المفعول به على الفعل والفاعل:

الأولى: إذا كان المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، كأسماء

(١) انظر: المصدر السابق/جـ١، ص٢٩٥- ١٩٧.
(٢) البغدادي/خزانة الأدب، جـ١، ص٢٧٧ وما بعدها.
(٣) المصدر السابق/ص ٢٧٩.
(٤) الجرجاني/دلائل الإعجاز، ص ١٦٥.
(٥) انظر: أنيس/من أسرار اللغة، ص ٢٤٣.
(٦) سورة النساء/الآية رقم ٨.

الاستفهام، نحو: ماذا تريد؟، ومن ضربت؟، على اعتبار أنّ اسم الاستفهام واقع موقع المفعول به المحذوف، فيأخذ إعرابه.

الثانية: إذا وقع المفعول به بعد أداة المقابلة «أما» كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1]. أو بعد الفاء كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾[2].

وفي ما عدا هذه الحالات فإنّ المفعول به قد يتقدم على الفعل والفاعل معاً، وقد يتوسطهما، أو يتأخر عنهما بحسب الأصل، وذلك وفقاً للمعنى الذي يقصده المتكلم.

على أنّ بعض المحدثين قد زعم أنه لن يكون مغالياً حين يقرر أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة، وعدّ الأمثلة التي يقدمها النحاة شواهد على ذلك من قبيل الأمثلة المصنوعة[3].

غير أننا إذا عددنا الأمثلة التي يقدمها النحاة من قبيل الأمثلة المصنوعة، فما موقفنا من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية التي تنفي هذا الزعم. كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4]؟!.

---

(١) سورة الضحى/الآية رقم ٩.
(٢) سورة المدثر/الآية رقم ١ ــ ٥.
(٣) انظر: أنيس/من أسرار اللغة، ص ٢٣٣.
(٤) سورة البقرة/الآية رقم ٨٧.

المبحث الثاني

حذف المفعول به

يحذف المفعول به جوازاً، وحذفه على وجهين:

الأول: أن يحذف لفظاً لدلالة الحال عليه، ويراد معنى وتقديراً[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2]. وقوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[3]. وقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾[5].

والثاني: أن يحذف لفظاً ومعنى، لأن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدّية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أنْ يتعرضوا لذكر المفعولين ومن ذلك قولهم: «فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع»[6]، وعليه قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[7]، وقوله أيضاً: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا

---

(١) انظر: ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٢، ص٣٩.
(٢) سورة العنكبوت/الآية رقم ٦٢.
(٣) سورة هود/الآية رقم ٤٣.
(٤) سورة الأنعام/الآية رقم ١٤٩.
(٥) سورة البقرة/الآية رقم ٢٠.
(٦) الجرجاني/دلائل الإعجاز، ص ١٧٦ وما بعدها.
(٧) سورة الأحقاف/الآية رقم ١٥.

﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[1].

فقد ترك المفعول به في هذه الآية، لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، «ألا ترى أنه إنما رحمهما، لأنهما كانتا على الذياد وهم على السّقي، ولم يرحمهما، لأنّ مذودهما عنهم وسقيمها إبل مثلاً، وكذلك قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء، المقصود منه السقي لا المسقي، فإن قلت: كيف طابق جوابهما سؤاله؟ قلت: سألهما عن سبب الذود، فقالتا: السبب في ذلك أنا امرأتان ضعيفتان مستورتان، لا تقدران على مساجلة الرجال ومزاحمتهم، فلا بدّ لنا من تأخير السّقي حتى يفرغوا»[2].

وقد يحذف المفعول به من اللفظ لدلالة الحال عليه، وهو قسمان جليّ لا صنعة فيه، وخفيٌ تدخله الصنعة، فمثال الجلي قولهم: أصغيت إليهم وهم يريدون (أذني)، وأعضيت عليه، والمعنى، جفني. أما الخفي الذي تدخله الصنعة فكأنك تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد دلت الحال عليه فتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تُثبت نفس معناه من غير أن نُعدّيه لشيء، ومثاله قول البحتري:

شَجْوَ حُسَّادِهِ وَغَيْظ عِدَاهُ أنْ يَرىَ مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاع[3]

فإذا كان الفعل متعدياً لاثنين، فيجوز في أفعال الظنّ والعطاء أن يُحذف المفعول الأول، ويبقى الثاني. وأن يحذف الثاني ويبقى الأول، كما يجوز حذف المفعولين معاً، فمثال حذف الأول وإبقاء الثاني أن يقال: ظننت زيداً، في جواب: هل ظننت أحداً قائماً؟. والتقدير: ظننت، ومنه قول الشاعر عنترة العبسي:

وَلقدْ نَزَلتِ فلا تظنّيْ غَيْرَهُ مِنّيْ بمَنْزِلةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ[4]

(١) سورة القصص/الآية رقم ٢٣.
(٢) الزمخشري/الكشاف، جـ٣، ص١٧٠ وما بعدها.
(٣) الجرجاني/دلائل الإعجاز، ص ١٧٨.
(٤) البيت لعنترة بن شداد من معلقته المشهورة: هل غادر الشعراء....... .عبد الحميد/أوضح المسالك، ج١، ص٤٤٤.

وتقدير الكلام. فلا تظني غيره واقعاً. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[١]. وتقديره لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم، فحُذف المفعول للدلالة عليه[٢].

ومثال حذف المفعولين قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[٣]، وعليه قول الشاعر:

بـــأيِّ كِتَـــابٍ أمْ بأيّـــةِ سُـــنَّةٍ   تَـرَىْ حُـبَهُمْ عَـاراً عَلـيَّ وَتحْسـبُ[٤]

والتقدير: وتحسبه عاراً.

على أنّ من النحاة من ذهب إلى أنّ حذف المفعولين لا يجوز إلا في ظن وخال وحسب ويقتنع في غيرها، لأن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأيّ الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه[٥].

---

(١) سورة آل عمران/الآية رقم ١٨٠.
(٢) انظر: الزهري/شرح التصريح على التوضيح، جـ١، ص٢٥٩ وما بعدها. والخضري/حاشية الخضري، جـ١، ص١٥٤.
(٣) سورة الليل/الآية رقم ٥.
(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول. عبد الحميد/أوضح المسالك، جـ١، ص٤٤٣.
(٥) انظر: الأزهري/شرح التصريح على التوضيح، جـ١، ص٢٥٩ وما بعدها.

المبحث الثالث

الجملة غير الإسنادية والقيمة الدلالية للفتحة

يفرّق اللغويون بين نوعين من الجمل، الجمل الإسنادية والجمل غير الإسنادية[1]، وتُعرف الجملة الإسنادية بأنها الجملة التي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، إما على سبيل الإخبار أو الإنشاء، وتنقسم إلى قسمين رئيسين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. أما الجمل غير الإسنادية، فهي بخلاف ذلك، إذ ليس فيها مثل هذا التقرير.

وقد حاول النحاة لاهتمامهم بموضوع العامل، جعل جميع التراكيب اللغوية جملاً إسنادية، فأغرقوا في التقدير والتأويل. إذ قدّروا أفعالاً نائبة مناب بعض الأدوات كأسلوب النداء الذي قدروا له فعلاً ناصباً هو (أدعو أو أنادي)، وقدّروا أفعالاً ناصبة لبعض الأسماء المنصوبة في الأساليب التي تستعمل فيها أداة كالاختصاص، والتحذير، والإغراء، والمنصوب على المدح والذم.

وفي محاولة تبرير الحركة الإعرابية على أواخر الكلمات المنصوبة في هذه الأساليب، فقد قدّروا لها أفعالاً ناصبة محذوفة وجوباً، لأن حركة الفتح لا تظهر إلا بتأثير الأداة أو الفعل، ولما لم يكن ثمة أداة، وكان لهذه الأساليب دور معنوي دلالي، استخدم هذا المعنى ليكون فعله الناصب للاسم.

وخالف الكوفيون البصريين في نظرتهم إلى بعض هذه الأساليب ومحاولة تخريجها، فذهبوا إلى القول بعامل معنوي صرف يدلّ على نظرةٍ لغوية واعية وهو الخلاف، لأنهم يجعلون الإعراب خاضعاً للمعنى وتابعاً له، ومعنى الخلاف في اللفظ المضاد، وفي الاصطلاح هو أنْ يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي، غير أن المتكلم يُريد أن يُخرج الثاني من حُكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية، لتكون هذه

---

(١) انظر: المطلبي، مالك يوسف/في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر- دار الرشيد للنشر- بغداد ١٩٨١، ط١، ص٦١.

المخالفة وسيلة لفظية بارزة واضحة الدلالة في إشارتها إلى المعنى المُراد[1].

ويبدو أن مفهوم الخلاف أو المخالفة قد أخذه الكوفيون من كلام الخليل بن أحمد، فللخليل في الاستثناء كلامٌ قريبٌ من هذا المفهوم، فقد ذكر سيبويه في كتابه من كلام الخليل قوله: «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره»[2].

ومع عدم رفض سيبويه لعامل الخلاف، إلا أنه تجنبه وابتعد عنه، وأخذ يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات يرجع إليه سبب النصب، وذلك ليتسق له منهجه في دراسة اللغة، وليبنيّ موضوعاته على أصول منظمة بحيث تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة، وتكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معمولات لعلل وأسباب، مع أن هذه العوامل التي ذهب النحاة إلى تقديرها تبعد بالتراكيب عن معناها الأصلي، وهو التعبير عن الانفعال لا الإخبار المحض كما أنها تدخل في هذه التراكيب عناصر خارجة عنها، ولذا علينا أن نُعيد لهذا العامل المعنوي أهميته واعتباره.

ويمكن التوسع في هذا العامل، وإخراجه من دائرته الضيقة ليشمل كثيراً من الأبواب النحويّة التي طال جدل العلماء فيها، وأفاضوا في الحديث عنها، لأننا نرى في الحركة الإعرابية وسيلة من وسائل الإفصاح التي تستخدمها اللغة، ومع أنها ليست الوسيلة الوحيدة، فإنها وسيلة مهمة في التفريق بين المعاني، والفتحة هي الحركة الرئيسية في ذلك، إذ إنّ للفتحة قيمة دلالية خاصة، بخلاف الضمة والكسرة، اللتين ليس لهما مثل هذه القيمة، خلافاً لإبراهيم مصطفى، الذي حاول الربط بين الحركة الإعرابية والمعنى، فذهب إلى أنّ الضمة علم الإسناد، لأنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يشار إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فهي علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواءٌ كان بأداةٍ أم بغير أداة[3]. أمّا الفتحة فليست تدلّ عنده على معنى كالضمة والكسرة، وليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب

(١) حمدي محمود الجبالي/في مصطلح النحو الكوفي/ص١٠٥. وانظر: الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ص٢٤٨.
(٢) سيبويه/الكتاب/جـ٢، ص٣٢٠.
(٣) مصطفى/إحياء النحو، ص ٥٠.

التي يحبون أن يشكل بها آخرُ كلِّ كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون.

غير أن الواقع اللغوي ينفي ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، لأنه لو كان غرض العرب من الفتحة الخفة لآثروا عليها السكون، لأنها أخف الحركات، ولو أردوا الخفة مع الوصل لراوحوا بين الفتحة والسكون، ولما كانت الفتحة ملتزمة أيضاً، وبذا يتعيّن أن يكون لهم غرضٌ آخر منها، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها من الدلالة على معنى إعرابي. فيكون علماً على معنى[1] هو المفعولية، كما أنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، إضافة إلى ظهور قيمة الفتحة الدلالية في كثير من الأساليب اللغوية، كالاختصاص، والإغراء، والتحذير، والمنصوب على المدح والذم، والتعظيم، والنداء، وفي ما يلي دراسة لهذه الأساليب في ضوء مفهوم القيمة الدلالية للفتحة.

(١) مصطفى/إحياء النحو، ص٧٨.

المبحث الرابع

تطبيقات على أساليب في ضوء مفهوم القيمة الدلالية للفتحة

١- الاختصاص:

الاختصاص لغةً مصدرٌ. اختصصته بكذا أي قصرته عليه، واصطلاحاً قصرُ حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة بعدَه، لأنّ الضمير في العربية يتعرف بالاسم الظاهر الذي يتقدمه، فإذا عرض في الكلام ضمير، أو عرض في ابتداء الكلام ضمير لم يتقدمه اسم يعين المقصود به، كان الضمير مبهماً، ولم يدرك السامع المقصود به على وجه التحديد، لأن هذه الضمائر عامة، لا تحدِّد جماعة من المتكلمين أو المخاطبين، وحين يُذكر الاسم فإنه يتعيّن المقصود من الضمير، فيحدّد بعدَ أنْ كان مطلقاً، ويتخصص بعد أنْ كان عاماً[(١)]. ومن أمثلة ذلك قوله عليه السلام: «نحن - معاشرَ الأنبياء-، لا نورِّث، ما تركنا فهو صدقة»[(٢)] وقول الشاعر رؤبة:

بنا، تَمِيْمَاً، يُكشفُ الضَّبَابْ[(٣)].

وقد ذهب النحاة إلى إعراب الاسم المنصوب بعد الضمير مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره أخصُّ أو أعني، ومعنى اعتبار الفعل الناصب محذوفاً وجوباً، أنه إن ظهر، خرج التركيب من دائرته الإنشائية إلى دائرة الجمل الخبرية التي يمكن تصديق قائلها وتكذيبه[(٤)]. إضافة إلى القول بأنّ الفعل محذوف وجوباً ينقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، وليس لذلك مبرر

---

(١) مصطفى/إحياء النحو، ص ٧٨.

(٢) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني/التلخيص الحبير؛ كتاب النكاح: باب الواجبات، ص٢٨٥.

(٣) انظر: البغدادي/خزانة الأدب، جـ٢، ص ٤١٣؛ وسيبويه/الكتاب ج٢ ص٢٣٤؛ وابن يعيش/شرح المفصل، ج٢، ص١٨.

(٤) انظر: السيوطي/همع الهوامع، جـ٣، ص٢٩ – ٣٢. ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٢، ص١٧ وما بعدها.

سوى أنّ تقدير الفعل «أخص» ينسجم مع اعتبار الاسم المعرّف يدخل تحت معنى التخصيص، ويبدو لي أنّ القيمة الدلالية للفتحة، وهي قيمة خلافية معنوية، هي المراعاة في نصب هذا الاسم، إذ بها يفرّق بين حكمين مختلفين في المعنى والإعراب، كما يتضح في المثال التالي:

- نحن طلابُ الجامعة.
- نحنُ، طلابَ الجامعة، نطالب بتحسين أوضاعنا.

فكلمة (طلاب) في العبارة الأولى خبر للمبتدأ (نحن)، إذ إن المعنى المقصود من هذه الجملة، الإخبار عن كون جماعة المتكلمين ينتمون إلى هذه الجامعة وينتهي المعنى المراد. أمّا في الجملة الثانية فليس الأمر كذلك، إذ ليس المراد الإخبار عن أن جماعة المتكلمين ينتمون إلى هذه الجامعة؛ لأنّ السامع يدرك ذلك، وإنما المراد الإخبار عن أنّ هؤلاء الطلاب يطالبون بتحسين أوضاعهم.

والملاحظ هنا، أننا لا نستطيع التفريق بين العبارتين بأية قرينة من القرائن الممكنة في اللغة، كالتقديم والتأخير والحذف وغيرها، ولو اتحد المبنى لاتحد المعنى، ولكنّ إرادة المخالفة بين معنى العبارتين قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبرٌ، وهذا مختص[١].

وقد حاول النحاة الربط بين أسلوبي الاختصاص والنداء، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: «هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء»[٢]. فجيء لفظه في موضع النداء نصبٌ، غير أنهما فرقوا بينهما، بأنّ الاختصاص لا يجوز أنْ يستعمل معه حرف النداء، وأنه يجب أن يعرّف بالألف واللام، ولا يُبتدأ به الكلام، وهذه الفروق في حدّ ذاتها كافية للتفريق بين هذين الأسلوبين في الدّرس. ويمكن إعراب هذا الأسلوب على النحو الآتي:

- **طلابَ:** اسم مخصوص منصوب على الخلاف، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) حسان/اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٠.

(٢) سيبويه/جـ٢، ص٢٣٣. وانظر: السيوطي/الأشباه والنظائر، جـ٢، ص١٠٠ وما بعدها. الزمخشري/المفصل، ص ٤٥ وما بعدها. ابن ناظم/شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٣٤ وما بعدها.

٢- الإغراء:

«الإغراء لغة هو دعوة المخاطب إلى أمر محمود ليفعله، نحو: التعاونَ، الصبرَ الصبرَ، والسمعَ والطاعةَ»[1].

ففي هذه الأمثلة الثلاثة المتقدمة، ثلاثة مواقف: الموقف الأول: دعوة من المتكلم إلى المخاطب أو المخاطبين يحثهم فيها على التعاون، وواضح أنّ التعاون في ذلك الموقف معنىً إيجابي محمود. إضافة إلى أنه المعنى الرئيس الذي يتطلبه موقف المتكلم. وقد جاءت دعوة المتكلم للمخاطبين إلى التعاون بالاسم الدال على المعنى المقصود الذي يحث المخاطبين عليه منصوباً وحده، ومكرراً في المثال الثاني، ومعطوفاً على اسم مغرى به آخر، كما في المثال الثالث.

وذهب النحاة إلى أن هذا الاسم المنصوب مفعول به لفعل محذوف يقدّر وفق الموقف، وهو جائز الذكر في الحالة الأولى. وممتنع في الحالتين الأخريين.

وبصرف النظر عن جواز بروز هذا الفعل في الحالة الأولى، فإن وجوب استتاره في الحالتين التاليتين يُبعِد التركيب عن معناه الأصلي الذي وُضِع له، إذ إنّ ثمة فرقاً معنوياً بين قولنا: الطاعةَ، وقولنا: الزم الطاعةَ. وهذا الفرق يتضح من خلال معنى الإغراء والحث المحبّب إلى النفس الإنسانية في قولنا (الطاعة)، ومما يجعلني أرى أنّ في تقدير الفعل في هذا الأسلوب أمراً خارجاً عن الواقع اللغوي، ويجعلني أذهب إلى أنّ حركة الفتح التي تظهر على الاسم هي حركة الخلاف أو المخالفة، أو ما يمكن أن نُطلق عليه القيمة الدلالية للفتحة، أنه ليس ثمة طاقة تعبيرية في هذه الكلمة للتفريق بين معنى الإغراء وبين معنى الابتداء، أي إنّ الكلمة مبتدأ وإنّ الخبر لم يأتِ بعد، أو إنها خبرٌ لمبتدأ محذوف، فليس الحذف ممكناً، وليس التقديم والتأخير ممكناً أيضاً، ولذلك خالف المتكلم في الحركة الإعرابية، التي هي الملجأ الأخيرُ والوحيد الذي

---

(١) المرادي، حسن بن قاسم/شرح ألفية ابن مالك- شرح وتحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت/جـ٤، ص٦٦. والسيوطي/همع الهوامع، جـ٣، ص٢٧ – ٢٩.

يسعفه في مثل هذه الحالات. ويمكن إعراب هذا الأسلوب على النحو الآتي:

- **التعاونَ:** مغرىً به منصوب على الخلاف وعلامة نصبه الفتحة.

٣- التحذير:

هو تنبه المخاطب إلى أمر مكروه ليتجنبه، نحو: «الدّهان، والسيارة السيارة، ورأسك والباب، وإياك والكذب»[١].

فالمتكلم في الموقف الأول وقد دَهن شيئاً ما بالطلاء حديثاً، ولا يزال الدهان رطباً، فهو يخشى من أن يُصيب الطلاء ملابس شخص يقترب منه، فيبتدره بصرخة تحذير وجيزة: الدِّهان[٢].

وإذا تتبعنا سائر المواقف في الأمثلة المتقدمة، نجدها مشابهة للموقف الأول في أن هناك أمراً مكروهاً أو مستكرهاً أو موضع خطر، وأنّ المتكلم يتجه إلى المخاطب لينبهه إليه، ويحذره ليتجنب الوقوع فيه. ويعرب الاسم المحذر منه بأنه اسم منصوب على التحذير بفعل محذوف جوازاً في الحالة الأولى، ووجوباً في الحالتين التاليتين تقديره: «اتق أو باعد»[٣]. فتقدير إياك والشر مثلاً، هو: (إياك احذر من الشر) وإياك منصوب باحذر وموضع «من» نصب باحذر أيضاً، فلما حذفتها وصل النصب إلى ما بعدها... ويجوز أن يكون منصوباً بالعطف على ما قبله من غير تقدير حرف الجر، فيكون إياك منصوباً بالفعل المضمر، والشر معطوفاً عليه[٤].

إنّ تقدير أحذرك أو احذر الأسد «ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب (إياك والأسد) ولولا أن هذا التركيب الأخير يعتبر في ذاته معنى تركيباً دون حاجة إلى تقدير، لما استطعنا أن نفهم ولا أن نقدر المعنى، فالذي حدث أننا

---

(١) انظر: الزمخشري/المفصل ص٤٩. الخضري/حاشية الخضري، جـ٢، ص٨٧.

(٢) انظر: السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص١٢٩.

(٣) عابدين، عبد المجيد/المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية- ط١- مطبعة النسكشبي بالأزهر، مصر ١٩٥١، ص١١٣.

(٤) انظر: الزمخشري/المفصل، ص٤٩. الخضري/حاشية الخضري، جـ٢، ص٨٧. الحريري/درة الغواص في أوهام الخواص، ص٢٢ وما بعدها.

فهمنا معنى التركيب ثم أتينا بعبارة موضحة له على سبيل التقريب»[1].

على أن تقدير الفعل المحذوف- كما أسلفت في أسلوب الإغراء- لا يستقيم ومعنى الجملة، إذ إنّ المتكلم في حالة التحذير في موقف انفعالي شديد، يفقد كثيراً من شدته في حالة تقدير الفعل، لأن هذا الموقف الانفعالي يتطلب ذكر الاسم المحذر منه سريعاً، دون شيء يسبقه. غير أن ذلك قد يؤدي إلى الخلط بين هذا الأسلوب وكون الاسم مبتدأ والخبر لم يأت بعد، أو أن هذا الاسم خبر لمبتدأ محذوف، ولذلك يلجأ المتكلم إلى الحركة الإعرابية، فيخالف فيها لتكون هذه المخالفة في المبنى إشارة أو دلالة على المخالفة في المعنى، ويمكن إعراب هذا الأسلوب على النحو الآتي:

الدّهانَ: المحذر منه منصوب على الخلاف وعلامة نصبه الفتحة.

٤- المفعول معه:

«هو اسم فضلة يقع بعد واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته، دون قصد إلى تشريكه في حكم ما قبله»[2]، نحو: استوى الماء والخشبةَ. وكيف أنت والأدبَ؟ وما أنت والشعرَ؟.

فالخشبة والأدب والشعر، كلمات مسبوقة بالواو، ولا يمكن أن تعد هذه الواو حرف عطف، لأن حرف العطف يقتضي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فكأننا نقول على هذا الاعتبار: استوى الماء واستوت الخشبة. وما أنت وما الشعر؟ وكيف أنت وكيف الأدب؟ وهذا يقتضي فساد المعنى، إذ إنّ المتكلم يريد في الجملة الأولى أن يشير إلى أنّ الماء قد صار بمستوى الخشبة. واستوى معها، لا هي التي استوت.

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل هذه الواو للجمع[3]. ومعنى الكلام الذي دخلته معنى (مع) وهي ظرف، يدلّ على المصاحبة، ثم حذف. ولما كان الفعل الذي في الجملة لازماً، وهو (كان) العامل في (مع) المحذوفة في الأصل، واللازم لا

---

(١) انظر: سيبويه/الكتاب، جـ١، ص٢٧٣. الصيمري/التبصرة والتذكرة، جـ٢، ص٢٦٣. ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٢، ص ٢٥. السيوطي/همع الهوامع، جـ٣، ص ٢٣ – ٢٧.

(٢) انظر: المرادي/شرح ألفية ابن مالك، جـ٢، ص٩٧.

(٣) ابن الخشاب/المرتجل، ص١٨٣ وما بعدها.

ينصب مفعولاً صريحاً، ولا يتعدّى إليه بنفسه، وإنما يتعدّى بغيره، أقيمت الواو مقام (مع) لتقاربهما في الدلالة، لأنّ معنى الجمع قريبٌ من معنى المصاحبة، إذ لا مصاحبة إلا باجتماع[1].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الاسم الذي بعد الواو منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. فذهب أبو إسحاق الزجاجي من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير (ولامس الخشبة) وما أشبه ذلك، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذكر الأنباري في كتابه الإنصاف أنّ أبا الحسن الأخفش ذهب إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئت معه[2].

وأرى أنّ هذا الاسم منصوب على الخلاف أو المخالفة، لأنه لما كان معنى التشريك مستبعداً، ومعنى المصاحبة هو المقصود فقد خالف المتكلم في الحركة الإعرابية من الضم إلى الفتح، لتكون هذه المخالفة في المبنى مخالفة في المعنى بين هاتين العبارتين.

وقد ذهب هذا المذهب الكوفيون فقالوا: «إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف»[3]، ويمكن إعراب هذا الأسلوب على النحو الآتي:

الخشبةَ: مفعول معه منصوب على الخلاف علامة نصبه الفتحة.

---

(١) المصدر السابق/الموضع نفسه.

(٢) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ص٢٤٨.

(٣) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ص٢٨٤.

٥- المنصوب على المدح أو الذم:

يُنصبُ الاسم على المدح والذم في نحو قولنا: جاء زيدٌ الفاسق، وسبحان اللهِ الخالقَ. ذكر ذلك سيبويه فقال: «هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أَشْبَه تقول: (أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبثَ)»[1] لم يُرِدْ أن يكرّره أو يعرّفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك. وأورد على ذلك عدة شواهد من الشعر، كقول الشاعر[2]:

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِيْ الذين هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وَآفةُ الجُزْرِ

النَازِلِيْنَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأزْرِ

وعليه قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[3]، وقوله: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[4]. والفرق بين إتباع الاسم حركة الاسم الذي قبله، ونصبه على القطع بحسب اصطلاح الكوفيين، أن الإتباع يُبعد بالتعبير عن المعنى الذي قصد إليه المتكلم[5]، فقولنا: (جاء زيدٌ الفاسقُ) إشارة إلى أنّ «الفاسق» صفة لزيد يتعرف بها، أمّا بالنصب فإنّ الاسم ينتقل إلى معنى آخر وهو الشتم أو التعظيم في المثالين المتقدمين على الترتيب، لذلك كانت هذه المخالفة في الحركة إشارة إلى المخالفة في المعنى المراد. ويمكن إعراب هذا الأسلوب على

(١) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص٧٠. وانظر: خالد عبد الكريم جمعة/شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص٣٦١، ٣٦٢، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) البيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في الإنصاف، جـ٢، ص٤٦٨؛ والأشباه والنظائر، ج٦، ص٢٣١؛ وأوضح المسالك، جـ٣، ص٣١٤؛ وخزانة الأدب، جـ٥، ص٤١؛ والكتاب، جـ٢، ص٥٧؛ وهمع الهوامع، جـ٣، ص١٢٥.

(٣) سورة النساء/الآية رقم ١٦٢.

(٤) سورة المسد/الآية رقم ٤.

(٥) ابن السراج/الأصول في النحو، جـ١، ص٢٦١.

النحو الآتي:

الفاسقَ: اسم منصوب على الخلاف لمعنى الذم وعلامة نصبه الفتحة.

٦- النداء:

النداء لغةً: الدُعاء، وفي الاصطلاح النحوي: هو توجيه الدّعوة إلى المخاطب للإقبال على المنادي بنفسه أو بذهنه بوساطة حروف خاصة تسمى حروف النداء[١]. ويقوم هذا الأسلوب على عنصرين رئيسين: الأداة، والمنادى الذي يُعرِبه النحاة بأنه منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي لازم لإضمار[٢]. استغناءً لظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال وجعلهم كعوض منه حرف النداء[٣].

وينصب المنادى إذا كان مضافاً، نحو: يا مجيبَ الدعاء، أجب دعائي أو شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وكان معمولاً له، مثل: يا لطيفاً بالعباد، الطف بنا. أو نكرة غير مقصودة، كقولنا: يا ظالماً، لك يوم، فأنت لا تخاطب ظالماً بعينه، وإنما توجه دعاءك «نداءك» لكل ظالم، وتحذره بهذه العبارة من مغبة الظلم الوخيمة.

ويبنى على ما كان يُرفع به قبل النداء إذا كان علماً، نحو: يا زيد، يا محمد، أو إذا كان نكرة مقصودة، كأنْ تخاطب شخصاً يقف أمامك بقولك: يا رجلُ، ويكون في موضع نصب. وإنما قالوا إنه في موضع نصب «لأنه مفعول به، لأنّ التقدير في قولك (يا زيد): أدعو زيداً، أو أنادي زيداً، فلما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عمله»[٤]، والذي يدل على أنها قامت مقامه أمران، **أحدهما:** أنها تدخله الإمالة نحو يا زيد، يا عمرو، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحروف، فلما جازت فيها الإمالة، دل على أنها قامت مقام الفعل.

---

(١) حسن/النحو الوافي. ويقولون في تعريفه هو طلب الإقبال بالحرف «يا» أو أحد إخوته، والإقبال قد يكون حقيقياً وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة، كما في نحو «يا الله» وقد يكون الغرض منه تقوية المعنى وتوكيده. انظر: النحو الوافي/جـ٤، ص١ – ٣.

(٢) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ٢، ص٢ وما بعدها.

(٣) انظر: ابن مالك/ص ١٧٩.

(٤) الأنباري/الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ص٣٢٦.

والوجه الثاني أنّ لام الجر تتعلق بها، نحو: (يا زيد ويا لعمرو) فهذه اللام هي (لام) الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل، لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم النحويون أن فيها ضميراً كالفعل.

وذهب بعض البصريين إلى أنّ (يا) لم تقم مقام أدعو، وأن العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدّر دون (يا) والذي عليه الأكثرون هو الأول[1].

وذكر سيبويه نقلاً عن الخليل أنّ العرب إنما «نصبوا المضاف، نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا (هو قبلك وهو بعدك)، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ»[2].

أمّا بناء المنادى المفرد العلم، فذلك لمضارعته للأصوات، أو لأنه يقع موقع المضمر[3]، إذ إنّ (يا محمد)، تساوي في المعنى (أدعوك) وأنّ محمداً تساوي الكاف و«يا» تساوي (أدعو). يقول ابن يعيش إنما بنى المنادى «لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقع المضمر. والمتمكنة من الأسماء إنما جُعلت للغيبة فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدثه عن نفسه، وإنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه أتيت بضميره، فتقول: قمت، والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب، فالقياس في قولك: يا زيد، أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أنّ من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه. ومما لا يلتبس نداؤه بالمكني فيناديه بالمكني على الأصل فيقول: يا أنت... غيرَ أن المنادى قد يكون بعيداً عنك أو غافلاً، فإذا ناديته بأنت أو إياك، لم يُعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو (زيد)، فوقع ذلك موقع الاسم المكني فبينته لما صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه»[4].

وقد بُني المنادى على حركة «ليفرق بين ما نُقِل إلى البناء من حال

---

(١) المصدر نفسه/الموضع نفسه، وما بعدها.
(٢) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص١٨٢ وما بعدها.
(٣) الزجاجي/الأمالي- دار الكتاب العربي، بيروت، ص٥٤.
(٤) ابن يعيش/شرح المفصل، جـ١، ص١٢٩ وما بعدها.

الإعراب وبين ما بُني في أول أحواله»[1]، وقد خصّ هذا البناء بالضم دون غيره لوجهين:

الأول: شبهه بالغايات نحو قبل وبعد، ووجه الشّبه بينهما أنّ المنادى إذا أضيف أو نُكِّرَ أُعْرِب، وإذا أُفْرِدَ بُني، كما أنّ (قبل وبعد) يعربان مضافتين ومنكورتين، ويبنيان في غير ذلك، فكما بُني قبلُ وبعدُ على الضم، كذلك المنادى المفرد بُني على الضم.

الثاني: أنّ المنادى إذا كان مضافاً إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة فيها، وإذا كان مضافاً إلى غائب كان منصوباً، وكذلك إذا كان منكوراً، فلمّا كان الفتح والكسر في غير حال البناء، وبُني، جُعل له في حال البناء في الحركات ما لم يكن في غير بنائِه وهو الضم[2].

النداء من وجهة نظر لغوية حديثة

على الرغم من الدراسة الجادة التي قدّمها النحاة لأسلوب النداء والتي تشير إلى عبقريّة فذة، فقد لوحظ عليها الآتي:

- لقد خلط النحاة في أسلوب النداء بين نوعين من الجمل: الجمل الإسنادية، والجمل غير الإسنادية؛ لأنّ أسلوب النداء من الأساليب الخاصّة التي لا يمكن اعتبارها من قبيل الجمل الفعلية الإسنادية، لأنه يخلو من أيّ لون من ألوان الإسناد، في حين أنّ جملة (أدعو محمداً) جملة فعلية إسنادية فيها المسند إليه وهو المتكلم، والمسند وهو الفعل[3].
- إنّ القول بأنّ أداة النداء سدّت مسدّ الفعل (أدعو) لا يستقيم، لأنّ قولنا (يا محمد) أسلوب مخصوص يفيد التنبيه والنداء، ولا تتوافر فيه عناصر الإسناد من مسند ومسند إليه. إضافة إلى أنّ أسلوب النداء من الأساليب الإنشائية التي لا يجوز تصديق قائلها وتكذيبه. أمّا: (أدعو محمداً) فهي

---

(١) الصيمري/التبصرة والتذكرة، ص٣٣٨.
(٢) الصيمري/التبصرة والتذكرة، ص٣٣٨. وابن يعيش/شرح المفصل، جـ٢، ص١٣٠.
(٣) السامرائي/الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١٢.

جملة خبرية يصح أنْ يقال لقائلها صادق أو كاذب[1].

- إن القول بأن التقدير في النداء بأدعو أو أنادي ثم حّذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، لا يستقيم، لأن تقدير الفعل ليس إلا تفسيراً لمعنى النداء، ولا يجوز فيه ذكر المعوض عنه، وهو معنى قولهم حُذف الفعل حذفاً لازماً.

وذهب عبد المتعال الصعيدي، إلى أن أسلوب النداء يعد جملة ناقصة استعمل فيها اسم بدلاً عن الفعل فصار منصوباً[2]، وتابعه في ذلك عبد المجيد عابدين[3].

أمّا الأستاذ محمد عرفة فيرى أنه ليس في الإمكان تصور فكرة الجملة الناقصة التكوين، واعتبرها مناقضة لبديهة العقل، لأنّ الجملة لا بد لها من مسند إليه والمسند[4].

غير أنّ أياً من هؤلاء الباحثين وإن حاولوا أن يعطوا تفسيراً للمنادى المنصوب، لم يبرر لنا حركة البناء في المنادى المفرد الذي ذهب سيبويه فيه إلى أنه مرفوع كما رفعوا قبل وبعد[5]، أو لمضارعة الأصوات أو لوقوعه موقع المضمر كما ذهب غيره[6].

- إذا كان المنادى مفعولاً به، كما ذهب النحاة فإن الحركة التي يجب أن تظهر على آخره هي الفتحة[7]، غير أن هذه الحركة لا تظهر إذا كان المنادى مفرداً أو نكرة مقصودة، وأنه إذا كان العامل في هذا المفعول هو الفعل المقدر و(يا) السادة مسده، فينبغي أن يترك هذا العامل أثراً واحداً في جميع الحالات.

---

(١) انظر: حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٩.
(٢) الصعيدي/النحو الجديد،ص٣٩.
(٣) عابدين/المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٢٠.
(٤) الصعيدي/النحو الجديد، ص٦٦.
(٥) سيبويه/الكتاب، جـ٢، ص١٨٢.
(٦) الزجاجي/الأمالي، ص٥٤.
(٧) قد يأتي المفعول به مبنياً في محل نصب، ولكن ذلك ملتزم في أسماء معينة كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وغيرها مما نجده مفصلاً في باب الأسماء المبنية، وهي ملازمة للبناء، أما المنادى فهو مبني في حالة النداء مفارق للبناء في غيرها.

- إذا كان المنادى معرفاً بأل، يستخدم لندائه وصلة (أيها) التي ذهب النحاة إلى أنّ (أي) منها منادى مبني على الضم في محل نصب، و(ها) أداة تنبيه، والاسم المعرف الذي يليها بدل. وقد ذكرت في ما تقدم أن النداء تنبيه، وحرف النداء أو التنبيه هو (يا) الذي يسبق المنبه، وبذلك فإن المنادى قد وقع بين أداتي تنبيه، إحداهما قبله والأخرى بعده، وإذا كانت الأولى تؤدي دوراً معيناً، فما قيمة الأداة الثانية التي ترد بعد ورود المنبه؟![1].

على أن بعض النحاة قد ذهبوا إلى أن (أيها) أداة توصيل النداء المعرف بأل، ونحن نتفق مع ما ذهبوا إليه في هذا الاعتبار. وأن وجودها ليس إلا ضرورة صوتية لاستقامة التركيب، ويمكن إعراب هذا الأسلوب على النحو الآتي:

يا أيها الرجلُ.

يـــــا: أداة نداء.

أيهـــا: وصلة لنداء المعرف بأل.

(١) انظر: ابن السراج/الأصول في النحو، جـ١، ص٤١١. والسيوطي/همع الهوامع، جـ٣، ص٥٠.

الخاتمة

الخاتمة

وبعد هذه الجولة في رحاب الجملة العربية وخصوصاً الجملة الفعلية؛ نصل إلى خاتمة هذه الرسالة التي كان محورها الرئيس: دراسة بناء الجملة العربية وأحكامها في النحو العربي قديماً وحديثاً، متبعة المنهج الاستقرائي والاستنباطي مستفيدة من أهم المصادر والمراجع النحوية الأصيلة؛ لاستنباط الأسس المنهجية التي أقام النحاة العرب دراستهم عليها، والتي تفيد في تحقيق هدفنا من هذا البحث. فأردت أن أسجل في هذه الخاتمة بعض الملاحظات والنتائج وبعض التصورات التي توصلت إليها:

١- عزوت أسباب تعقيد الدراسة النحوية لعاملين أساسيين هما نظرية التعليل والعامل النحوي؛ ذاهبة إلى أن التعليل الذي يقبله المنهج اللغوي الحديث، هو التعليل الذي يُعْنَى بالظاهرة اللغوية ووصفها وذكر خواصها. وأن العامل المقبول أيضاً، هو العامل اللغوي الذي يقتبس من إدراك الظواهر اللغوية، وليس العامل الفلسفي الذي ذهب إليه النحاة أو العامل التوقيفي الذي أوجده ابن مضاء. وأخذت على النحاة اهتمامهم الزائد بالحركة الإعرابية ومحاولة تبريرها، واحتفاءهم بالشكل على حساب المعنى.

٢- ذهبت إلى الفرق بين الجملة والكلام، وحشدت آراء النحاة في تعريفهما، واعتبار الجملة الشرطية قسماً مستقلاً، وكذلك الظرفية لاعتبارات وضحتها في موضعها.

٣- استنتجت أنّ الجملة المبدوءة باسم مسند إليه فعل، هي جملة اسمية الشكل فعلية المضمون، أطلق عليها تسمية الجملة المزدوجة.

٤- خلصت إلى تعميم المصطلح الكوفي (الخالفة) على بعض الصيغ منها: صيغتا التعجب (ما أفعل وأفعل بِـ) وحبذا ولا حبذا ونعم وبئس؛ حيث اتضح لي أنها تحوي خصائص من كلا الفريقين الاسمية والفعلية، فَعَدَدْتهم قسماً مستقلاً من أقسام الكلام وهو الخوالف.

٥- وصلت إلى أنّ للفتحة في اللغة العربية قيمة دلالية خاصة، وهي المخالفة في المعنى؛ لتكون هذه المخالفة قرينة من القرائن التي تتضافر مع القرائن الأخرى في توضيح المعنى المراد، وطبقت هذا المفهوم على أساليب الاختصاص والإغراء والتحذير والمنصوب على المدح أو الذم والمفعول معه والنداء.

٦- إطلاق مصطلح الجمل غير الإسنادية على كثير من الأساليب التي عدها النحاة من قبيل الجملة الفعلية. وأن الاسم المنصوب فيها هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً.

٧- توصلت الدراسة إلى أن الجملة التي يحذف منها الفعل ويشترط النحاة تقديره فيها، يمكن تخريجها دون تقدير الفعل، وأن تقدير الفعل قد يخرج بالتركيب عن معناه الأصلي الذي وضع له مبينة ذلك في موضعه.

٨- إن الجملة التي يحذف منها الفاعل لا يشترط فيها مطابقة الفاعل للفعل المحذوف المقدر من حيث الجنس والعدد. وإن الفاعل ونائبه قد يقعان جملة، مخالفةً لأكثر النحاة الذين ذهبوا إلى عدم إجازة ذلك، وقدمت على ذلك شواهد وأدلة موضحة.

وإني إذ أقدم هذا البحث؛ لأَشْعُرُ أنه ما زال ينقصه الكثير من الجهد، ولكنه بحث أرجو أن يكون قد مهد الطريق لبحوث أخرى في مجال أصول النحو، آملة أن تكون محاولتي هذه على الطريق السليم، وأن أكون قد وفقت في الجمع بين أمرين مهمين في الدراسة النحوية هما الأصالة والتجديد.

وإني أرجو الله عز وجل أن يكتب لي أجر هذا العمل في الدنيا والآخرة، فهو سبحانه يعلم الأمل الذي أرجوه به، سائلة الله عز وجل أن يجعله وسيلة تقربني من رضاه، وأن ينفع به حملة العلم وأن يجزي الله جزاءً حسناً كل من أسهم فيه بالنصيحة والإرشاد والإشراف والعون. و﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- **إبراهيم، زكريا**.

١) مشكلة البنية/زكريا إبراهيم- مكتبة مصر: القاهرة، ١٩٧٥.

- **الأزهري، زيد الدين خالد بن عبد الله**.

٢) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو/خالد بن عبد الله الأزهري- مطبعة البابي الحلبي: القاهرة.

- **الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد**.

٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/الأشموني- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، (د. ت).

- **الأفغاني، سعيد**.

٤) الموجز في قواعد اللغة العربية/سعيد الأفغاني- دار الفكر: بيروت، ١٩٦٩.

- **الألوسي، محمود شكري**.

٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/تأليف: محمود شكري الألوسي- مكتبة لبنان: بغداد، دار صعب: بيروت، (د. ت).

- **الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد**.

٦) الإنصاف في مسائل الخلاف/كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتاب للطباعة والنشر: القاهرة، ١٩٦٩.

٧) البيان في غريب إعراب القرآن/كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه- دار الكتاب للطباعة والنشر: القاهرة/ ١٩٦٩.

٨) أسرار العربية/كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبعة الترفي: دمشق، ١٩٥٧.

- **الأنصاري، أحمد مكي.**

٩) سيبويه والقراءات: دراسة تحليلة معيارية/أحمد مكي الأنصاري- دار المعارف: القاهرة، ١٩٧٢.

- **أنيس، إبراهيم.**

١٠) من أسرار اللغة/تأليف: إبراهيم- مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.

- **ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد.**

١١) شرح المقدمة المحسبة/أبو الحسن طاهر بن بابشاذ- تحقيق: خالد بن عبد الكريم جمعة، ط١- المطبعة العصرية: الكويت، ١٩٧٦.

١٢) شرح الجمل/أبو الحسن طاهر بن بابشاذ، مخطوط عمومية ٧٤.

- **البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة.**

١٣) صحيح البخاري/للإمام شيخ الحفاظ البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، المجلد الأول، سنة النشر ١٩٩٨م.

- **البغدادي، عبد القادر بن عمر.**

١٤) خزانة الأدب/عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق ودراسة: عبد السلام هارون- دار الكتاب العربي: القاهرة، ١٩٦٧.

- **التهانوي، محمد علي الفاروقي.**

١٥) كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد علي الفاروق التهانوي- تحقيق: الدكتور لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية: الدكتور عبد النعيم محمد حسين، راجعه: الأستاذ أمين الخولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

- **الجبالي، حمدي محمود.**

١٦) في مصطلح النحو الكوفي/حمدي محمود الجبالي، رسالة مضروبة على

الآلة الكاتبة، جامعة اليرموك، الأردن، عمان، ١٩٨٣م.

- **الجرجاني، عبد القاهر.**

١٧) أسرار البلاغة/عبد القاهر الجرجاني- تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، (د. ت).

١٨) دلائل الإعجاز/عبد القاهر الجرجاني- تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط١- مكتبة القاهرة: القاهرة، ١٩٦٩.

- **الجرجاني، علي بن محمد.**

١٩) التعريفات/أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، الدار التونسية: تونس، ١٩٧١.

- **جمال الدين، مصطفى.**

٢٠) البحث النحوي عند الأصوليين/مصطفى جمال الدين- دار الرشيد للنشر: بغداد، ١٩٨٠.

- **جمعة، خالد عبد الكريم.**

٢١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه/خالد عبد الكريم جمعة، ط١- مكتبة العروبة: الكويت، ١٩٨٠.

- **الجناني، طارق بن عون.**

٢٢) ابن الحاجب النحوي/طارق بن عون الجناني- مطبعة أسعد: بغداد، ١٩٧٧.

- **الجندي، أحمد علم الدين.**

٢٣) اللهجات العربية في التراث/أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب: تونس، ١٩٧٨.

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان.**

٢٤) الخصائص/تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، حققه: محمد علي النجار، ط٢- دار الهدى للطباعة والنشر: بيروت (د. ت).

٢٥) كتاب اللمع في العربية/صنعة أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي- تحقيق: د. فائز فارس، ط١- دار الكتب الثقافية: الكويت، ١٩٧٢.

- **الحديثي، خديجة**.

٢٦) سيبويه حياته وكتابه/خديجة الحديثي، وزارة الإعلام: بغداد، ١٩٧٥.

- **الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري**.

٢٧) درة الغواص في أوهام الخواص/للقاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنى: بغداد، (د. ت).

- **حسان، تمام**.

٢٨) اللغة العربية: معناها ومبناها/تمام حسان، ط٢- الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ١٩٧٩.

٢٩) مناهج البحث في اللغة/تمام حسان- دار الثقافة: الدار البيضاء، ١٩٧٤.

- **حسن، عباس**.

٣٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث/تأليف: عباس حسن، ط٢- دار المعارف: القاهرة، ١٩٧١.

٣١) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة/تأليف: عباس حسن، ط٢- دار المعارف: القاهرة، ١٩٧٤.

- **أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي**.

٣٢) البحر المحيط/أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي- دار الفكر: بيروت (د. ت).

- **ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد**.

٣٣) المرتجل/لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب- تحقيق ودراسة: علي حيدر- دار الحكمة: دمشق، ١٩٧٢.

- **الخضري، محمد عفيف الباجوري**.

٣٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/لمحمد عفيف الخضري- مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، (د. ت).

- **الدجني، فتحي عبد الفتاح**.

٣٥) الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً/فتحي عبد الفتاح الدجني، ط١- مكتبة الفلاح: الكويت، ١١٨.

- **دك الباب، جعفر**.

٣٦) الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني: نظرية الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث/جعفر دك الباب، ط١- مطبعة الجيل: دمشق، ١٩٨٠.

- **دمشقية، عفيف**.

٣٧) تجديد النحو العربي/عفيف دمشقية- معهد الإنماء العربي: بيروت، ١٩٧٦.

٣٨) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي/عفيف دمشقية، ط١- دار العلم للملايين: بيروت، ١٩٨٠.

- **الراجحي، عبده**.

٣٩) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج/عبده الراجحي- دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، ١٩٧٩.

- **الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن**.

٤٠) شرح الكافية في النحو/رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي- دار الكتب العلمية: بيروت، (د. ت).

- **الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن**.

٤١) طبقات النحويين واللغويين/لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي

الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف: القاهرة، ١٩٧٣.

- **الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق النهاوندي.**

٤٢) الأمالي/لأبي القاسم الزجاجي- عالم الكتب: بيروت.

٤٣) الإيضاح في علل النحو/لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق: مازن المبارك، ط٣- دار النفائس: بيروت، ١٩٧٩.

٤٤) الجمل في النحو/لأبي القاسم الزجاجي، ط١- حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٩٧٤.

- **الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر.**

٤٥) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل/لأبي القاسم الزمخشري- انتشارات أفتات: طهران، - - ١٩.

٤٦) المفصل في علم العربية/تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري- دار الجيل: بيروت، ؟_ _ ١٩.

- **السامرائي، إبراهيم.**

٤٧) الفعل زمانه وأبنيته/إبراهيم السامرائي، ط٢- مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٩٨٠.

- **السامرائي، فاضل صالح.**

٤٨) الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ط١- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان/الأردن ٢٠٠٢م.

- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري.**

٤٩) الأصول في النحو/لأبي بكر محمد بن السري بن السراج- تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة سليمان الأعظمي: بغداد، ١٩٧٣.

- **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان.**

٥٠) الكتاب/تأليف: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر- تحقيق: عبد السلام هارون- عالم الكتب: بيروت، ١٩٧٥.

- **السيوطي/جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.**

٥١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/تأليف: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١- مكتبة البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، ١٩٦٤.

٥٢) الأشباه والنظائر/ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي، حققه: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة جديدة مراجعة ومحققة- مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة ١٩٧٥.

٥٣) الاقتراح في علم أصول النحو/تأليف: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد قاسم، ط١- مطبعة السعادة: القاهرة، ١٩٧٦.

٥٤) المطالع السعيدة في شرح الفريدة/جلال الدين السيوطي- تحقيق: نبهان حسين ياسين- دار الرسالة: بغداد، ١٩٧٧.

٥٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي- تحقيق: عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم- دار البحوث العلمية: الكويت، ١٩٧٥.

- **الشافعي، الشيخ محمد بن علي الصبان.**

٥٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني/للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي- ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان ١٩٩٨.

- **شلبي، محمد مصطفى.**

٥٧) أصول الفقه الإسلامي/محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية: بيروت، ١٩٧٨.

- **الصاوي، عبد الله إسماعيل.**

٥٨) شرح المغني وشواهده/تصنيف: عبد الله إسماعيل الصاوي- مكتبة البابي الحلبي: القاهرة، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

- **الصعيدي، عبد المتعال.**

٥٩) النحو الجديد/عبد المتعال الصعيدي- دار الفكر العربي: القاهرة، ١٩٤٧.

- **الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحق الصيمري.**

٦٠) التبصرة والتذكرة/لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحق الصيمري- تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢.

- **أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي.**

٦١) مراتب النحويين/تأليف: أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- ط٢- دار نهضة مصر للطبع والنشر: القاهرة، ١٩٧٤.

- **عابدين، عبد المجيد.**

٦٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط١- مطبعة النسكشبي بالأزهر: مصر، ١٩٥١.

- **عبد الحميد، محمد محي الدين.**

٦٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثامنة.

- **عتيق، عبد العزيز.**

٦٤) علم المعاني/عبد العزيز عتيق- دار النهضة العربية: بيروت، ١٩٧٤.

- **ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي.**

٦٥) المقرب/تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور- تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري- مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧١.

- **ابن عقيل/بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن**.

٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل- تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٢، (د. ت).

- **العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين**.

٦٧) مسائل خلافية في النحو/تأليف: أبو البقاء العكبري، حققه وقدّم له: د. محمد خير حلواني، ط٢- منشورات دار المأمون للتراث: دمشق، (- - ١٩).

- **عمر، أحمد مختار**.

٦٨) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، تأليف: أحمد مختار عمر، دار المعارف: القاهرة، ١٩٧١.

- **أبو عودة، عودة خليل**.

٦٩) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين/عودة خليل أبو عودة، ط٢- دار البشير: عمان، الأردن، ١٩٩٠.

- **عون، حسن**.

٧٠) تطور الدرس النحوي/حسن عون- معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، ١٩٧٠.

٧١) دراسات في اللغة والنحو العربي/حسن عون- معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة/١٩٦٩.

- **عيد، محمد**.

٧٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث/تأليف: محمد عيد- عالم الكتب: القاهرة، ١٩٧٣.

- **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد**.

٧٣) معاني القرآن/تأليف: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط٢- عالم الكتب: بيروت، ١٩٨٠.

- **الفقي، زكريا شحاتة محمد**.

٧٤) نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق/زكريا شحاتة محمد الفقي، ط١- المكتب الإسلامي: بيروت، ١٩٨٦.

- **قباوة، فخر الدين**.

٧٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل/فخر الدين قباوة، ط٣- دار الآفاق الجديدة: بيروت، ١٩٨١.

- **القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف**.

٧٦) إنباه الرواة على أنباه النحاة/تأليف: الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، ١٩٥٢.

- **القوزي، عوض أحمد**.

٧٧) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/عوض أحمد القوزي، ط١- عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض: الرياض، ١٩٨٠.

- **الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى**.

٧٨) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ط١- مؤسسة الرسالة: بيروت.

- **ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله بن عبد الرحمن**.

٧٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/تأليف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك- حققه وقدم له: محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، ١٩٦٧.

٨٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/تأليف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك- تحقيق: عبد الرحمن الدوري- مطبعة العاني: بغداد،

١٩٧٧.

- **المبارك، مازن**.

٨١) النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها/مازن المبارك، ط٣- دار الفكر: بيروت، ١٩٧٤.

- **المباركفوري، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن**.

٨٢) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي/للفقيه المحدث أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة. بيت الأفكار الدولية عمّان، (د.م)، (د. ت).

- **المبرد، أبو القاسم محمد بن يزيد**.

٨٣) المقتضب/لأبي القاسم محمد بن يزيد المبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب: بيروت، ١٩٦٣.

- **المخزومي، مهدي**.

٨٤) الدرس النحوي في بغداد/تأليف: مهدي المخزومي، وزارة الإعلام: بغداد، ١٩٧٤.

٨٥) في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث/تأليف: مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر: القاهرة، ١٩٦٦.

٨٦) في النحو العربي: نقد وتوجيه/تأليف: مهدي المخزومي- منشورات المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٦٤.

٨٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/تأليف: مهدي المخزومي، ط٢- مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ١٩٥٨.

- **المرادي، حسن بن قاسم**.

٨٨) شرح ألفية ابن مالك/تأليف: حسن بن قاسم المرادي- شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢- مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة.

- **مصطفى، إبراهيم.**

٨٩) إحياء النحو/تأليف: إبراهيم مصطفى- مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ١٩٣٧.

- **ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن.**

٩٠) الرد على النحاة/لابن مضاء القرطبي- نشره وحققه: شوقي ضيف- دار الفكر العربي: القاهرة، (د. ت).

- **المطلبي، مالك يوسف.**

٩١) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر/مالك يوسف المطلبي، ط١- دار الرشيد للنشر: بغداد، ١٩٨١.

- **مطلوب، أحمد.**

٩٢) أساليب بلاغية/أحمد مطلوب، ط١- وكالة المطبوعات: الكويت، ١٩٨٠.

- **ابن معط، أبو الحسن بن عبد المعطي.**

٩٣) الفصول الخمسون/زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي- تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، ١٩٧٧.

- **أبو المكارم، علي.**

٩٤) تقويم الفكر النحوي/تأليف: علي أبو المكارم- دار الثقافة: بيروت، (د. ت).

- **الميداني، أبو الفضل النيسابوري.**

٩٥) مجمع الأمثال/لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، حققه وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار القلم: بيروت.

- **ابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن محمد.**

٩٦) شرح ألفية ابن مالك/لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك- منشورات ناصر خسرو: بيروت (د. ت).

- **النحاس، أبو جعفر.**

٩٧) إعراب القرآن الكريم/أبو جعفر النحاس- تحقيق: زهير غازي زاهد- مطبعة العاني: بغداد، ١٩٧٧.

- ابن هشام، جمال الدين أبو الحمد عبد الله الأنصاري.

٩٨) الإعراب عن قواعد الإعراب/لابن هشام الأنصاري- تحقيق وتقديم: علي فودة نبيل- عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض: الرياض، ١٩٨١.

٩٩) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/تأليف: ابن هشام الأنصاري، علق عليه وشرح شواهده: عبد الغني الدقر- دار الكتاب: القاهرة، (د. ت).

١٠٠) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية/لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: هادي نهر- مطبعة الجامعة: بغداد، ١٩٧٧.

١٠١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وخرج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط٣- دار الفكر: بيروت، ١٩٧٢.

- آل ياسين، محمد حسين.

١٠٢) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث/محمد حسين آل ياسين- منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي النحوي.

١٠٣) شرح المفصل/موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة (د. ت).

المراجع المترجمة:

١- جورج مونان.

١٠٤) علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي: سوريا.

٢- فندريس، جوزيف.

١٠٥) اللغة/جوزيف فندريس، ترجمة: القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ١٩٥٠.

الدوريات:

١٠٦) حوليات الجامعة التونسية/مجلة للبحث العلمي تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية عدد (٥)، مقالة لعبد القادر المهيري.

١٠٧) سلسلة عالم المعرفة/سلسلة شهرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: الكويت، ١٩٧٨.

١٠٨) الفكر العربي/الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، عدد٨، ٩.

١٠٩) المجلة العربية للعلوم الإنسانية/مجلة فصلية تصدرها جامعة الكويت، مج٢، عدد (٨).

المراجع الإنجليزية:

1- Chomsky, Aspects of the theory of syntax, 1966.

2- Rabin, Ancient West Arabian, London, Tylors froingen press, 1951.

3- Wright A Grammar of Arabic Language, 3rd Edition, Cambridge university press.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع الصـفحة